**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–**

**كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم الاقتصادية**

**العنوان**

# تحليل اثر سياسة الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي

# Dutch Desease

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي**

**إعدادالطالبة:** **إشراف الأستاذ:**

✓ **عباسي مسعودة** **عيان حكيم**

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| بودخدخ كريم | دكتور | رئيسا |
| عيان حكيم | استاد مساعد | مشرفا ومقرار |
| صعيب سركاجي | استاد مساعد | مناقشا |

**السنة الجامعية 2021/2020**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–**

**كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم الاقتصادية**

**العنوان**

# تحليل اثر سياسة الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي

# Dutch Desease

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي**

**إعداد الطالبة** **إشراف الأستاذ:**

✓ **عباسي مسعودة** **عيان حكيم**

| الاسم و اللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| بودخدخ كريم | دكتور | رئيسا |
| عيان حكيم | أستاد مساعد | مشرفا و مقرار |
| صعيب سركاجي | أستاد مساعد | مناقشا |

**السنة الجامعية 2021/2020**

# شكر و تقدير

أول الكلام الحمد لله حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت، حمدا كـــثيرا مباركا فيه

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ "**عيان حكيم**" لقبوله الإشراف على هده المذكرة و نصائحة توجيهاته القيمة ، كما أشكر الدكتور "**حناش الياس**" الذي لم يبخل علي بنصائحه ودعمه العلمي وتوجيهاته ، شكرا للجنة التقييم قبولها تقييم هدا المجهو ذ المتواضع و كل الشكر لكل من ساهم و دعمني لإتمام هذا البحث.

..... **شكرا عائلتي** .....

# فهرس المحتويات


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الأشكال** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الاطار النظري للانفاق العمومي** | |
| تمهيد | 7 |
| **المبحث الأول: الاطار النظري لدور الدولة في الاقتصاد** | 8 |
| المطلب الأول: تطور دور الدولة في الفكلا لااقتصادي | 8 |
| المطب الثاني: مظاهر تصاعد دور الدولة في الاقتصاد | 10 |
| المطلب الثالث: الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة | 11 |
| **المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة** | 14 |
| المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية | 14 |
| المطلب الثاني: ادوات السياسة الاقتصادية | 16 |
| المطلب الثالث: مضمون السياسة المالية | 17 |
| **المبحث الثالث: الانفاق العام كاداة من ادوات السياسة المالية** | 21 |
| المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة و تقسيماتها | 21 |
| المطلب الثاني: العوامل المحددة للانفاق العام | 23 |
| المطلب الثالث: اثار النفقات العامة | 26 |
| خاتمة الفصل | 29 |
| **الفصل الثاني: الاطار النظري لنظرية المرض الهولندي** | |
| تمهيد | 31 |
| **المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي** | 32 |
| المطلب الأول: الخلفية التاريخة للمرض الهولندي | 32 |
| المطلب الثاني: تعريف المرض الهولندي | 33 |
| المطلب الثالث: أسباب ظهور المرض الهولندي و العوامل المساعدة على تغلغله | 35 |
| **المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي** | 38 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: اثر حركة عوامل النتاج | 38 |
| المطلب الثاني: اثر الإنفاق | 41 |
| المطلب الثالث: آثار أخرى للمرض الهولندي | 42 |
| **المبحث الثالث: النماذج و النظريات المفسرة للمرض الهولندي** | 44 |
| المطلب الأول: نموذج سالتير و سوان و نموذج غريغوري في تفسير القطاع المنتعش على القطاعات الاخرى | 44 |
| المطلب الثاني: نموذج كوردن و نيري في تفسير ظاهرة المرض الهولندي | 49 |
| المطلب الثالث : نمادج اخرى في تفسير المرض الهولندي | 52 |
| خاتمة الفصل | 55 |
| **الفصل الثالث: اثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري** | |
| تمهيد | 57 |
| **المبحث الأول: الاقتصاد النفطي في الجزائر** | 58 |
| المطلب الأول: الجزائر دولة نفطية | 58 |
| المطلب الثاني: اثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية | 61 |
| المطلب الثالث: تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري | 67 |
| **المبحث الثاني: تاثير تقلبات سعر النفط على ميزانية الدولة** | 71 |
| المطلب الأول: تحليل الايرادات و النفقات العمومية في الجزائر | 70 |
| المطلب الثاني: تحليل و تقييم واقع عجز الميزانية العامة للدولة | 76 |
| المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في تحديد معالم السياسة الانفاقية في الجزائر | 78 |
| **المبحث الثالث: سبل معالجة اثار التبعية لقطاع المحروقات** | 80 |
| المطلب الأول: الافاق المستقبلية لتمويل العجز الموازني | 80 |
| المطلب الثاني: سبل تنمية مصادر الانفاق العام | 85 |
| المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد في تسيير ميزانية الدولة | 88 |
| خاتمة الفصل | 91 |
| **الخاتمة** | 92 |
| **قائمة المراجع** | 96 |
| **الملخص** | 100 |

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تأثير المرض الهولندي على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى | 44 |
| 02 | تغير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تبعا لتغير أسعار النفط | 61 |
| 03 | توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 | 67 |
| 04 | تطور النفقات العامة و كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2007-2020 | 72 |
| 05 | تطور اجمالي الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 | 74 |
| 06 | رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2007-2020 | 76 |

# قائمة الاشكال


| رقم الشكل | اسم الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | موضع السياسة الانفاقية ضمن أدوات السياسة المالية | 27 |
| 03 | اصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي نتيجة انتقال عوامل الانتاج بين القطاعات | 40 |
| 04 | نموذج غريغوري | 45 |
| 05 | نموذج سالتير و سوان | 48 |
| 06 | نموذج كوردن و نيري | 50 |
| 07 | اثر تقلبات سعر النفط على الناتج المحلي الاجمالي | 63 |
| 08 | اثر تقلبات سعر النفط على الاحتياطات الاجمالية | 63 |
| 09 | اثر تقلبات سعر النفط على معدل التضخم | 64 |
| 10 | اثر تقلبات سعر النفط على معدلات البطالة | 65 |
| 11 | اثر تقلبات سعر النفط على رصيد الميزان التجاري | 66 |
| 12 | اثر تقلبات سعر النفط على رصيد ميزان المدفوعات | 67 |
| 13 | الصادرات الجزائرية من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات | 70 |
| 14 | تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي | 70 |
| 15 | رصيد الميزانية العامة | 77 |
| 16 | مخطط توجيهي للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط | 90 |

# مقدمة

**مقدمة:**

تتميز البلدان التي تتوفر على موارد طبيعة ضخمة بأداء اقتصادي ضعيف في غالبيتها و نقصد بالاداء الاقتصادي هنا المؤشرت الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي يمكن من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، وان كان من المفروض ان تؤدي وفرة هده الثروات لنمو اقتصادي الا ان الواقع يظهر ان وفرة هده الموارد لا يحول الدول الفقيرة الى دول مزدهرة بل على العكس تماما هي من اكثر البلدان التي تعاني اضطرابات من الناحية الاقتصادية والسياسية، بطىء في النمو الاقتصادي، ضعف الاداء الاقتصادي ،ارتفاع مستويات الفقر، تدني مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ... على الرغم من تحقيقها ايرادات ضخمة جراء تصدير هده المواد دون ان يكون لها دور و فعالية في تطوير الاقتصاد، اضافة الى ان ريوع هده الموارد تؤدي الى تدفق العملات الصعبة مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الاجنبية وبالتالي انحلال القطاع القطاع الصناعي المحلي او ما يعرف بالمرض الهولندي.

وتؤكد بيانات الموازنة العامة في الجزائر مند الاستقلال على ارتفاع أهمية ايرادات المحروقات في تمويل الميزانية العامة باكثر من 50% كما انها تساهم ب 62% من الناتج المحلي الاجمالي في حين تشكل 97% من الصادرات و بالتالي فهي المورد الاساسي للعملة الصعبة والتي من خلالها يتم تمويل الميزانية وتثبيث سعر صرف العملة المحلية، وبما ان اسعار المحروقات تتحدد على المستوى الدولي فان دلك جعل الاقتصاد الجزائري يعاني اختلالات هيكلية مزمنة، امور انعكست بصفة مباشرة عدل طبيعة واهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة النقدية منها والمالية على حد سواء وقد ركز الفكر المالي الدي كان محصلة الفكر الكينزي على الانفاق العام واعتبره اهم ادوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدا "الطلب يخلق العرض" فالإنفاق العام باعتباره الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي وهو الأمر الذي يولد استجابة مقابلة في جانب العرض بشكل اكبر تزيد في الناتج القومي وبالتالي تساهم في انعاش مختلف القطاعات من جهة ويؤثر في سلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية من جهة اخرى.

**إشكالية الدراسة:**

مما سبق ذكره وعلى اعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد في مواردها على عوائد المحروقات في تنفيد سياساتها المالية نخص بالذكر منها الانفاقية والعمل على النهوض باقتصادها يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تحليل اثر سياسة الانفاق العام على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي؟

**التساؤلات الفرعية:**

ويندرج تحت هدا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية منها:

- هل يعاني حقا الاقتصاد الجزائري من اثار المرض الهولندي؟
- ما المقصود بالسياسة الانفاقية ؟ ما اهدافها؟
- كيف يمكن معالجة العجز الموازني بعيدا عن الاعتماد على قطاع المحروقات؟
- كيف يمكن ارساء اقتصاد مستقر بعيدا عن التبعية النفطية؟

**فرضيات الدراسة:**

ولمعالجة الإشكالية السابقة وكذا التساؤلات الفرعية المكملة لها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: الاعتماد الوحيد على القطاع النفطي وضعف القطاعات الاخرى يعمق تغلغل المرض الهولندي في الجزائر.
- ✓ الفرضية الثانية: يعتبر الانفاق العام من اهم وسائل السياسة المالية المؤثرة في الميزانية العامة للدولة والدي يتاثر بصفة مباشرة بتقلبات اسعار النفط.
- ✓ الفرضية الثالثة: يمكن التوجه الى الاستدانة الخارجية وانشاء صناديق سيادية لمعالجة العجز الموازني.
- ✓ الفرضية الرابعة: تم تقديم النموذج الاقتصادي الجديد في ضبط تسيير الميزانية لتجنب الاعتماد على الصادرات النفطية.

**مبررات اختيار الموضوع:**

- ✓ الرغبة في معالجة موضوع يعالج قضية يعاني منها الاقتصاد الجزائري.
- ✓ كون الموضوع مرتبط بواقعنا الاقتصادي كون الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط، ما جعله محل عدة مناقشات حول إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي.
- ✓ التقلبات الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثير دلك على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في جزء كبير من الصادرات على المحروقات.
- ✓ الغموض حول الموضوع وعدم تداوله بشد و قلة الكتابات والدراسات العربية في الموضوع.
- ✓ اختبار صحة فرضية تأثيرات العلة الهولندية في ظل معطيات الاقتصاد الجزائري.

**أهمية الدراسة:**

- ✓ يعتبر موضوع المرض الهولندي من بين أهم المواضيع التي تناقش على المستوى الأكاديمي خاصة في الدول نفطية النامية منها والتي يبقى همها الوحيد الخروج من نقمة هذه الموارد،
- ✓ في ظل الاعتماد المستمر على المورد الطبيعي في الاقتصاد الجزائري والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من جراء التذبذبات التي تصيب اسعار النفط كل فترة وتاثير دلك على الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الانفاق العام.
- ✓ كثرة اهتمام الباحثين بموضوع جدلية وفرة الموارد، كثرة الانفاق وضعف الاداء الاقتصادي.

**أهداف الدراسة:**

- ✓ الغرض الرئيسي من الدراسة هو محاولة اختبار تاثير الانفاق العام على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي.
- ✓ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم حول موضوع العلة الهولندية ومكانة الانفاق العام في الاقتصاد الوطني.
- ✓ محالة ايجاد حلول وبدائل لمعالجة العجز الموازني بعيدا عن المحروقات والخروج من التبعية النفطية.

**حدود الدراسة:**

- ✓ الحدود المكانية : تختص الدراسة بالاقتصاد الجزائري
- ✓ الحدود الزمانية: لمعالجة هذا الموضوع وضمان التشخيص الجيد لوضعية الاقتصاد الوطني تم اختيار الفترة 2007-2020 .

**المنهج المستخدم:**

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث اعتمدنا على البحث المكتبي ( الكتب والرسائل الجامعية)، بالإضافة إلى بعض المجلات والجرائد الرسمية.

**هيكل الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : الاطار النظري للانفاق العمومي.

الفصل الثاني: الاطار النظري لنظرية المرض الهولندي.

الفصل الثالث: اثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري.

**صعوبات الدراسة:**

- اختلاف بين قواعد البيانات في الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات محل الدراسة مما صعب الاختيار وتبني إحداها.

- في المراجع تم الاعتماد على الدراسات والمقالات التي أجراها الباحثين نظرا لانعدام الكتب التي تتحدث عن الظاهرة وقلة المراجع العربية فيها.

# الفصل الأول: الاطار النظري للانفاق العمومي

**المبحث الأول: الاطار النظري لدور الدولة في الاقتصاد**

**المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة**

**المبحث الثالث: الانفاق العام كاداة من ادوات السياسة المالية**

**تمهيد:**

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين ولقد أخذ يتزايد خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة، وقد ربط العديد منهم تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووسيلة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي الدي يعد من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل، وتعد السياسة المالية من اهم السياسات الاقتصادية التي تستعملها الدول من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، باستخدامها للسياسة الانفاقية والتي من بينها زيادة النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية وكذا القضاء على البطالة وتخفيض معدلات التضخم.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول الى تطور دور الدولة في الاقتصاد وما صاحبه من تطور للانفاق العام في الفكر الاقتصادي، وفي المبحث الثاني سنبرز مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية مع التركيز على جانب السياسة المالية، اما المبحث الثالث فسيتمحور حول مفهوم النفقات العامة، العوامل المحددة لها وآثارها.

## المبحث الأول: الإطار النظري لدور الدولة في الاقتصاد

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بتطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي وما صاحبه من تطور للانفاق العام .

### المطلب الأول: تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي

شهدت العقود الماضية جدلاً فكرياً كبيراً بين مؤيدي ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لعل أبرزه ما روجته المدرسة الاشتراكية التي منحت الدولة حق احتكار وإدارة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، ومن ثم فإنها الوحيدة التي لها حق امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، بينما تبنت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية، إلا أن الاقتصاد الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، ما لبث أن مرّ بالعديد من الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى لتهتز ثوابته والركائز التي قام عليها مع أحدث الأزمات التي واجهها، والتي تمثلت في الأزمة المالية العالمية. ومن هنا عاد الجدل مرة أخرى حول عودة الدولة في ثوبها التدخلي، ولكن بشكل رقابي ومنظم ومتحكم في آليات السوق التي فشلت في أن تصحح نفسها بنفسها.

وإذا كان آدم سميث ( 1776) قد أكد أن السوق هو أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاه، إلا أنه يتعين على الدولة القيام بدور تنظيمي يتمثل في توفير السلع العامة مثل الدفاع وسن القوانين ووضع التشريعات وحفظ الأمن والنظام. وقد تبلور دور الدولة بفضل الفكر الكلاسيكي ليحدد ملامح الحد الأدنى للتدخل في خمس وظائف أساسية تشمل: حفظ النظام والأمن والعدالة واستقرار العلاقات السياسية، وتسجيل وإنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وحماية المنافسة، والشفافية وتوفير المعلومات.[1]

ففي الفكر الحديث، تشكلت ملامح الدور الاقتصادي للدولة بعد تفشي أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، بسبب تأثير الفكر الاقتصادي الكينزي الذي تبنى مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث حدث تحول في دور الدولة من الدولة "الحارسة" ليشمل كذلك مجالات إنمائية يتسع فيها النشاط الاقتصادي اعتماداً على الإنفاق الحكومي كأداة للتدخل لرفع مستوى الطلب الفعال، وتمثل الدافع وراء هذا التدخل في الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للموارد[2].

[1] رشاد الوشاح، نظريات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والمذاهب الإقتصادية، " المحاضرة التاسعة" 2018 تاريخ الاطلاع 10-03-2021، الساعة 11:10، worldinlines1.blogspot.com

[2] حازم الببلاوي، تدخل الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة االاولى ، مصر ، 1998، ص 23

وقد طبقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأمريكي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عرفت باسم "الاتفاق الجديد" (New Deal)، وقد تضمنت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنية التحتية من طرق وجسور وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخول المحدودة وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

وكان دور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى "المعجزة الاقتصادية" التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. وينطبق الأمر نفسه على بلدان ما يسمى "الموجة الثانية" من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام، فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى "سياسة التجارة الحرة الواقعية"، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات، والتي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية، وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة لها، تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيوداً على الأسعار وعلى حركة رأس المال.

وقد ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وقد تعزز هذا الاتجاه كذلك بآراء اقتصاديين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تبنوا الدعوة لامتداد دور الدولة ليشمل البعد الاجتماعي، بما عُرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"، وتمثلت الحجة الاقتصادية وراء ذلك في تصويب فشل آليات السوق من ناحية، وضمان توزيع للدخل أكثر عدالة وإنصافاً من ناحية أخرى.[1]

من جانب آخر شهد النظام الرأسمالي الحر العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كانت جذورها كامنة في خصائص وآليات عمل السوق، وأضحت التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي ما بين انتعاش وانكماش ثم ركود ثم كساد، من الأمور المعتادة، وربما تكون قد خفتت حدة تلك التقلبات مع تطبيق السياسات الكينزية في أعقاب الكساد الكبير، أي في ظل شيوع سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لضبط حركة الأسواق والتعويض عن فشلها في استعادة التوازن، إلا أنه مع التراجع عن هذه السياسات منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك التراجع عن مفهوم دولة "الرفاه الاجتماعي"

[1] بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف ، دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر 1990-2009. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان، 2009-2010، ص5

وظهور فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبروز ظاهرة العولمة، عادت هذه التقلبات للظهور بشكل أكثر حدة، وتكررت الأزمات على فترات متقاربة مع اشتداد وطأتها. ولقد قدمت الأزمة المالية العالمية اختباراً جديداً للعديد من المبادئ التي قام عليها نظام السوق، وتحديداً لتلك الآليات المستندة إلى "اليد الخفية" أو اقتصاد "دعه يعمل دعه يمر"، وبرهنت في الوقت ذاته على الاحتياج إلى الدولة لتمارس دوراً نشطاً وأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي.

**المطلب الثاني: مظاهر تصاعد تدخل الدولة في الاقتصاد**

منذ ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة، شرعت العديد من الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في إطلاق برامج للحفز المالي، بغية احتواء الآثار السلبية للأزمة على الرغم من أن ذلك يتناقض مع ما هو مألوف بالنسبة لتعامل الدول المتقدمة مع الأسواق الحرة وقطاع الأعمال الخاص والبنوك الكبرى، اعتماداً على فكرة أن "الأسواق كفيلة بتصحيح نفسها"، وهو ما ثبت خطأه بقدر كبير عقب أزمة 2008.

وقد استهدفت تلك البرامج تنشيط قوة دفع النمو الاقتصادي، ودعم سوق العمل، وإيجاد فرص عمل جديدة. وتباينت الدول فيما بينها من حيث بنية وحجم وتركيبة "حزم التحفيز المالي". وبمقارنة برامج الحفز المالي في عينة مكونة من 22 دولة نامية ومتقدمة، تبين أنه على الرغم من أن التخفيضات الضريبية قد تجاوزت ثلث حجم التحفيز المالي في الاقتصادات المتقدمة، إلا أنها مثلت نحو 3% فقط من الإنفاق المستهدف للتحفيز في الاقتصادات النامية والصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، فاقت نسبة الإنفاق المخصصة لتطوير البنية التحتية في حزم تحفيز الاقتصادات النامية والصاعدة ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، مثلت التحويلات الاجتماعية إلى الأسر منخفضة الدخل نسبة ضئيلة نسبياً من حزم التحفيز المالي في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية والصاعدة.[1]

وتشير مجموعة الخطوات والإجراءات التي اتخذتها العديد من دول العالم منذ الأزمة المالية إلى أن هذا التدخل لم يكن قاصراً على برامج التحفيز المالي، بعد أن قامت إدارة باراك أوباما بضخ نحو 700 مليار دولار عقب الأزمة مباشرة، وقامت اليابان بضخ مئات المليارات في سوقها المحلي لتطمين المستثمرين والمواطن الياباني. وقامت دول منطقة اليورو بضخ مئات المليارات في أسواقها، وشرعت في شراء حصص المصارف والشركات الائتمانية، حيث بلغ مجموع ما تم ضخه في نهاية 2008 بنحو 3 تريليونات دولار في مختلف دول العالم؛ وإنما انتقلت هذه الإجراءات إلى التقشف المالي الذي أصاب أصحاب المعاشات والمؤسسات العامة ودولة الرفاه الاجتماعي، وتدخلت العديد من الدول إلى فرض ضرائب تصاعدية أكبر، على الأغنياء، إضافة إلى التحكم في العديد من قوانين وإجراءات التدفقات .ولجأت إلى زيادة الضرائب

[1] رشاد الوشاح، مرجع سابق.

الاستثمارية وحركة المصارف والبنوك العالمية الكبرى، وفقاً لتوصيات صادرة عن البنك الدولي.

وتؤكد العديد من الإحصائيات أن من أبرز أدوات تدخل الدولة، هو تأميم الموارد والسيطرة على قطاعات أساسية وحيوية بالدولة، قد باتت سمة أكثر وضوحاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فقد شهدت أكثر من 15 دولة بالعالم تقدماً مضطرداً في تأميم الموارد، منها دول صاعدة مثل الهند والصين وجنوب أفريقيا وروسيا وغيرها، وأن نسبة الزيادة في تأميم الموارد قد بلغت أقصاها في دول منطقة شرق أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية، وهو أمر لاتزال تداعياته على الاستثمارات الخارجية غير واضحة حتى الآن.

إذن، عادت الدولة لتتدخل بشكل أكبر مما توقعه أنصار الرأسمالية المطلقة، فأضحت تراقب وتتحكم في قوانين وإجراءات المصارف الكبرى، وتسعى لتأميم الموارد والقطاعات الحيوية، وتتدخل تنموياً عبر فرض المزيد من الضرائب لإحداث تقارب بين الطبقات، وأخذت تراقب حركة الأسواق والاستثمارات عن كثب، ولجأت إلى تقليل المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الوهمي والفقاعات العقارية، وكلها أمثلة تشير إلى أننا أمام موجة جديدة من عودة دور الدولة لتنظيم الاقتصاد عبر الرقابة الصارمة في الحد الأدنى، وعبر التأميم الممكن في الحد الأقصى، ما قد يشير إلى أن الأفكار المطالبة بما يسمى "الليبرالية الاشتراكية" قد تجد لها ممارسات واقعية بعد أزمة 2008.

أخيراً، لقد برهنت الأزمات التي عصفت بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي أن هناك حاجة لإيجاد التوازن المفقود في توزيع الأدوار بين الدولة وآليات السوق، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبينما يتعين بناء وتقوية المؤسسات الداعمة للأسواق والرامية للارتقاء بكفاءتها، فإن هناك ضرورة لتدخل الدولة لضبط حركة الأسواق وتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الدخول والثروات.[1]

**المطلب الثالث : الانفاق العام من خلال تطور دور الدولة**

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل ، تحدد فيه مفهومه و حجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها وكان هدا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي وفيما يلي استعراض لاهم هذه الأفكار:

**01- الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي :**

[1] ايناس عبد الله ،اسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة ، تاريخ النشر 12-10-2014، تاريخ الاطلاع 13-05-2021 ، على الساعة 19:00. www.futureuae.com

لم يعط الفكر الكلاسيكي اية اهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الانفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مثلا ادم سميث من خلال كتابه ثروة الامم لم يقبل فكرة ان الانفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص الى العام اي لاغراض غير منتجة كما وافقه ريكاردو الطرح داته بل ويرى ايضا ان الانفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والاشغال العامة فقط . ويرى جون باتيست ساي ان الانفاق العام لا يختلف من حيث المبدا عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة و دعا الى تقييد حجم الانفاق العام واعتبره ضروريا لتوفير راس المال واستخدامه في الصناعة و التجارة . في حين جون باتيست ساي رغم معارضته تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها ادم سميث الا انه مقتنع بجدوى تدخل الدولة في المجالات التي ليس للقطاع الخاص اقبال عليها، على ضوء ما تقدم يمكن تلخيص اهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الانفاق في النقاط التالية:

- تقييد حجم الانفاق العام بان يكون في اضيق نطاقه مقتصرا على وظيف الدولة الاساسية بما يتماشى ومفهوم الدولة الحارسة

– حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود اي تاثير له على المجال الاقتصادي و الاجتماعي .

– أولوية النفقات في التقدير إذ دورها الوحيد تغطية النفقات المحددة مسبقا ولا تأثر لها على الاقتصاد القومي[1].

**02- الإنفاق العام في الفكر الكينزي :**

اثر الفشل الدريع الدي واجهه نظام السوق الحر وماتبعه من ازمة الكساد الكبير خلال الفترة 1929-1933 ظهرت افكار الاقتصادي كينز من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، والدي ضمنه والدي انتقد وبشدة النظرية الاكلاسيكية وتطلب الامر تدخل الدولة وبالتالي تغيرت النظرة الى النفقات العامة تغيرا جدريا فقد تم تزايد الاهتملم بها ليس من ناحية الحجم فقط وانما من ناحية مكوناتها واهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي الى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع، اد يرى كين زان زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك او استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة او تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل وبالتالي فان للانفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال[2]:

– زيادة الطلب الاستهلاكي من خلال إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا الى المساواة او تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات من جهة ومن جهة اخرى من خلال قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا او بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،الاردن، بدون سنة نشر، ص 151

[2] بن عزة محمد ,مرجع سابق، ص 3

- زيادة الطلب الاستثماري من خلال قيام الدولة عند حدوث او ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع تنموية بالاضافة الى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض.

**03- الانفاق العام في الفكر النقدي:**

عقب تعرض النظام الراسمالي الى ظاهرة تعايش التضم والركود جنبا الى جنب وهو مالم يحدث مسبقا وتحوله الى ظاهرة التضخم الى ازمة حقيقية مستعصية، وبدلك نشات المدرسة النقدية بقيادة فريدمان ميلتون التي قامت على نقد الفطر الكنزي واعادة احياء النظرية التقليدية وان الدولة يجب ان تبتعد عن النشاط الاقتصادي، وقد ركزت المدرسة النقدية على السياسة النقدية وليس المالية فيه تعارض استعمال السياسة المالية وخاصة جانب الانفاق العام في الازمات باعتباره السبب الاساسي المولد للتضخم، بل يرى النقديون انه لعلاج اي ازمة لابد من تبني سياسة اقتصادية صارمة من خلال تطبيق اجراءات تخفيضية على الانفاق الجاري خاصة في شقه الاجتماعي لانه في رايهم يعيق معدلات النمو باالاضافة الى تخفيض الاستثمارت العامة.

**04-الانفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي :**

بالنسبة للفكر الاشتراكي للدولة والاستثمار دور كبير في الاقتصاد او ما يعرف بالدولة المنتجة من خلال قيام الدولة بعملية الانتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية و الاجتماعية، ومن هنا تبرز اهمية السياسة المالية بصفة عامة والسيا سة النقدية بصفة خاصة في اشباع الحاجات الانسانية للمجتمع بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الانتاج وحسب كل من كارل ماركس وانجلز هدا الاسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع وان سياسة الانفاق العام تعتبر الوسيلة الكفيلة بتحقيق هده الاهداف من خلال.[1]

- تولي الدولة مسؤولية الانفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة والعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول لى نفاق استثماري يقود الى نمو الناتج الوطني.

– يهدف الانفاق العام الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد بهدف تحقيق المصلحة العامة

– كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياه.

[1] بن عزة محمد، مرجع سابق ،ص 9

**05-الانفاق العام في الفكر الاسلامي:**

يقوم الانفاق العام في الفكر الاسلامي غلى مبدا ملاءمة الانفاق العام للحالة الاقتصادية للدولة اي في حالة الوفرة بجب الا يحرم الشعب من الثروة وفي حالى الكساد ينبغي الانفاق بما يلائم الوضع الاقتصادي مع ضرورة اختيار القائمين والعاملين على المال العام ممن تتوافر لديهم القيم الاخلاقية الحسنة والكفاءة بالضافة الى ترشيد الانفاق العام واستثماره احسن استثمار حتى يكون له عائد وفائدة على المجتكع وفقا للحدود التي وضعها المشرع وحماية المال العام من الاسراف والتقتير مع ضرورة العدل في الانفاق العام بين الناس، خلاصة القول ان الفكر الاسلامي وضع ضوابط وقواعد ماخودة من الشريعة الاسلامية تحدد طرق انفاق المال االعام التي تساهم في رفع مستوى افراد المجتمع من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة

ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، وتمثل مجموع هذه الأدوات بما يعرف بالسياسة الاقتصادية.

### المطلب الاول: ماهية السياسة الاقتصادية

في هدا المطلب يتم تناول مفهوم السياسة الاقتصادية الى جانب اهدافها.

#### الفرع الاول: مفهوم السياسة الاقتصادية

تتضمن السياسة الاقتصادية جملة من التدابير الحكومية التي تتدخل الدولة من خلالها لتصويب الإختلالات الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد والتي ترتكز بالدرجة الأولى على المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم ويمكن تعريفها على أنها:

" تصرف عام للدولة ومنهج معين في المجال الاقتصادي عن طريق جملة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقودها الدولة وتسدد قراراتها نحو بلوغ مطالب اقتصادية واجتماعية معينة خلال فترة زمنية محددة و يمكن تحديد السياسة الاقتصادية لدولة ما على أنها مجموعة الأهداف والأساليب في الميدان الاقتصادي ومجموع العلاقات المتبادلة بينها وبالتالي مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن : أهداف +أدوات + زمن".[1]

وتتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، الاقتصاد الكلي النظريات و السياسات، الدار الجامعية الاسكندرية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2002،ص09

- **تحديد الأهداف :** يبحث أي اقتصاد بإتباع سياسة اقتصادية محددة لتحقيق أهداف معينة اهمها تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار وامتصاص البطالة.. الخ.

– **وضع تدرج بين الأهداف :** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد من التقليل من الفوارق ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

– **تحليل الارتباطات بين الأهداف :** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضغط الطلب لا يؤثر على القدرات الإنتاجية.

– **اختيار الوسائل:** اختيار الوسائل التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد[1].

**الفرع الثاني – أهداف السياسة الاقتصادية:**

لتفعيل السياسة الاقتصادية لابد من تحديد أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف المجتمعات الاقتصادية والتي تختلف وتتغير من اقتصاد لآخر واهمها :

– **النمو الاقتصادي:** وهو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية والأكثر شمولا بين الأهداف الأخرى والذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج والمداخيل[2].

- **التوظيف الكامل:** زيادة العمالة وتحقيق أقصى توظيف، ما يتحقق مع أدنى قدر ممكن من البطالة، بهدف زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي.

– **استقرار الأسعار:** لابد لأي سياسة اقتصادية أن تؤمن استقرار الأسعار لكي تتفادى حدوث التضخم أو الانكماش.

– **عدالة توزيع الدخول:** من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تأمينها هي عدالة توزيع الدخول من خلال توزيع الناتج الوطني بصورة عادلة بين أفراد المجتمع[3].

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 3

[2] وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية الطبعة الأولى، لبنان 2000 ، ص82

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 79

- **التوازن في ميزان المدفوعات:** تهتم السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث أن كل دولة تسعى أن تحقيق فائضا في ميزان مدفوعاتها وتفادي حصول عجز فيه، عن طريق اتخاذ إجراءات محددة من شانها تحقيق فائض أو على الأقل موازنته[1].

**المطلب الثاني: ادوات السياسة الاقتصادية**

تشكل أدوات السياسة الاقتصادية مجموع الوسائل التي لا تمثل أهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل والأساليب التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي يجب التصريح بها مما يسهل مساهمة كل أطراف النشاط الاقتصادي في اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة، وتظهر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في شكل إجراءات كمية ونوعية والتي يجب أن تتمتع بالمرونة حتى تستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة في ظل أي تغيير يمكن أن يطرأ مستقبلا، ويشمل هيكل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الاقتصادية وهي:

أ –**السياسات المالية والنقدية:** تشكل السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، الركيزتين الأساسيين للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وباعتبارهما وسيلتان تهدفان للاستقرار الاقتصادي فإن أهدافهما تتداخل بشكل كبير ما يجعلهما مرتبطان ببعضهما البعض، لذلك وجب على صانعي القرار التنسيق بين السياستين وتفادي حدوث تعارض بينهما مما يساهم تحقيق التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو مرضية، وتعمل السياسة النقدية ( الممثلة بالبنك المركزي ) باستخدام حزمة من الوسائل والإجراءات والتدابير على إدارة العرض النقدي بهدف تنظيم عرض النقود والرقابة على الائتمان بما يلاءم متطلبات النشاط الاقتصادي، وفي المقابل تعمل السياسة المالية على إدارة جانب الطلب من خلال تبني جملة من التدابير بغرض التأثير على مستوى هيكل كل من الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو كليهما معا بما يلاءم مقتضيات الاقتصاد.

ب –**السياسة التجارية:** وتمثل سياسة ميزان المدفوعات والتي تتجسد في جملة من التدابير بغية ضبط وضعية ميزان المدفوعات من حالات العجز إلى الفائض، بحيث عندما يسجل ميزان المدفوعات فائض فهو يشير إلى حالة جيدة بمعنى أن هذه الدولة تكون دائنة لباقي الدول التي تتعامل معها ،بحيث تصبح تلك الدولة تمتلك فائض من عملات تلك الدول المدينة، وهنا يسمح للدولة ذات الفائض إما بزيادة طلبها من السلع والخدمات الأجنبية أو أن تقوم بإقراض ذلك الفائض إلى دول أخرى أو استثماره في شكل أنشطة بالخارج، أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، فتصبح هذه الدولة مدينة للعالم الخارجي ويرجع ذلك إما عند حدوث فرط في الاستهلاك ما يزيد من عبء حمل الدولة أو عن طريق ارتفاع وارداتها من السلع

[1] عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ص 12

والخدمات الوسيطية الضرورية للعمليات الاستثمارية والإنتاجية، وهذا النوع من المديونية لا يعتبر ضار بالاقتصاد وإنما يعتبر مطلوب لأنها ستساهم في زيادة الإنتاج ما يمكنها من التسديد عن طريق العائد من الاستثمارات المنتجة وفي هذه الحالة نتجه إلى وجود علاقة طردية بين العجز في ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، ومن أبرز إجراءات السياسة التجارية تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات تشجيع التصدير، تحديد حصص الواردات، الاتفاقيات التجارية ... بحيث يتم تنفيذ هذه السياسات بما يلائم وضعية الاقتصاد ، ففي حالة ركود الاقتصاد يمكن اللجوء إلى تشجيع الصادرات و التقليص من الواردات، والعكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية[1].

**المطلب الثالث : مضمون السياسة المالية**

**الفرع الأول : تعريف السياسة المالية**

تعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، بما يلاءم حاجات الاقتصاد و التي تتجسد من خلال تحديد كمي لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، إلى جانب التكييف النوعي لمختلف أوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاستقرار في الاقتصاد ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات[2].

في تعريف اخر تمثل السياسة المالية مجموعة القرارات و السلوكات التي تسطرها الدولة فيما يخص الإنفاق و الضرائب أو كليهما والتي تشكل برامج العمل التي ستنفذها السلطة التنفيذية باستعمال مواردها المالية المتاحة ، للتأثير على النشاط الاقتصادي و معالجة اختلالاته من خلال الأدوات التالية : الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام، الإعانات الاقتصادية والاجتماعية، كما تمثل ايضا مجموعة القرارات والسلوكات التي تسطرها الدولة فيما يخص الإنفاق والضرائب أو كليهما، حيث أضحت السياسة المالية أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي الوطني باستخدام أدواتها المختلفة والتي تمكنها من إعادة توزيع الدخل القومي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة والتخفيف من شدة الاختلالات الداخلية و الخارجية للاقتصاد، عن طريق توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المرغوبة ما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عدة اسماء، مرجع سابق، ص 21-22

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 39

وكنتيجة لتزايد العجز في الموازنة العامة لأغلب دول العالم زاد الاتجاه نحو الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، لأنها تعد من أقوى السياسات الاقتصادية، وأكثرها فاعلية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال مساهمتها تحسين مؤشرات الاقتصاد عن طريق قدرتها على تقليص الفوارق في الدخول، وزيادة نسبة التشغيل وزيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ونمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي نمو معدلات النمو الاقتصادي، والتي تهدف أيضا إلى إرسال مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

وتتمثل ادواتها في :

**01- الضرائب:** تعتبر الضرائب أحد أهم وسائل السياسة المالية باعتبار أن الإيرادات الضريبية تشكل أهم موارد الدولة على الإطلاق كونها تمول ثلاث أرباع الإنفاق العمومي.

**02- الإنفاق العام والمدفوعات التحويلية:** يستخدم الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي الفعال وبالتالي على مستوى الاستخدام والناتج المحلي ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يمكن استخدام الإنفاق العام في امتصاص الموارد المعطلة عن طريق الإنفاق على البنية التحتية.

**03- الدين العام:** تعتبر سياسة الدين العام جزء مكمل لسياسة المالية سواء أكان الدين محليا أو دوليا، متجاوزة الفكر التقليدي للمالية الذي كان يوجب ضرورة تحقيق توازن الميزانية العامة من خلال تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة[2].

**الفرع الثاني: الإنفاق العام كأداة في يد الدولة من أجل تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية**

تساهم سياسة الانفاق العام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية ، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها، وأهم الآثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة، وقد جمعها الاقتصادي Nicolas KALDOR 1908/1986" في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري كما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصاد.

[1] عدة اسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 177

– تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة) .

– الاستقرار في المستوى العام للأسعار(محاربة التضخم).

–تحقيق التوازن الخارجي ( توازن ميزان المدفوعات)

بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم اختلاف السياسات المتبعة ففي نفس الاتجاه وضع" كينز "النقاط على الحروف من خلال إق ا رره بأن السياسة الاقتصادية عموما تهدف إلى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الاقتصادي بينما أكد N.Kaldor هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد.

وباعتبار أن جانب النفقات العامة الذي هو جزء مهم من الميزانية العامة إلى جانب الايرادات العامة فإنه يلعب دور جد كبير مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مضاعف الإنفاق العام[1].
والشكل البياني يبين موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية:

[1] العياطي جهيدة ، د بن عزة محمد، الانفاق العام والنمو الاقتصادي، علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري، مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد الثالث – مارس 2018، المركز الجامي مغنية، ص 129–130

**الشكل 01:** موضع السياسة الانفاقية ضمن أدوات السياسة المالية

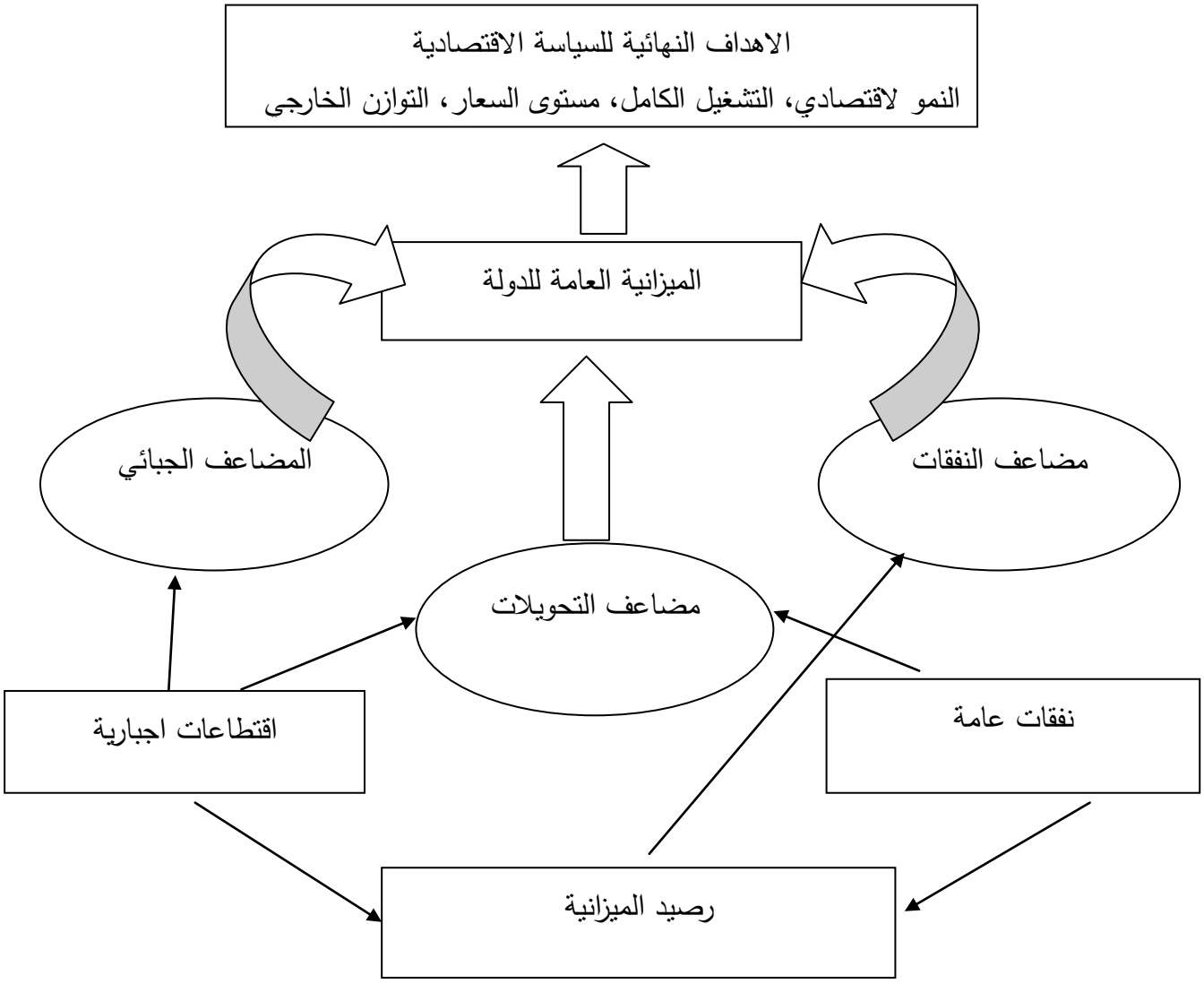


**المصدر :** بن عابد مختار، تحقيق السياستين النقدية و المالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلية في الجزائر، رسالة ماجيستير ، تخصص اقتصاد نقدي ، جامعة تلمسان،ص 165

الشكل البياني أعلاه يوضح موضع السياسة الانفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أجمعت الد راسات الاقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الانفاق العام لها دور كبير في إحداث النمو الاقتصادي ، لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب شغل ، بالاضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي.

## المبحث الثالث: الإنفاق العام كاداة من ادوات السياسة المالية

تعتبر النفقات العامة الاداة الاساسية التي يتم استخدامها في اطار المالية العامة و السياسة المالية ، في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية بحكم ان النفقات العامة تعنى بالنشاط الاقتصاي و الاجتماعي للدولة على حد سواءلهدا تختلف و تتعدد تقسيماتها وفق اختلاف اوجه استعمالها ،كما انها تختلف باخنلاف اثارها الاقتصادية و الاجتماعية.

### المطلب الاول : مفهوم النفقة العامة و تقسيماتها

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية للسياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف و تتعدد تقسيماتها بإختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية والاجتماعية .

#### الفرع الاول – مفهوم النفقة :

ترجع أهمية النفقات العامة إلى أنها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجلات، فهي تنعكس على كافة الجوانب والأنشطة العامة وتبين البرامج الحكومية في شتى ميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد والسعي وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم ويمكن تعريفها:

" بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة" [1]

وكذلك يعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات أي مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"

كذلك تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة"[2]

وهذا التعريف هو السائد لدى الإقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي:

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 52

[2] حسين خلف، المالية العامة , عالم الكتاب الحديث–جدار للكتاب العلمي الطبعة الأولى, الأردن, 2008، ص 89

– **الصفة النقدية للنفقة العامة :** يقصد بها استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاج الدولة اليه من خدمات أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها

– **صفة القائم بالإنفاق :** وفقا لهدا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة، بما في ذلك الهيات و والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، أو أحد منظميها كوحدات الحكم المحلي، وتخضع لها أيضا المشاريع التجارية التي تنفق عليها الدولة بقصد تحقيق الربح ما دامت تخضع لإشراف الجهاز الاداري للدولة..

– **هدف النفقة العامة :** يتمثل هدف الإنفاق العام في إشباع وتلبية الحاجات العامة، كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها[1].

وتقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية الى :

**01- حسب المعيار الوظيفي :**

تقسم النفقات العامة تبعا للأغراض المباشرة لها الى 04 أقسام رئيسة وهي:

– **نفقات ادارية :** وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

– **نفقات اجتماعية:** وتجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة ، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، من تأمين إمكانيات التعليم والصحة وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع والمحدودة الدخل وإعانة البطالين بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم ، الصحة ، النقل، السكن وتمثل نفقات التعليم أهم النفقات الاجتماعية.

– **نفقات اقتصادية:** وتمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية قصد المشاركة الفعالة في دعم الاقتصاد المحلي النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة إضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة و نفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة و عمليات الري والصرف.[2]

**02- المعيار الاقتصادي :** تقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي الى:

– **نفقات حقيقية :** وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية

[1] فاتح جاري، د فار عبد القادر، سياسة الانفاق العام في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016، مجلة البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، تاريخ النشر 18-02-2018 ، تاريخ الاطلاع 02-01-2021،ص 03 www.pgsa.ctsire.dz

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص70

والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

– **نفقات تحويلية** : تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة و انما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل و الثروة و تأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة ، الضمان الاجتماعي ، التأمين ضد الشيخوخة و البطالة ، المساعدات الاقتصادية على اختلافها، الإعانات الخيرية والثقافية ...إلخ و الفوائد و أقساط الدين العام[1].

**03– المعيار الدوري** : جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

– **نفقات عادية** : وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة، وتتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم وما تتطلبه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم والرواتب وغيرها من المرافق في الأحوال العادية

– **نفقات غير عادية** : وتمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة ، ولكن تحدث على فترات غير منتظمة كنفقات الحروب والإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في الكوارث الطبيعية ومكافحة الآفات الزراعية ، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية[2].

**المطلب الثاني : العوامل المحددة للإنفاق العام**

لقد زاد الاهتمام بتحديد العوامل المحددة للإنفاق العام ليكون هذا الإنفاق فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة من إشباع الحاجات العامة وفيما يلي عرض لضوابط الانفاق العام وحدوده.

**الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام**

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق المصلحة العامة فان دلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة ، وثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق ولا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة

**أ– ضابط المنفعة** : يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها التحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2007، ص54

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعرفة ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر، ص 79

سياسية أو اجتماعية، و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباطا وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام و عليه يجب وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة.

**ب- قاعدة الاقتصاد في النفقات** : إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني ، و هو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي، و بهدف تجسيد ضابط المنفعة و الاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات و هي : الإدارة، الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة و متخصصة و بذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة :

- **الرقابة الإدارية:** تقوم بها وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين و الموظفين و المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات ، و يأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة ، و في حدود الاعتماد المقرر لها و يعتبر هذا النوع رقابة قبلية

- **الرقابة السياسية (البرلمانية):** يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق و تخصيصه . مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال و الاستجواب و التحقيق و إمكانية سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها و حق الاطلاع في أي وقت على البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية و رفض الاعتمادات الإضافية[1].

- **الرقابة المحاسبية المستقلة :** يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية ، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد و الوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته ، و يعمل على تقييمها ، و يسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية والمحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها[2].

**الفرع الثاني : حدود الإنفاق العام**

بعد التأكد من أهمية أثر النفقات العامة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي أصبح الجدل قائما حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي و استخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة و التي لا يجب على الدولة أن تتعداها ومنه نسبة الانفاق العام .

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص58

[2] لعمارة جمال منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى، القاهرة، 2004،ص225

01- **في ظل المذهبية الفردية** : أين يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم ، و انطلاقا من هذا المبدأ سيتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة . حيث كان حجم الإنفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح للدولة بممارسة الوظائف التقليدية أين انخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة ، و انحصرت أنواعها من جهة أخرى.

02- **في تطبيق المذهبية التدخلية** : في ظل النظام الرأسمالي أي الدولة المتدخلة و الموجهة للاقتصاد القومي ، تطور دور النفقات العامة و أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل ، فزيادة على وظائف الدولة التقليدية فإنها تمارس نشاطات اقتصادية تتمثل في انتهاجها لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني ، و معالجة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و المحافظة على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية و الإعانات للفئات ذوي الدخول المنخفضة و غير ذلك من الممارسات التي تهدف من خلالها إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، بحيث يزداد حجم النفقات العامة و يزداد تنوعها و نسبتها إلى الدخل القومي مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1].

**03- في ظل المذهبية الجماعية:** أي في ظل الدولة المنتجة (ذات النمط الاشتراكي ) أين تقوم الدولة بكافة أوجه النشاط الإنتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية ، بينما تملك الجماعة أدوات الإنتاج ، حيث عند تولي الدولة عمليات الإنتاج و التوزيع كلها أو معظمها سيصحب ذلك استخدام جل أوجه النفقات الاقتصادية زيادة على النفقات الاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقة و بالتالي تعرف النفقات العامة أقصاها في ظل الدولة المنتجة.[2]

و يعرف حجم النفقات العامة و حدودها تغيرا حسب العوامل و الظروف الاقتصادية السائدة و التي يمر بها الاقتصاد القومي ، بحيث توجد علاقة ايجابية بين النفقات العامة و بين الحجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة و الناتج القومي و المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تطورات الطلب الكلي.

[1]- عادل حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2006،ص86

[2] بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و نقود جامعة دالي ابراهيم 2009-2010 ، ص 148.

**المطلب الثالث : اثار النفقات العامة**

تمتد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة لتشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية مثل الدخل الاجمالي و الانتاج و الاستهلاك نورد منها مايلي :

**الفرع الاول : اثار المضاعف**

يعتبر كينز أول من اشار الى مبدا المضاعف اد تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني و الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار ، غير ان فكرة المضاعف و تحليل أثره لا ترتبط حصريا باالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن ان تتعداه الى ظواهر اقتصادية اخرى كالاستهلاك و الانفاق العام ، حيث عمد كينز في تحليل اثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني و من ثم على الاستهلاك ، الا ان الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي الى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الاولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ما ينجم عنه زيادة النفقات الاستهلاكية، ونشير إلى أن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق ويعطى بالعلاقة التالية [1]

$$Y_1 - Y_0 = \frac{1}{1-c(1-t)}(G_1 - G_0)$$

وتتاثر قيمة مضاعف الانفاق و طبيعته و من ثم فعالية السياسة المالية عموما بالعوامل التالية:

**01- درجة تفتح الاقتصاد :** يرتفع مضاعف الانفاق العام في الدول دات اقتصاد مغلق عنه مفتوح "ويعتبر اقتصادا متفتحا كل اقتصاد يشكل فيه مجموع الصادرات و الواردات ما يساوي او يفوق 60% في اجمالي الناتج المحلي" و هدا ما اشار اليه كينز أن التوسع في الانفاق العام يؤدي في الدول دات اقتصاد مفتوح الى انخفاض قيمة المضاعف بسبب زيادة حجم الواردات و الدي يعتبر تسرب للدخل على اعتباره خروج لجزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي.

**02- نوع نظام سعر الصرف المتبع :** يؤثر نظام سعر الصرف المتبع بدرجة كبيرة على قيمة المضاعف، اد ترتفع قيمة مضاعف الانفاق و فعالية السياية المالية في ظل نظام سعر صرف ثابث و تنخفض في ظل نظام سعر صرف مرن.

**03- التباطىء في اتخاد القرارات :** يؤثر التباطىء في اتخاد القرارات المتعلقة بالانفاق و الانتاج على قيمة المضاعف كما يلي :

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سابق ،ص 148

– التباطىء في الانفاق : يجلى هدا التباطىء في الفترة الزمنية الفاصلة بين قبض المستهلك لدخله ومدفوعاته، نفس الشيء ينطبق على خطط الانفاق التي تقرها الدولة .

– التباطىء في الانتاج : الفترة الزمنية الفاصلة بين انخفاض المخزون الناجم عن زيادة الانفاق الاستهلاكي و اعادة رفع الانتاج الناتج عن الطلب المتزايد من شانه التأخير في عملية المضاعف.

**04– الاسواق المالية :** تؤثر درجة تطور الاسواق على قيد السيولة لدى الافراد ، فالاسواق التي لا تسمح بتخفيف استهلاكها مثل الاسواق الناشئة لقلة كفاءتها يرتفع بها المضاعف لعزوف الاشخاص عن الاستثمار فيها، شانها شان الدول التي تلجا لتمويل عجزها عن طريق ادخاراتها المحلية ، في حين ينخفض في تلك التي تمول عجزها عن طريق طرح سندات حكومية.

**05– الاحلال بين عنصر العمل و عنصر راس المال :** الزيادة في الاستثمارات العامة تؤدي الى تراكم مخزون راس المال على المدى الطويل يقابله زيادة في العمالة و ارتفاع في قيمة المضاعف في حالة عدم وجود احلال بين عنصري الانتاج : العمل وراس المال.

**06– اثر الإحلال و اثر الثروة :** ترتفع قيمة المضاعف في حالة تفوق اثر الثروة و هي حالة وجود تكامل بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص مصحوبا بإحلال بين الاستهلاك العام و الراحة، وتنخفض قيمته في حالة تفوق اثر الاحلال وهي حالة وجود احلال بين الاستهلاك العام والخاص مصحوبا بتكامل بين الاستهلاك العام والراحة.

**07– درجة تقدم الاقتصاد "مستوى الدخل"**: يرتفع مضاعف الانفاق في الدول المتقدمة دات الدخل المرتفع و ينخفض في الدول النامية.[1]

**الفرع الثاني: أثر المعجل**

إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك، وروبنسون وهارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني، ويمكن أن يشرح أثر المعجل من خلال المعادلة التالية: $Kt=V.Yt$

حيث إن :

Kt مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t

Yt الناتج في الفترة t

V المعجل وهو كمية ثابتة أي نسبة رأس المال إلى الناتج[2].

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سابق ،ص 149

[2] أ فاتح جاري، د فار عبد القادر ،مرجع سابق، ص141–142

ونقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار حيث زيادة الاستهلاك المتتالية الناتجة عن زيادة الإنفاق الأولى تؤدي بدورها للمنتجين إلى توسيع و زيادة طاقاتهم الإنتاجية ، بزيادة رغبتهم وطلبهم على الاستثمار بشراء المعدات اللازمة للإنتاج( السلع الاستثمارية .) فالمعجل يوضح إذا نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار ، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية لزيادة الناتج القومي إلى زيادة الاستثمار بنسبة اكبر.

وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بالمعجل و يرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسب أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار، أي أن الزيادة في استهلاك السلع يسرع الاستثمار الذي يرتكز على الميل الحدي للاستهلاك بشكل ايجابي، و تتوقف زيادة الاستثمار على ما يلي:

– بكمية رأسمال الثابت اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية.

- توفر طاقة إنتاجية معطلة تسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

وكنتيجة لا بد من الإشارة إليها أنه لا يقتصر أثر الإنفاق الأولي على الزيادة في الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ، بل يتجاوز ذلك إلى زيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل بمعنى انه يوجد تفاعل متبادل بين مبدأي المضاعف و المعجل حيث يحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية[1].

[1] عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 02، 2015-2016، ص 127-128

**خاتمة الفصل:**

يبدو ان نظرة الدولة إلى وظيفة السياسية المالية و الإنفاق العام تغيرت تغيرا جذريا وعمليا فلم تعد وظيفة الدولة قاصرة على الوفاء بالاحتياجات أو الخدمات التقليدية فحسب بل تعتبر نفسها مسؤولة عن مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي، وتمارس بنفسها أو عن طريق مؤسساتها وأجهزتها المختلفة الجانب الأكبر من هذا النشاط طبقا لسياسة مخططة ومدروسة بهدف ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

وتتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام مجموعة من الضوابط و الحدود و ذلك من أجل لضمان تحقيق أكبر قدر من المنفعة وحتى تكون مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر ، لابد أن تكون هذه الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة حقيقية يصحبها زيادة في المنفعة الحقيقية المترتبة عنها أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة.

# الفصل الثاني: الاطار النظري لنظرية المرض الهولندي

**المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي**

**المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي**

**المبحث الثالث: النماذج و النظريات المفسرة للمرض الهولندي**

**تمهيد:**

لطالما اعتبرت الثروات الطبيعية و بشكل خاص النفط هبة مجانية تعود بالخير والرفاهية على الدول التي تحظى بها ، اد أنها تدر عليها عائدات مالية ضخمة ، تساعدها على زيادة استثماراتها وتشييد البنى التحتية و تحسين مستوى المعيشة، تسعى من خلالها الدول الى وضع أسس و دعائم قوية للتنمية . لكن مع كل هده الأهمية ظهرت بوادر خطر متأتية من هده العائدات على بلدانها تجسدت في التباطىء الاقتصادي الحاصل في هده الدول الناتج عن تراجع القطاعات الصناعية خارج المحرقات ، تباطىء أنهك كاهل الدولة بسبب اتجاهها للاقتراض الخارجي سعيا منها لتفادي تدهور المستوى المعيشي وهو ما زاد الطين بلة مما أثار إشكالية اقتصادية مفادها ما سبب هدا التراجع في القطاعات الإنتاجية و خصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف مورد طبيعي أو ما يصطلح عليه بالمرض الهولندي .

وفي هدا الفصل سنتطرق للجانب النظري لظاهرة المرض الهولندي كمحاولة لإعطاء صورة عامة عن ماهية هدا المرض كظاهرة اقتصادية ، أسبابه وعوامله وكدا النماذج والنظريات المفسرة له.

## المبحث الأول: ماهية المرض الهولندي

عموما مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية و خصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعي وفي هدا المبحث سوف احاول التطرق الى ماهية المرض الهولندي، خلفيته التاريخية، مفهومه ،اسبابه والعوامل المساعدة على تغلغله.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمرض الهولندي

تعود تسمية المرض الهولندي الى المجلة المتخصصة THE ECONOMIE البريطانية سنة 1977 وهو مصطلح اقتصادي لأنصار المدرسة الكينزية يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية او غير التبادلية لصالح القطاعات الاستخراجية ، وقد استعمل لتفسير الظاهرة الناجمة عن اكتشاف النفط في بحر الشمال في هولندا سنة 1951 ، وما نجم عنه من انحلال في القطاع الصناعي بصفة خاصة و القطاعات المحركة للنمو بصفة عامة لصالح ازدهار الصناعات الاستخراجية ، وقد انصرف المعنى العام للمرض الهولندي الى العلاقة بين التوسع في استغلال هده الموارد الطبيعية سواء الاستخراجية كالنفط والمعادن او زراعية ، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية ، وهده العلاقة تؤدي الى فوائض مالية و تدني فرص العمل في الاقتصاد الوطني، او حتى اللجوء الى استيراد اليد العاملة إضافة الى انكماش في قطاع التصدير التقليدي من خلال تراجع تصدير المنتجات المحلية التي تفقد ميزانيتها التنافسية في السوق العالمية ، مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط و الدي يؤدي الى ضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس[1]، اد وصفت THE ECONOMIE الانكماش الاقتصادي بعد الصدمة الأولى التي انتجتها اكتشافات الغاز الطبيعي في بحر الشمال في هولندا بالظاهرة الغريبة ، وحينها الاقتصاد الهولندي الدي سجل مؤشرات اداء عالي في الستينيات عانى من ركود اقتصاي حاد نتيجة بداية انحلال القطاع الصناعي التقليدي في هولندا مند بداية العام 1974 مع تسجيل مؤشرات اداء سيئة لكل القطاعات.

الا ان هده الظاهرة تعود في اساسها الى القرن 16 وبالضبط في اسبانيا حيث ظهرت اساسا في كتابات المؤلف الاسباني الشهير سيرفانتس سافيدرا حين قال "ان نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد امتلاكها او التبدير في الانفاق و لكن في استخدامها بطريقة حكيمة" كتعليق عما حصل في تلك الفترة، اد تدفق المعدن النفيس من مستعمراتها خاصة العالم الجديد امريكا الجنوبية و امريكا الشمالية، مع فكرة المدرسة التجارية السائد انداك والدي يعتبر ان قوة الدولة وتقدمها من كمية احتياطاتها من المعادن النفيسة أدى بها الى التوسع في

[1] محمد هاني، صدمات السيولة النقدية و اشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،العدد 04، سبتمبر 2018،جامعة البويرة ، ص 06

الاحتفاظ بالمعدن النفيس مما سبب تخلفها عن التطورات الحاصلة في اروبا انداك والمتمثلة في الثورة الصناعية.

كما ان هده الظاهرة شهدتها استراليا بدورها في القرن 19 باكتشافها لمناجم الذهب والتوسع في استغلالها على حساب القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي المتمثلة في الصناعة من غير الاستخراجية وكدا الفلاحة، كما ان هناك دولا شهدت الظاهرة من خلال اعتمادها على مورد وحيد في الاقتصاد مثل الكاكاو في غانا والنحاس في زامبيا .

ومع بداية القرن 20 ظهرت أعراض المرض الهولندي من خلال الاتكال على المساعدات الخارجية وجعلها بندا أساسيا في الموازنة العامة مثلما حدث في مصر نتيجة تدفق المساعدات الاجنبية الا ان الظاهرة ارتبطت بشكل اساسي بقطاع المحروقات والصناعات النفطية والتوسع الهائل في استغلال الموارد النفطية وكدا الصناعات الاستخراجية مند 1956، بداية بهولندا ومرورا الدول العربية مثل العراق 1929 ودول الخليج بعد دلك ولم تقتصر الظاهرة على الاكتشافات الجديدة للموارد بل أصبحت دات علاقة وطيدة مع تقلبات أسعار هاته الموارد خاصة تقلبات اسعار المحروقات[1]، وقد ارتبط اسم المرض الهولندي بهدا البلد بعد اكتشاف الغاز به نظرا للحالة التي وقع فيها الاقتصاد الهولندي بحيث ان تدفق ايرادات الغاز المكتشف ادى الى ارتفاع اسعار الصرف للعملة الهولندية وهو ما ادى الى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية وعجزها عن المنافسة الخارجية وبالتالي احلال الواردات التي تصبح اقل سعرا في نظر المستهلك المحلي محل السلع المنتجة محليا وهو ما ادى الى انحلال القطاع الصناعي الهولندي تدريجيا لعدم القدرة على المنافسة الاجنبية[2].

ومع مرور الوقت اصبحت تطلق تسمية المرض الهولندي على الاقتصاديات التي تعتمد على صناعة واحدة في اغلب الاحيان استخراجية، بحيث تشهد زيادة في الاجور والنفقات المتعلقة بقطاع الطاقة على وجه الخصوص وهو ما يؤدي لفقدان باقي القطاعات الاقتصادية قدرتها التنافسية كما ان الحكومة تفقد القدرة على تنويع اقتصادها ليتحول الاقتصاد من الانتاجية الى توزيع الريع المتأتي من القطاع المزدهر.

**المطلب الثاني : تعريف المرض الهولندي**

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي بإعتباره ،يشكل ظاهرة غريبة تجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية وتخلف تنموي يميز الإقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد من اكثرها شيوعا :

[1] محمد الهواري، المرض الهولندي ، تاريخ النشر 8-2-2020، تاريخ الاطلاع 23-3-2021 ، www.shorouknews.com

[2] محمد هاني السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في مكافحة المرض الهولندي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2015، اطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود 2017-2018، ص03

يعرف المرض الهولندي على أنه ظاهرة تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين الى ارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد اقل تنافسية مقارنة بباقي الدول و يؤدي كدلك الى ارتفاع الواردات و انخفاض الصادرات.

و قدم صندوق النقد الدولي افضل تعريف لظاهرة المرض الهولندي او ما اسماه لعنة الموارد على انها ظاهرة معقدة يمكن فيها لوفرة الموارد الطبيعية ان تترجم الى هدر و كساد و نزاع و دلك من خلال العديد من الاليات الاقتصادية و المؤسسية و اليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي و تتضمن قضايا رئيسية تتمثل فيما يلي :

– المرض الهولندي هو مجموعة من الاثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنشا من حدوث زيادة كبيرة في الانفاق الممول بايرادات النفط و الغاز ، فادا كان هدا الانفاق موجها اساسا الى سلع منتجة محليا ، يمكن ان ترتفع السلع المحلية و ترتفع قيمة سعر الصرف و يمكن ان يؤدي دلك الى تحول راس المال و العمالة الى انتاج سلع غير تجارية و الى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير النفطي.

– الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن ان يحول البلدان المنتجة للموارد الى دول تعتمد على الريع و فيها تكرس الحكومة اهتماما اكبر لوظائف إعادة التوزيع التي يحتمل أن تكون غير فعالة بدلا من الوظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد[1].

في تعريف اخر يمكن القول انه حالة التراخي و الكسل التي تصيب الاقتصاد كما حدق في هولندا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط في بحر الشمال و تزامن دلك مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي و مظاهر البدخ و تراجع ثقافة الانتاج و العمل و توجيه الاستثمارات و العائدات النفطية الى قطاع الخدمات و إهمال القطاع الإنتاجي و من ثم زيادة نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية وتراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وركودها[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي بأنه "تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام،وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الإقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير"

وعن التفسيرات الاقتصادية لهده الظاهرة فيمكن حصرها في :

[1] بلقلة براهيم، نورين بومدين، الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري و علاقته بالمرض الهولندي، ورقة بحثية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، تاريخ النشر 6–10–1018، تاريخ الاطلاع 20–4–2021 الساعة 22:30، ص7 www.asjp.cerist..dz

[2] د حاكمي بوحفص ، أ الشارف بن عطية سفيان، اعراض المرض الهولندي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 11 ديسمبر2016، جامعة وهران، ص 114

**- تقلب أسعار النفط ودورية السياسة المالية:**

تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا، حيث أن التحول المفاجئ في أسعار النفط وما يلي هذا التحول من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية، أشياء يصعب على صناع السياسات المالية إدارتها، نظرا لما تخلفه هذه الاضطرابات من عجز في الموازنة العامة، أو اضطرابات في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، نتيجة لظاهرة التضخم.

**- ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة:**

يتجلى هذا التأثير في حجم الاضطرابات الناتجة عن العوائد النفطية، وما يصاحب هذه الاضطرابات من تأثيرات على الموازنة العامة للدولة، حيث إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة وكذلك حجم نفقاتها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة في السوق، والعكس يحدث عند ارتفاع أسعار النفط.

**- تراجع العائدات الضريبية:**

هذا التراجع الحاصل في العائدات الضريبية يرتبط كثيرا بمؤشر أسعار النفط، حيث أن الانخفاض الذي يحدث فيها يحتم على صناع السياسة النقدية مراجعة النظام الضريبي لاستقطاب استثمارات أجنبية كبيرة، سواء الخاصة بقطاع المحروقات من أجل زيادة عدد الآبار وبالتالي زيادة حجم الإنتاج، أو استثمارات خاصة بالقطاع الصناعي من أجل خلق ثروة خارج قطاع المحروقات.[1]

**المطلب الثالث : أسباب ظهور المرض الهولندي و العوامل المساعدة على تغلغله**

إن الثروات المتأتية من الموارد الطبيعية ذات الطلب العالي في السوق العالمية مهما كانت طبيعتها معدنية أو زراعية تضفي على النشاط الاقتصادي صفة ما يعرف بالاقتصاد الريعي ، هدا الأخير الذي يتميز بعائدات ريعية تؤدي الى تعطيل قوى العمل و مواهب الإبداع و أنشطة الإنتاج و تعتبر معوقات للتنمية والتقدم في أي بلد و فيما يلي عرض لأهم أسباب ظهور المرض الهولندي و العوامل المساعدة على تغلغه.

**الفرع الأول : اسباب ظهور المرض الهولندي**

**01- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام (لعنة الموارد) :**

لقد اثبتت الدراسات و التجارب العملية ان وفرة الموارد الطبيعية قد تمثل نقمة و ليس نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة فيها و هدا نظرا للتحديات التي تخلقها تلك الوفرة في استدامة النمو الاقتصادي و هدا على عكس الناحية النظرية التي تفترض ان اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما مثل النفط حتما سيذر عليه موارد موالية ضخمة تؤدي الى تحرير القيود المالية التي تقف أمام جهود إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، حيث

[1] حمزة بن الزين، امال رحمان، اثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12،2017،جامعة قاصدي مرباح،ص 285 تاريخ الاطلاع 2-4-2021، zd..tsirec.pjsa.www

تشير التجارب العالمية إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وأن كانت الأخيرة تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول ما يسمى بالنمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولارا، كما لم ترتكز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد الطبيعية و مع دلك استطاعت ان ترسي دعائم قوية للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث اصبحت ضمن قائمة الدول الصناعية ، شانها شان سنغافورة التي تجاوز فيها متوسط الدخل الفردي مستويات الدخل الفردي في لعالم بدون موارد طبيعية والأمثلة عديدة ، وضع يختلف تماما عما تشهده الدول النفطية اد رغم الوفرة النفطية بلغت التنمية بها طريقا شبه مسدود و اقتصر ما يتم تحقيقه من نمو في الناتج المحلي الإجمالي على ما يتحقق من ارتفاعات في سعر النفط.

وتشير البحوث أن التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو يأتي من ثلاث مصادر رئيسية هي:[1]

- ميل قيمة العملة نحو الارتفاع مع اكتشاف مورد طبيعي جديد و بكميات ضخمة كالنفط و الغاز.
- زيادة الاعتماد على الإيرادات المالية الناتجة عن عملية تصدير الإنتاج من المورد الطبيعي الجديد.
- الأوضاع السياسية المصاحبة لهده الوفرة من هدا المورد الطبيعي.

**02- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي:**

يحدث هدا في الاقتصاديات التي عماد إيراداتها عائدات المنتج التصديري ، الأمر الذي يجعلها عرضة لمشكلة رئيسية تكمن في ضعف قدرة الدولة على التخطيط المالي و الاقتصادي بشكل دقيق نظرا لعدم قدرتها السيطرة على توقيت تدفقات الإيرادات نتيجة عدم انتظامها ، الآمر الذي يجعل الاقتصاد ككل تحت رحمة تقلب أسعار الصادرات و هو ما يعرض الاقتصاد المحلي لتقلبات عنيفة نتيجة لعدم استقرار الأسعار والطلب.

**03- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ:**

أسهم التقدم التكنولوجي و إدخال التكنولوجيا الحديثة في عميات الإنتاج و التصنيع في تقليص التكاليف و زيادة الارباح لما توفره من الات و طرق انتاج دقيقة دات فعالية و سرعة عالية في نفس الوقت مما يؤدي الى ازدهار و بروز قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد الدي يشهد الفورة التكنولوجية و ما يصحبها من أرباح قد تؤدي الى خلق مشاكل على المدى المتوسط و الطويل خاصة في حالة عدم وضع سياسات.

**04- تدفق العملات الأجنبية:**

تتمثل هذه العملات الأجنبية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد من جهة والمساعدات الخارجية من جهة اخرى ، حيث أن لهذه العملات تأثير مباشر على سعر صرف عملة الدولة المستقبلة لها سواء بالارتفاع او بالانخفاض ، و هدا يتوقف على ما ادا استخدمت هذه الأموال الجديدة في

[1] خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة 2012-2020، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة،جامعة المدية، 2013-2014، ص 15

أنشطة إنتاجية و بالتالي تحقيق نمو أو إذا صرفت على أعمال إنسانية و بالتالي لا تحقق أي نمو، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية إذا استخدمت هذه الأموال لتمويل النفقات الجارية.

وعلى الرغم من اختلاف و تنوع مصادر الأموال الأجنبية إلا أنها تصب في جوهر واحد و هو ان سبب ظهور هده العلة يتمحور اما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هدا الأخير في قطاعات منتجة.

**الفرع 02- العوامل مساعدة على ظهور المرض الهولندي و تغلغله :**

**01- فشل السياسات الاقتصادية:**

في أغلب الدول التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي، لم تكن هناك أهداف و استراتيجيات واضحة للتمنية فلم توجه الموارد الطبيعية بالقنوات التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي يعاني من البطء في النمو، هذا الأخير يرجع سبب بطئه في النمو لعدم خلق التكافؤ بين الحاجات الاستثمارية للقطاعات التقليدية و إيرادات الموارد الطبيعية .هذا التكافؤ يمكن الاقتصاد القومي من التحرك و السير نحو مرحلة النمو الذاتي و إجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب استراتيجية تنموية ملائمة و سوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية[1].

**02- الارتباط الوثيق بين الثروة و السلطة:**

ان الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية ولدلك فانها تؤدي ليس فقط الى تخلف خطى النمو الاقتصادي بل ايضا الى خلق اتجاهات و مناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية و اساليب الحكم الاستبدادية ، لدلك في ظل الانظمة الشمولية نلاحظ ان الموارد المتاتية من الثروات في قبضة السلطة الحاكمة و عادة ما تستغل في الانفاق الترفي و بناء القصور والهبات للاخرين مع حرمان الشعب او قد تستغل في التسليح و الانفاق العسكري و في الحروب لتحقيق نزعات عدوانية أو فتح حسابات للرؤساء والوزارات و الجنرالات في المصارف الاجنبية مع حرمان مواطنيهم.[2]

**03- ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة:**

إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش و التبعية، و بعد بروز الحركات التحررية في منتصف القرن العشرين في أغلب البلدان النامية انتهجت هذه البلدان النظام الاشتراكي فكانت الدولة هي المصدر الوحيد الذي يوفر الحاجيات الأساسية للفرد، إذ أنه من المفترض أن

[1] خشخوش خشخوش هاجر، اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجازئر دارسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2014، متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة حمة لخضر،الوادي، 2016-2017، ص 04-05.

[2] مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،كلية الادارة و الاقتصاد ،ورقة بحثية، جامعة الكوفة،ص08-09

الإنسان من خلال مساهمته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، ومن خلال عوائد مساهمته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون الاتكال على الدولة فحالة الاتكالية على الدولة تمثل أحد أعراض المرض الهولندي.

## المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للعلة الهولندية

سنتطرق من خلال هدا المبحث إلى أهم العوامل التي تقودنا إلى الحكم على إقتصاد معين هل يعاني من المرض الهولندي أم لا، من خلال تشخيص أعراضه في الإقتصاد ومدى تغلغله من خلال تتبع آثاره على الإقتصاد وهذا بضبط أهم آثاره المتمثلة في أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق، إضافة إلى عوامل أخرى تعد ثانوية، إلا أنها تعكس بصفة جلية مدى تغلغل المرض الهولندي في اقتصاد ما.

و لتوضيح آلية تأثيره تم تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية و هي:

**01- قطاع التصدير المزدهر** : يتمثل في القطاع الجديد أي قطاع المورد الطبيعي كالنفط يكون إنتاجه موجه إلى الاستهلاك الخارجي أي الى التصدير للأسواق الدولية.

**02- قطاع التصدير التقليدي ( قطاع السلع التبادلية)** : و القطاع الذي ينتج سلعا موجهة نحو الاستهلاك المحلي و الخارجي و بالتالي فهو معرض للتنافسية الدولية و يتمثل في نشاطات الزراعة و الصناعة.

**03- قطاع السلع غير التبادلية** : و هو قطاع ينتج للسوق المحلي و تدخل منتجاته في التجارة الدولية أما بسبب طبيعة تلك السلع أو لارتفاع تكاليف النقل لها ، و بالتالي فهو غير معرض للتنافسية الدولية و يتمثل عادة ببعض الناشطة الخدمية مثل خدمات السكن و التشييد و خدمات التنمية الاجتماعية و الشخصية[1].

و يمكن تتبع آثار العلة الهولندية بفعل كل من أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد.

### المطلب الأول : اثر انتقال الموارد (اثر حركة عوامل الانتاج)

يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي باتجاه القطاع المزدهر مما يؤدي الى اثرين:

- تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي التبادلي نحو القطاع المزدهر من جهة و تحول اليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر من جهة أخرى[2] و تفسير دلك:

ان ارتفاع انتاجية القطاع المزدهر ستؤدي الى ارتفاع دخول عناصر الانتاج فيه ومن ثم جذب العناصر الانتاجية اليه من القطاعات الأخرى مما سيقود الى تراجعها، واذا كان هدا القطاع المزدهر هو القطاع النفطي و لطالما يستخدم عمالة قليلة، فضلا عن عدم حاجته الى تراكم رأسمالي كبير مقارنة بتلك

[1]- يوسف علي عبد الاسدي ، ميثم عبد الحميد رضوان، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، جامعة البصرة ،كلية الادارة و الاقتصاد، العدد 37، المجلد العاشر ،2014، ص 40

[2] ليتيم ايمان، زنقوفي ايمان، أعراض المرض الهولندي عللى الاقتصاديات الريعية، مدكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية،جامعة قالمة، 2016-2017،ص 33

القطاعات فان هذا الأثر سيكون ضئيلا جدا ويمكن إهماله وسيكون الأثر الأكبر للزيادة في الدخل هو اثر الإنفاق، وفي نفس الوقت تتحول الموارد إلى إنتاج السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وإلى قطاع النفط المزدهر بسبب ارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى إنكماش الإنتاج في القطاع التصديري التقليدي المتعثر حينذاك.

وبجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإنحلال غير المباشر القطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 02 :** اصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي نتيجة انتقال عوامل الانتاج بين القطاعات

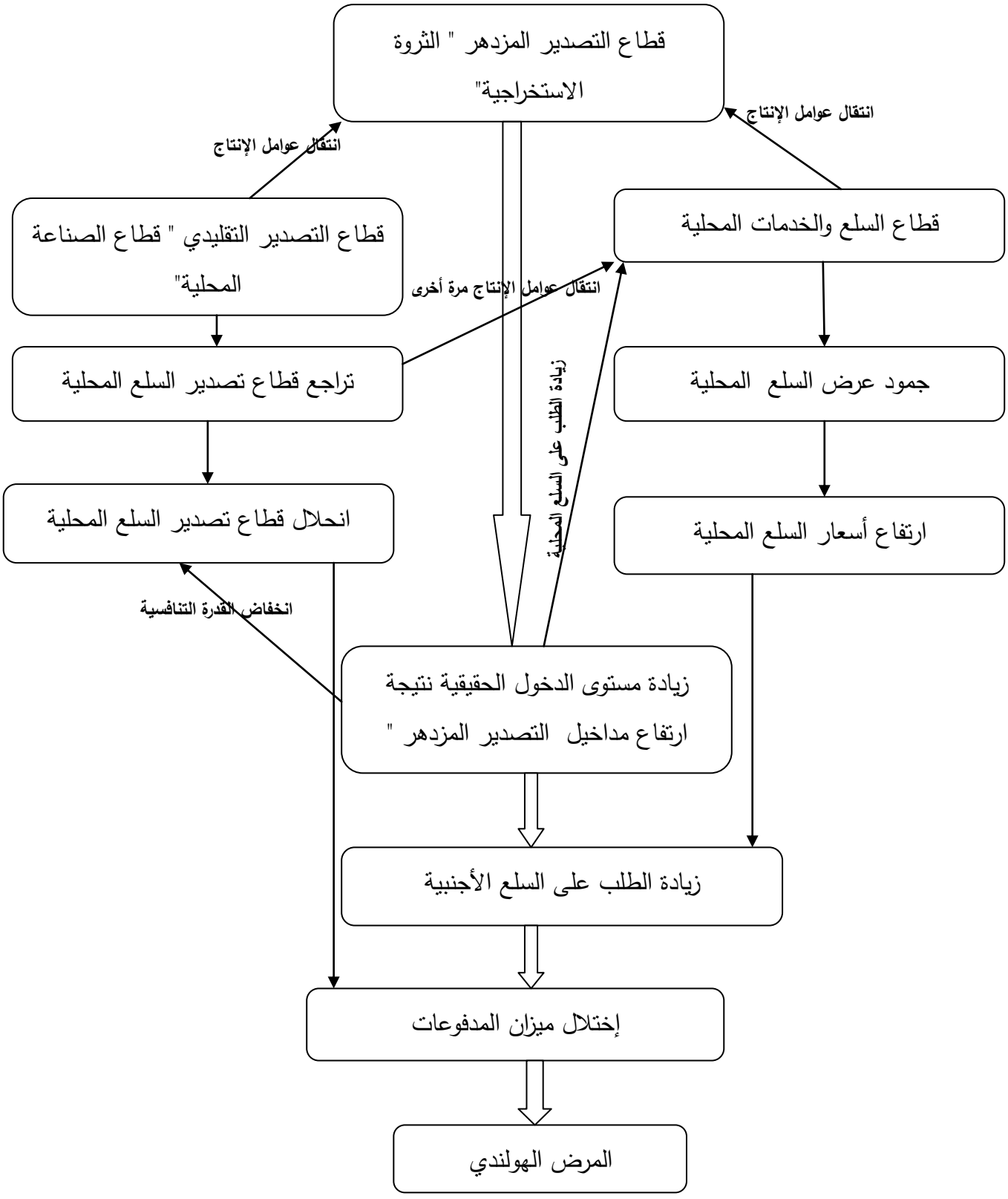


**المصدر :** مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 06

**المطلب الثاني : أثر الإنفاق**

ان الية تاثير الانفاق تعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية فيما اذا كان ثابتا أو مرنا فإذا كان سعر الصرف ثابتا، فان الارتفاع في حجم الانفاق والناجم عن الزيادة في العوائد المحققة في القطاع المزدهر من شانه ان يرفع من حجم الطلب الكلي، ،ولما كانت الطاقة الاستيعابية في البلدان النامية النفطية محدودة ولكون هياكل الانتاج فيها لا تتميز بالمرونة الكافية لمواكبة هذه الزيادة في الطلب فان هذا الطلب الاضافي سيتم امتصاصه من خلال الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي، اما اذا كان سعر الصرف مرنا فان العرض المتزايد من العملة الاجنبية و المتأتي من صادرات القطاع المزدهر سوف يرفع من قيمة العملة المحلية و هو ما يعني ضمنا ايضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي في ذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي و ليس في الاسعار المحلية وفي كلتا الحالتين يضعف ارتفاع القيمة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة لان الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية سوف تشتري سلعا وخدمات في الاسواق المحلية اقل مما كانت تفعله من قبل كما ان الوحدة الواحدة من العملة المحلية ستشتري سلعاً و خدمات في الاسواق الخارجية اكبر مما كانت تفعله من قبل والنتيجة الحتمية ستكون تعثر قطاعات السلع التبادلية اذ ستتوقف صادراتها الى الخارج لان اسعار هده المنتجات ستكون غالية الثمن في الأسواق الخارجية في ذات الوقت الذي سيتحول الطلب المحلي الى المنتجات المستوردة لان اسعارها ستكون ارخص ثمنا من وجهة نظر المواطن المحلي. ومن جانب اخر فان اثر الانفاق سيؤدي دورا سَلبيا على القطاعات التبادلية من خلال استقطابه لعوامل الانتاجي من هذه القطاعات وتوجيهها نحو قطاعات السلع غير التبادلية ففي الوقت الذي لا يمكن لأسعار السلع التبادلية ان ترتفع لأنها يجب ان تتساوى مع الأسعار العالمية، فان السلع غير التبادلية غير معرضة للتنافسية الدولية وبالتالي ستبقى محافظة على الارتفاع النسبي في أسعارها، وهذا يعني ارتفاع معدل تبادلها الداخلي نسبة الى السلع التبادلية و هدا من شانه ان يؤدي الى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج فيها مقارنة بالسلع التبادلية، ونظرا لعدم إمكان رفع دخول عوامل الإنتاج في القطاعات التبادلية لان ذلك يعني ارتفاع كلف انتاجها هي غير قادرة على تحمل هذه التكاليف العالية بسبب المنافسة الأجنبية فستكون النتيجة انسحاب تلك العناصر الانتاجية الى قطاع السلع غير التبادلية إلا انه في حقيقة الأمر ان قطاع السلع غير التبادلية سوف لن يتمكن من استيعاب جميع العناصر الانتاجية المنسحبة من قطاع السلع التبادلية، لان ذلك يرتبط بالميل الحدي لاستهلاك انتاج هدا القطاع ،فضلا عن ان بعض رأس المال في قطاع السلع التبادلية هو رأس مال متخصص ولا يمكن الاستفادة منه في مجالات السلع غير التبادلية كما ان جزء من العمالة تعد أيدي ماهرة متخصصة ايضا ولا يمكنها ممارسة الدور ذاته في غير مجالاتها التخصصية ومن ثم سيكون هنالك جزء كبير من العناصر الإنتاجية من( رأس المال والعمل) معطلة.[1]

[1] ليتيم ايمان، زنقوفي ايمان، مرجع سابق ،ص 19-20

كذلك تعتبر أعمالJ.P.Neary et S.Van Wijnbergen عام 1986 من بين النماذج النظرية التي عالجت الأثر النقدي لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد و يدمج هذان الاقتصاديان بالإضافة إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد– و الذي تم تمثيله بالتوازن في سوق السلع غير التبادلية– جانبا نقديا يتمثل في سوق النقد، فبالنسبة للجانب الحقيقي فإن تأثير الانتعاش ينتقل للاقتصاد بواسطة أثري حركة الموارد والنفقات، أما في الجانب النقدي يرتفع الطلب على النقود نتيجة زيادة الدخل الحقيقي و قد توصل هذان الاقتصاديان أنه في إطار اقتصاد مفتوح و مهما كانت طبيعة نظام الصرف المطبق، فإن الأثر النقدي أو أثر السيولة يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، و في حالة نظام الصرف المرن فيصحب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نموا في معدل التضخم.

إن أغلب النماذج النظرية التي تعالج النتائج النقدية لانتعاش القطاع المصدر على الاقتصاد، تنصرف إلى أن المرض الهولندي يساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي ويؤثر كذلك على عرض النقود بزيادة تراكم احتياطات الصرف الرسمية، و يمثل هذا الأثر النقدي و الذي يضاف لكل من أثر حركة الموارد و أثر النفقات و التي كلها تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وسواء الآثار الحقيقية للمرض (أثر حركة الموارد و أثر النفقات) أو الآثار النقدية (زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية و ميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا[1].

**المطلب الثالث : اثار اخرى للمرض الهولندي**

اضافة الى الاثرين السابقين اللذين بعتبران أساس نظرية المرض الهولندي ، هناك آثار أخ رى لا تقل اهمية عنها و تعكس إلى حد كبير وضعية الإقتصاد ومدى تغلغ ل المرض الهولندي فيه، يمكن تلخيصها فيما يلي :

**– الانفاق الغير منتج لعوائد الدولة:**

يظهر دلك في اوجه الإنفاق لمجموع العوائد المالية الوفيرة للدولة، التي غالبا ما توجه نحو استثمارات غير انتاجية هدفها خلق قيمة مضافة للمجتمع ، فاغلبها يوجه للمشاريع التي تعتمد كثافة مالية كبيرة كالبنى التحتية و انشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب.

**– تفشي الفساد الاقتصادي والسياسي:**

يساعد المرض الهولندي غلى تفشي الفساد الاقتصادي لما تخلقة هده الثروات من وفرات مالية ضخمة اد ان تلك الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط الى ابطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والانتاج بل

[1] خشخوش هاجر، مرجع سابق،ص 15–16

أنها تؤدي كداك الى توليد اتجاهات او بالأدق توليد بيآت أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية و أساليب الحكم الاستبدادية ، فبحلول 2006 تقلص عدد الحروب من 17 حربا نهاية الحرب الباردة الى الخمس ، و كدا تقلص عدد الحروب الصغرى من 33 الى 27 على عكس الدول النفطية التي لم تنخفض بها ، اد حوالي ثلث الحروب الأهلية يدور في تلك الدول بعد ان كانت لا تتعدى الخمس عام 1992 و من المتوقع ان تزيد مستقبلا عدد النزاعات دات الدافع النفطي مع ارتفاع اسعاره ، و بالرغم من ان النفط ليس المصدر الوحيد الدي يجلب النفط الصراعات لمالكيه فهناك أيضا الألماس و غيره من المعادن النفيسة لكن ما يميزه انه السلعة الأكثر طلبا من غيرها من السلع في العالم اد غالبا ما تشجع هده الثروة على :

- إحداث عدم استقرار اقتصادي يقود الى عدم استقرار سياسي.
- غالبا ما تساعد على دعم التمرد (العراق ، نيجيريا ، السودان)[1].

**- توليد الضغوط التضخمية :**

تتميز الدول المصدرة للموارد الطبيعية بإرتفاع وارداتها من السلع الأجنبية، اي انها تتخصص في انتاج وتصدير المواد الاولية (نفط ، معادن ، سلع تجارية ، زراعية ....الخ)، التي تدخل في إنتاج السلع المستوردة المستورد و بما ان الدول الريعية أحادية التصدير، فإن أي صدمة مواتية في أسعار المنتج التصديري يكون لها انعكاسين:

- **الأول :** ان السلع الأجنبية سترتفع تكاليف إنتاجها، وبالتالي إرتفاع أسعارها يولد ضغوطا تضخمية مستوردة خاصة في ظل غياب قطاع التصدير التقليدي، الدي من المفروض الإستفادة من إرتفاع تكاليف السلع المستوردة في تحسين تنافسية سلعه داخليا على الأقل.
- **الثاني :** ان الصدمة المواتية في أسعار المنتج التصديري ستؤدي الى طفرة مالية توجه في شكل زيادة النفقات العامة، و التي توجه مباشرة الى القطاع غير التبادلي، مما يعمق من حالة المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي من جهة ، ومن جهة أخرى فإن زيادة النفقات العامة ستؤدي الى زيادة المعروض النقدي، و بما أن هناك انحلال في القطاع التصديري التقليدي الذي لا يستطيع مواكبة نمو العرض النقدي بزيادة العرض الحقيقي من السلع و الخدمات فان دلك سيؤدي الى توليد ضغوط تضخمية داخلية[2].

**- تأثير المرض على بعض المجمعات الاقتصادية الكبرى:**

ويمكن اظهار دلك من خلال الجدول التالي :

[1] بوزاهر سيف الدين، اسعار الصرف و اسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر مدكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك- جامعة ابي بكر بلقايد .جامعة تلمسان، 2010-2011 ، ص 52-53

[2] محمد هاني، مرجع سابق، ص 20

**الجدول 02:** تغير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تبعا لتغير اسعار النفط

| طبيعة التوازن | المظاهر و الآثار | الميزان : سلبي/ ايجابي |
|---|---|---|
| مالية الدولة (الإنفاق) | تحسين التوازن في المالية العامة، و تعزيز الدور الاقتصادي لها. | + |
| ميزان المدفوعات و سعر الصرف | – التحسن في الميزان التجاري.<br>– الرفع في قيمة العملة الوطنية مما ينتج عنه فقدان في القدرة التنافسية للاقتصاد الانتاجي. | +<br>- |
| توازن القطاعات | انخفاض انتاجية القطاع المنتج (الصناعي) مع وجود توسع في قطاع التعدين و الخدمات. | - |
| توازن الاسعار | تدبدب شديد في الاسعار تميل الى الارتفاع (تضخم) | - |
| التشغيل الكامل | تراجع القطاع الانتاجي و عدم قدرته على التنافس بسبب المنافسة الدولية. | - |
| النمو | نمو في الناتج الداخلي الخام PIB خارج القطاع الإنتاجي. | - |

**المصدر**: بوزاهر سيف الدين، مرجع سابق ، ص 54

## المبحث الثالث : النمادج و النظريات المفسرة للمرض الهولندي

ظهرت دراسات إقتصادية عدة تعالج ظاهرة اكتشاف مورد طبيعي وتأث يره االسلبي على القطاعات الأخرى في الاقتصاد المحلي سواء قبل تبلور مصطلح المرض الهولندي أو بعده سنعالجها خلال هدا المبحث.

### المطلب الاول : نموذج غريغوري و نموذج سالتير و سوان في تفسير تاثير القطاع المنتعش على القطاعات الاخرى.

#### الفرع الاول : نموذج غريغوري

نموذج وضعه الاقتصادي الاسترالي غريغوري سنة 1979 عقب دراسة اجراها على الاقتصاد الاسترالي اثر التغيرات الهيكلية التي شهدها جراء الازدهار الكبير في قطاع المناجم ، حيث ركز في دراسته على مدى تأثير ريوع تدفقات ريوع القطاع المزدهر أي المداخيل الناجمة عن زيادة حجم الصادرات بفعل النمو الحاصل في قطاع الموارد الطبيعية على سعر صرف الحقيقي للعملة و من ثمة انعكاساتها على باقي قطاعات الاقتصاد المحلي.

وقد بنى غريغوري نموذجه على الفرضيات التالية 1:

- ثبات محددات التبادل الدولي.
- كل وحدة من الصادرات تقابلها وحدة من الواردات.
- إلغاء حركة رؤوس الأموال.
- الأسعار النسبية للموارد تتحدد في الأسواق الدولية.

و خلص غريغوري الى ان الاكتشافات من الموارد الطبيعية و المنجمية في أي دولة تؤدي الى نمو في عرض الصادرات و بالتالي الى فائض في ميزان المدفوعات الدي ينجم عنه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة اسعار السلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لاسعار التبادل التجاري.

و يمثل الرسم البياني توضيح للنموذج الدي وضعه غريغوري:

**الشكل 04:** نموذج غريغوري

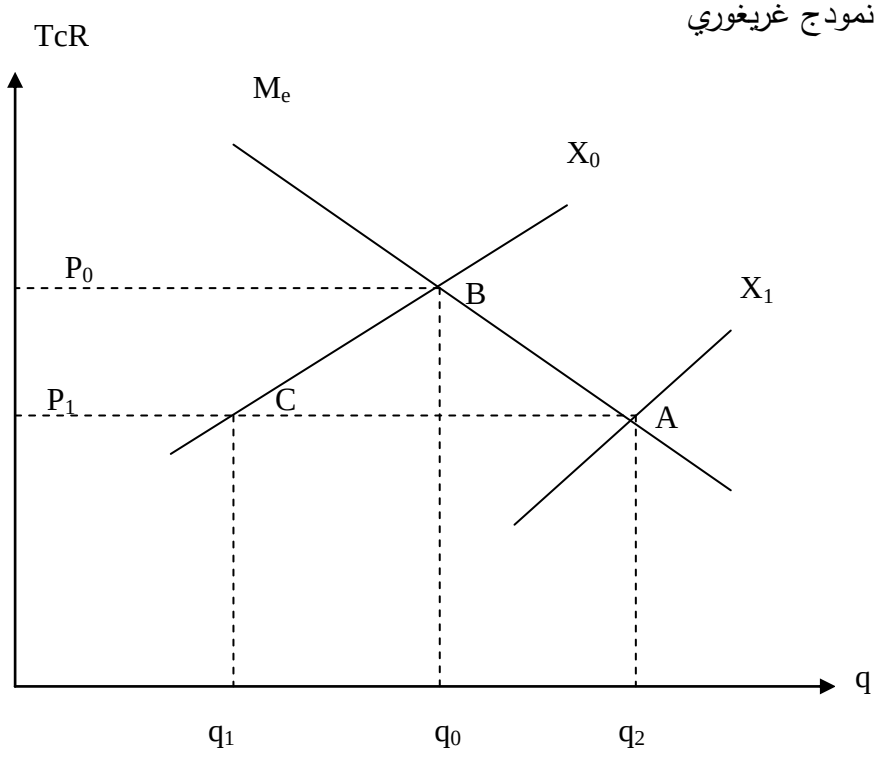


**المصدر :** بودربالة بنعمر، مرجع سابق، ص 62

حيث :

- المحور الافقي يمثل حجم الصادرات و الواردات q
- المحور العمودي يمثل سعر الصرف الحقيقي Tcr

[1] خاير فاتح ، مرجع سابق ص 18

– يمثل منحنى الصادرات x

– يمثل منحنى الواردات m

ادن و كتفسير للمنحى فحسب غريغوري فان زيادة الصادرات نتيجة اكتشاف مورد طبيعي كالنفط او الغاز الطبيعي يؤدي الى انتقال منحنى الصادرات من X0 الى X1 هدا يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من P0 الى P1 مما ينتج عنه ارتفاع اسعار المنتجات المحلية نظير المنتجات الاجنبية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على المنتجات الاجنبية و بالتالي زيادة الواردات من q0 الى q1 و نكون امام عجز في الميزان التجاري.

و عليه ينادي غريغوري بتدخل الدولة لضبط ايقاع السوق لان التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد تضطر الدولة للتدخل في الاجل القصير باجراءات عاجلة تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية او من خلال تقديم مساعدات للقطاع الغير مزدهر و كلتا السياستين لا تخدمان الاقتصاد فالاولى تقلل من حجم الارباح المتاتية من تصدير المواد المنجمية و الثانية لن يكون لها اثر دائم ولا يمكنها حماية القطاع الصناعي المحلي بل سيزيد من حجم الفائض و عليه يرى انه لا توجد اي وسيلة لتجنب التراجع النسبي للصادرات باستثناء الاستثمار الخارجي لكل المداخيل المتاتية من تصدير الموارد الطبيعية مما يمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية و يبقى المسفيد الاكبر من الحصيلة المالية في غياب اي تدخل للدولة هم الممتلكين لهده الموارد و الموظفين في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على حساب اليد العاملة في قطاه سلع التبادل التجاري[1].

**الفرع الثاني : نموذج سولتير و سوان**

قدم هدا النموذج سنة 1950 من قبل الاقتصاديين سالتير و سوان تبعا للاختلالات الاقتصادية و التشوهات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الاسترالي عقب اكتشاف مناجم الدهب سنوات الاربعينيات و الخمسينات من القرن الماضي ، و يقوم في تحليله على تاثير التبادل الدولي و يرتكز على فكرة اختلاف السلع بحيث قسماها الى:

– **سلع قابلة للتبادل الدولي (السلع التبادلية )** : و هي جميع ما يتم إنتاجه داخل دولة ما و هي قابلة للاستيراد و التصدير.

– **سلع غير قابلة للتبادل الدولي السلع( غير التبادلية)** : وهي تلك السلع التي لا تتعدى حدود الدولة مثل : الأراضي، عقارات، سكنات، يهدف هدا النموذج الى تحسين فهم العناصر الاقتصادية الرئيسية التي تؤدي

[1] محمدهاني،مرجع سابق ،ص 38

الى ظهور الاختلالات في لااقتصاد الكلي و كدا وضع إطار تحليلي للسياسات الاقتصادية و عواقبها المحتملة و تأثير التبادل الدولي على الاقتصاد المحلي.

يقوم نموذج سولتير و سوان على الفرضيات التالية :[1]

1- ان الدولة تنتج 03 أنواع من السلع:

- سلع قابلة للتصدير و تتعرض للمنافسة الخارجية X

- سلع قابلة للاستيراد و تنتج محليا أيضا أي نفس السلعة تنتج محليا وتستورد وبالتالي هما في منافسة ، بحيث يكون الطلب على كل منهما حسب السعر الأقل.

- سلع غير قابلة للتداول على المستوى الدولي مثل العقارات وخدمات النقل وغيرها N

2- أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي PX تتحدد في الأسواق العالمية في حين تتحدد أسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي PN حسب قوى العرض والطلب في السوق المحلي

3- معدل التبادل التجاري الدولي ثابت في المدى القصير والمتوسط.

4- أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج "العمل ورأس المال"تسودها المنافسة التامة، وعليه يبقى السعر هو المتغير الأكثر تأثيرا

5- الاقتصاد المحلي في حالة تشغيل كامل.

6- حركة عوامل الإنتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة ، و على المدى الطويل بالنسبة لرؤوس الاموال.

الشكل الموالي يبين هدا النموذج :

[1] بودربالة بنعمر، جليل عبد المنعم، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر- دراسة تحليلية، مذكرة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي،تخصص نقدي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان،2015-2016، ص64

**الشكل 04:** نموذج سولتير و سوان

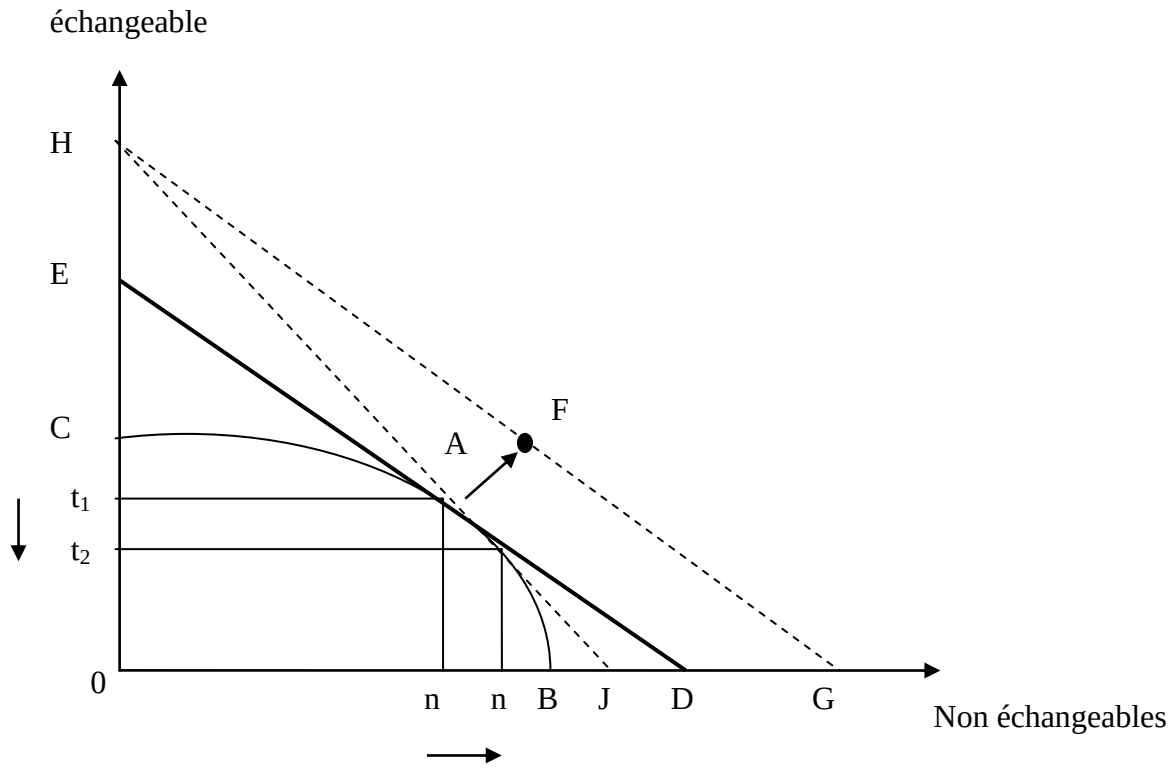


**المصدر** : بوزاهر سيف الدين، مرجع سابق، ص 61

يحاول هدا النموذج معالجة التوسع الحاصل في الكتلة النقدية لبلد ما و أثره على اقتصاد البلد إذ يمثل:

BC منحنى إمكانيات الإنتاج

A نقطة التوازن الابتدائية

T يمثل أسعار السلع التبادلية

N يمثل أسعار السلع غير التبادلية

DE يمثل قيد ميزانية البلد أي مجموعة التنائيات السلعية من السلع التجارية و غير التجارية التي يمكن شراؤها من خلال دخل محدد و وفق أسعار معطاة ، و يحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري (px/pn) .

حسب هدا النمودج فان زيادة الكتلة النقدية و انتقال خط الميزانية من ED الى HG نتيجة ازدهار قطاع السلع التبادلية و الدي ينتج على اثره ارتفاع لمداخيل الافراد و زيادة الانفاق و ما يصحبه من ارتفاع الطلب على السلع غير التبادلية و بالتالي تحقيق نقطة توازن جديدة F بدلا من A وهدا بين كل من السلع التبادلية و الغير تبادلية ، لكن مع زيادة انتاج السلع التبادلية نتيجة زيادة الطلب عليها في الاسواق الدولية

تثبث اسعارها تبعا لوجود تغطية كبيرة منها في الاسواق و يتراجع انتاجها تدريجيا مما يعود بالسلب على ميزانية الدولة الدي يؤدي الى انخفاض الانفاق و بالتالي تأثر الطلب على السلع الغير تبادلية وانتقال خط الميزانية من HG الى HD هدا يدل على حالة التضخم في اسعار السلع غير التبادلية و بالتالي الدلالة على وجود المرض الهولندي[1].

**المطلب الثاني : نموذج كوردن ونيري في تفسير ظاهرة المرض الهولندي**

قدم كل من الاقتصادي و.م.كوردن W.M.Corden و الاقتصادي ج.ب.نيري Peter Neary نمودجا اطلق عليه تسمية النموذج الاساسي و هدا عقب دراسة قاما باجرائها حول اثر انتعاش استغلال قطاع الموارد الطبيعية اثر اكتشاف مورد طبيعي تصديري جديد و ارتفاع اسعاره على قطاعات الاقتصاد الأخرى و ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من من ثلاث قطاعات:

1- **القطاع المنتعش booming sector** B : و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (النفط)

2- **القطاع المتأخر L lagging sector :** يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعة و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي.

3- **القطاع المحمي أو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري** N **Non tradeable sector:** يتمثل في قطاعات الخدمات، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها،و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب.

كما يفترض كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به هو رأس المال وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات هو العمل و افتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، و لغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية[2].

يتناول هذا النموذج بالتحليل الطريقة التي يؤثر بها انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية على القطاعات الأخرى للاقتصاد و هذا من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي كأهم آلية ينتقل بها أثر الانتعاش إلى باقي الاقتصاد.

وقد توصل الاقتصاديان إلى نتيجة مفادها، أن الصدمة الخارجية يكون لها أثرين هما :أثر الإنفاق وأثر حركة .الموارد، إلا انه هناك اثر ثالث هو أثر إختلال التوازن النقدي، تمت اضافته من قبل الاقتصاديينAok.M وEdwards سنة 1982 بعد صدور دراسة كوردن ونيري ، و فيما يلي تفسير لكل اثر على حدى بناء على الشكل المرفق الدي يبين النموذج.

[1] خشخوش هاجر، مرجع سابق ، ص 11

[2] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد ا لجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة ابي بكر بلقايد .جامعة تلمسان، 2011-2012، ص15

**الشكل 06:** نمودج كوردن و نيري

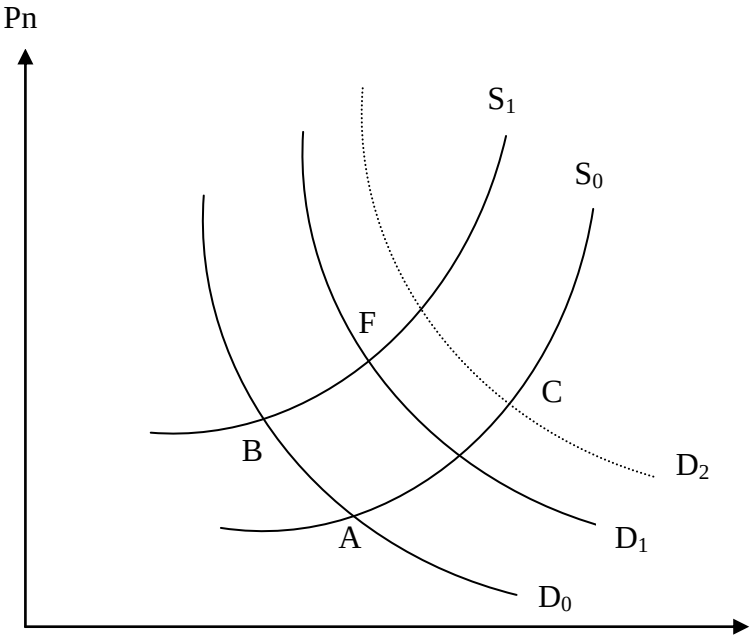


**المصدر** : بودربالة بنعمر، مرجع سابق، ص 65

حيث:

Pn : أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري

D : منحنى الطلب على منتجات القطاع N

S : منحنى عرض منتجات هذا القطاع

**01- أثر النفقات: Spending Effect**

يحدث اثر النفقات بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع Bوإذا ما تم إنفاق جزء من هدا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدن الاخرين و ادا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فان اسعار هده المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري و هذا يؤدي الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع N و ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D0 نحو D1 وبالتالي ارتفاع الأسعار Pn و تحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N [1].

[1] بودربالة بنعمر، مرجع سابق ، ص 67

**02- اثر انتقال الموارد (اثر حركة عوامل الإنتاج) Resource Movement Effect:**

- **حالة الدول المتقدمة :** يكون ذلك من خلال ما يلي:

- تحويل اليد العاملة من القطاع المتأخر L الى القطاع المزدهر B مما يؤدي هذا إلى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الأو، و يسمى هدا بالاثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل و هذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.[1]

- تحويل اليد العاملة من القطاع غير التبادلي N الى القطاع المزدهر B حيث أن هذا التحول يعتبر مؤقت ناتج عن زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع التوسعي، و في هذه الحالة يؤدي اثر الموارد تحرك منحنى العرض من SOالى S1 " انخفاض انتاج القطاع N بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B"، بالتالي خلق طلب اضافي للسلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات و يظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D2.

ويتولد عن تجمع الاثرين :

- تحويل اليد العاملة من القطاع المتاخر L الى القطاع غير التبادلي N وذلك من خلال توجه أغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ويد عاملة هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع غير التبادلي N ، اي ظهور ما يسمى بالاثر غير المباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect De-industrialisation و الدي يكمل اثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتاخر L نحو القطاع B.

ويلاحظ من خلال هذا التحليل ان انتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته و أثر حركة الموارد يجعله ينخفض.

- **حالة الدول النامية:** يكون ذلك من خلال ما يلي :

صادرات هذه الدول تضعف المنتوجات الزراعية أو الصناعات الغذائية المنافسة للواردات، وبهذا فإن ازدهار الصادرات (قطاع النفط) يؤدي إلى تراجع التصنيع حيث أنه في المدى الطويل كل العوامل قابلة للحركة باستثناء الأرض، كما أن اليد العاملة تنتقل من القطاع المتاخر SL و القطاع غير التبادلي SN الى القطاع المزدهر SB بينما يمكن نقل رأس المال من القطاعين المتأخر والمنتج للسلع غير قابلة للتبادل فقط ادا كان هدان القطاعين يعانون من انخفاض في الانتاج.[2]

يرى الاقتصاديان كوردن و نيري أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين بالنسبة للأخر ، أما فعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الإقتصاد ، أما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد

[1] شكوري سيدي محمد ،مرجع سابق ،ص 17

[2] بودربالة بنعمر، مرجع سابق ، ص 67

الطبيعية يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط ، ففي هذه الحالة فإن أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي :

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي
- ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة (البناء و الخدمات)
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.[1]

**المطلب الثالث : نمادج اخرى في تفسير المرض الهولندي**

توجد نظريات و نمادج اخرى عديدة عملت على تفسير المرض الهولندي سواء قبل او بعد تبلور هدا المصطلح إلا أن اختلافها عن النمادج السابقة يكمن في الفرضيات و أهم النتائج المتوصل إليها من بينها:

**الفرع الاول : نموذج ماكينون**

بنى ماكينون نموذجه التحليلي في تفسيره لظاهرة المرض الهولندي عام الف و تسعمائة و ستة و سبعون، حاول من خلاله تتبع تاثير و انعكاسات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها "صدمة موجبة" على سعر الصرف الأجنبي ،معتمدا على الفرضيات التالية:

- اقتصاد صغير ومفتوح، ينتج نوعين من السلع سلع قابلة للتبادل على المستوى الدولي اي انها قابلة للاستيراد و التصدير تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية.
- سلع غير قابلة للتداول على المستوى الدولي "كالخدمات، البنى التحتية، الكهرباء....الخ و تتحدد أسعارها من خلال قوى العرض والطلب عليها.
- تدفقات رؤوس الأموال من الخارج الى الإقتصاد المحلي محددة[2].
- التوازن في سوق عناصر الإنتاج تضمنه مرونة أسعار عوامل الإنتاج.

انطلق ماكينون في تحليله لظاهرة المرض الهولندي من أثر الإنفاق، كآلية لإنتقال الأعراض السلبية لظاهرة المرض الهولندي والتشوهات الهيكلية الى الإقتصاد المحلي، من خلال فرضية تعرض الإقتصاد المحلي لصدمة خارجية موجبة تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الى الإقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي المتاح في الاقتصاد المحلي الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع غير التبادلية المحلية ، وبما أن زيادة الطلب تؤدي الى رفع سعر السلعة فإن هذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى إرتفاع الأسعار التي تجر معها إرتفاع في معدل الصرف الحقيقي، مما يجعل هاته السلعة أكثر جاذبية

[1] شكوري سيدي محمد، مرجع سابق ،ص 18.

[2] محمد هاني، مرجع سابق ،ص 53.

لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى حركة نزوح نحو القطاع غير التبادلي، و بالتالي يؤثر على قطاع السلع القابلة للتداول.

وحسب ماكينون و لتفادي الاثار السلبية للمرض الهولندي يجب حماية المنتوج الوطني من المنافسة الاجنبية من اجل ازدهار قطاع السلع المحلية المتاجر بها.

**الفرع الثاني : نموذج النمو المفقر لباغواتي**

جاء بها الاقتصادي Jagdish N Bagwati و يرتكز على مفهوم عرقلة التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية، يقوم النموذج على الفرضيات التالية:

- أنه لا توجد أي إختلالات قطاعية في الاقتصاد المحلي.
- إقتصاد الدولة كبير وله تأثير جد كبير على السوق العالمي.

وينص نموذج باغواتي على أن كل تحسن في صادرات بلد ما سلعة ما قد يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق الدولية إلى نقطة تؤدي إلى تراجع نمو هذا البلد. ذلك لأن التوسع الحاصل في أحد القطاعات يؤدي إلى زيادة صادرات هذا القطاع من منتوج معين يقوم بإنتاجه و هذا في البداية ينعكس بالإيجاب على اقتصاد هذه الدولة بحيث يرتفع الدخل القومي و كذا الفردي و يرتفع سعر صرف هذا البلد، و لكن سرعان ما تصبح هذه السلعة غير منافسة محليا مما يجبر المستهلكين على تفضيل السلع المستوردة هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى يؤدي هذا التوسع إلى استقطاب عوامل إنتاج إضافية من القطاعات الأخرى نحو القطاع التوسعي، و أكثر من ذلك تعتبر سياسة إغراق السوق الدولية بالمنتجات التوسعية إلى خفض الطلب عليها بسبب زيادة العرض، و ينتج عن هذا التناقص ظهور نوع من التناقض فمن جهة زيادة الموارد و من جهة أخرى تناقص النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى و هذا ما يعرف بفخ النمو المفقر.[1]

**الفرع الثالث: نموذج ربكزانسكي** Rybczynski

هي نظرية جاء بها الاقتصادي ربكزانسكي سنة 1955 و التي يدرس فيها أثر زيادة عامل من عوامل الإنتاج عل التبادل الدولي، فهو يدرس التأثير في التغير الهيكلي للاقتصاد نتيجة زيادة عامل انتاجي محدد ( العمل أو رأس المال) أي استعمال مكثف لعامل إنتاجي في قطاع معين يؤدي إلى توسع هذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى.

يقوم هدا النموذج على الفرضيات التالية :[2]

[1] خشخوش هاجر، مرجع سابق،ص 16

[2] محمد هاني، مرجع سابق ،ص 58

– سيادة االمنافسة التامة في الاسواق الدولية حيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع ، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات.

– نسبة مساهمة الإقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة ، بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تاثير على شروط التبادل الدولي.

– الإقتصاد المحلي يقوم بإنتاج سلعتين تبادليتين تستخدمان اثنان من عوامل الإنتاج فقط العمل و رأس المال

– كل السلع عادية و بذلك لا وجود للسلع الرديئة او الضرورية.

– الإقتصاد المحلي مغلق، الىغاية حدوث وفرة نسبية في عامل انتاجي معين.

– عوائد السلعتين المنتجتين متساوية.

يمكن تطبيق هذا التحليل على ظاهرة المرض الهولندي، حيث أن كل اكتشاف لمورد طبيعي جديد يؤدي الى استغلال كمية معتبرة من رؤوس الأموال و كذا اليد العاملة مما يؤدي إلى انتقالهما من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى هذا الاخير وهو ما يعرف بأثر انتقال عوامل الإنتاج و كدا امكانية تغطية تكاليف هدا القطاع على عكس القطاعات الاخرى و نتاج ذلك تأخر القطاعات الإنتاجية الاخرى و اضمحلالها ويعرف هذا بظاهرة اللاتصنيع.[1]

[1] بوزاهر سيف الدين، مرجع سابق ،ص 58

**خاتمة الفصل:**

تناولنا في هدا الفصل الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي و يمكن القول انه و من خلال دراسة العرض والطلب وعدم امكانية المنافسة السعرية في صناعة النفط بسبب ضخامة النفقات الثابثة مقارنة بالنفقات المتغيرة تنتهج الدول استراتيجيات طويلة و قصيرة الأجل بهدف أحكام السيطرة على السوق النفطية من خلال الاتفاقيات الاحتكارية ومن جهة أخرى و من خلال التوسع في قطاع الموارد الطبيعية بالنسبة للدول النفطية من خلال زيادة حجم صادراتها يؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي مما يحدث ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي فترتفع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية مما يخلف زيادة في الطلب على السلع الأجنبية مقابل الطلب على السلع المحلية و بالتالي تراجع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات أمر يخلف عجز في الميزان التجاري لهذه الدول،و عليه يمكن القول انه رغم تكثيف عمليات البحث والتطوير سوف يستمر الطلب العالمي على النفط في الارتفاع و سوف يبقى يحتل الصدارة بين باقي مصادر الطاقة وهنا يرى الباحثين ان السبيل الوحيد لتلافي الآثار السلبية للمرض حماية المنتوج الوطني من المنافسة الاجنبية من اجل ازدهار قطاع السلع المحلية المتاجر بها.

# الفصل الثالث: اثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

**المبحث الأول: الاقتصاد النفطي في الجزائر**

**المبحث الثاني: تاثير تقلبات سعر النفط على ميزانية الدولة**

**المبحث الثالث: سبل معالجة اثار التبعية لقطاع المحروقات**

**تمهيد**

تتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول إحلاله بطاقات أخرى، فأهميته لم تقتصر على قيمته الطاقية فحسب بل تعدى دلك أن أصبح من أهم ركائز التجارة الدولية و آلية فاعلة في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وموردا استراتيجيا هاما لاقتصاديات الدول المستهلكة و المنتجة على حد سواء وموقع قوة لسياساتها الإقليمية.

إن التدفق الهائل للعائدات النفطية الناتج عن الارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول أدى الى زيادة الاستهلاك الاستيرادي والسعي وراء زيادة إنتاج المحروقات و رفع الصادرات لزيادة المداخيل أمر قلب الهيكل الاقتصادي من اقتصاد متنوع الى اقتصاد آحادي التصدير ، و الجزائر مند تاميمها لقطاع المحروقات بداية السبعينات 95% من صادراتها نفطية بحثة ، تبعية كلية للبترول وضعت الاقتصاد الجزائري في جدلية من الصعب التخلص منها و هي هل هده الثروة نعمة ام نقمة لان لاسعار النفط اثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية و تعرف تقلبات كبيرة ، تقلبات تقف عقبة امام الاقتصاد اد لها تاثيرات على السياسة المالية و على قنواتها خاصة الانفاق الحكومي مما يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي الجزائري ، حيث يؤدي التدبدب وعدم الاستقرار في اسعار النفط الى التاثير على حجم العائدات النفطية و غالبا ما يؤدي هدا الى اختلالات هيكلية مزدوجة لمركبتي الميزانية العامة و ما يصحبه من اثار اجتماعية و سياسية.

ان التراجع النسبي في العديد من المؤشرات الاقتصادية كعجز الميزانية ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة ....الخ، امر يؤكد ان الاقتصاد الجزائري رهين لقطاع المحروقات وان التخلص من هده التبعية اصبح حتمية في ظل عدم استقرار اسعار البترول و ارتباطها بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها او التنبؤ بها، و من خلال هدا الفصل سنحاول تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري و معرفة ادا كان يعاني من العلة الهولندية و كي ف تساهم تقلبات أسعار النفط في توجيه سياسة الإنفاق الحكومي خاصة وان العلاقة بي ن الانفاق العام كأداة سياسة مالية، ومؤشر على النشاط الاقتصادي في الجزائر و بين أسعار النفط كمورد هام لهذا الإنفاق علاقة وطيدة

و في هدا الفصل سأحاول التطرق الى اثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وفق الخطة التالية:

المبحث الاول : الاقتصاد النفطي في الجزائر

المبحث الثاني : تاثير تقلبات سعر الصرف على ميزانية الدولة

المبحث الثالث : سبل معالجة اثار التبعية لقطاع المحروقات

## المبحث الأول: الاقتصاد النفطي في الجزائر

تطلق صفة دولة نفطية على بلد يكون منتجا و مصدرا لكميات هامة من البترول بشكل مهيمن على الصادرات لكن يعتمد بصفة كبيرة في جميع مراحل استغلاله من استكشاف، استخراج و نقل على تقنيات شركات عالمية نظرا لافتقاره للتطور التكنولوجي وبالتالي هيكل اقتصادي واجتماعي قائم على الريع البترولي ومن خلال هدا المبحث سنتناول الجزائر كدولة نفطية.

### المطلب الأول: الجزائر دولة نفطية

#### الفرع الاول : اكتشاف البترول

تاريخ اكتشاف البترول في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين، و اول محاولة للبحث و التنقيب عن البترول كانت عام 1913 ،حيث كان اول اقليم اجري فيه البحث هو الاقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر بعض الابار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الارض ، مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان ، وبئر واد قطرين جنوب سور الغزلان اكتشافات عرضية لاتدخ ضمن مخطط البحث والتنقيب.

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور الفرنسية" اول حقل بترولي في واد "قتريني" جنوب ولاية البليدة ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952 ، و ابتداء من هده السنة بدات توضع اولى رخص التنقيب من طرف "الشركة الفرنسية للبترول–الجزائر PFC" والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول بالجزائر SPERC.[1]

اما تاريخ انتاج البترول في الجزائر والدي يعتبر تاريخ البترول الفعلي في الجزائر فلم يكن سوى سنة 1956 حيث تم اكتشاف اول حقل بترولي هام في الصخراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" وفي نفس السنة تم اكتشاف اكبر الحقول البترولية في الجزائر في "حاسي مسعود" و دلك في جوان 1956 ،تم توالت الاكتشافات و بدا الانتاج والتصدير الدي تطور من 0.4 مليون طن عام 1958 الى 20.7 عام 1969.

وبعد الاستقلال اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الدي بدات اهميته تتضح على الاقتصاد الوطني و لكن مع احتكار الشركات الاجنبية خاصة الفرنسية و قررت الدولة انشاء شركة وطنية لكسر الاحتكارات الاجنبية و قانت بدلك بتاسيس الشركة الوطنية سونطراك SONATRACH في 1964/12/31، اد لابد لاي دولة منتجة ومصدرة للنفط ان تكون لها سياستها البترولية المستقلة و شركتها الوطنية تكون قادرة

[1] وكالة الانباء الجزائرية، احتياطاتالصرف ستتراجع الى اقل من 47 مليار دولار 2021، تاريخ النشر 19–10–2020 تاريخ الاطلاع 12–06–2021،على الساعة 21:30 www.aps.dz

على الوقوف في وجه الاحتكارات و حماية مصالحها والتي تطورت و اصبحت اهم شركة وطنية تحتل المرتبة الاولى افريقيا و 12 عالميا.

وبغض النظر عن التوجهات الاقتصادية و السياسية للجزائر فانها اولت الاهمية الكبرى لتاميم النفط قبل الصناعات الاخرى و هو ماتم فعليا يوم 1971/02/24 في خطاب الرئيس الراحل هزاري بومدين واصبحت الجزائر بدلك :

– تحوز على 51% على الاقل من فوائد الشركات الفرنسية المكتتبة بالجزائر و التي تعمل بالجنوب مثل "سي اف بي ا" ، "بيتروبار" ،" اس ان بي اي" ، " كوباراكس" ....

– التاميم الكامل لحقوق الغاز الطبيعي.

– تأميم النقل البري للبترول و الغاز.

جاد بعدها و بنفس السنة و بتاريخ 1971/04/22 وضع حد لما سمي بالحقوق المكتسبة و انهاء مبدا الامتياز للشركات الاجنبية، تاكيدا لمبدا السيادة الكاملة على الثروات الوطنية ، لتنظم الجزائر بعدها الى منظمة الدول المصدرة للنفط CEPO سنة 1969 و هي تتبع حاليا سياسة نفطية جادة تسعى الى زيادة الانتاج و التصدير و ضمان حصتها في الاسواق العالمية .

**الفرع الثاني : الإمكانيات النفطية الجزائرية**

من المهم جدا معرفة الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات وحجم الانتاج والتصدير، دلك أن وزن اي دولة يتحدد بما تملكه من هده الإمكانيات و من مزايا تنفرد بها تجعل الاطراف المتعاملة معها تطمئن على استمرار العلاقات الاقتصادية و المكاسب التي تحصلها من جهة ومدى اهمية هده الامكانيات من حيث قدرة تاثيرها على السوق البترولية الدولية خاصة والجزائر تسعى ان ترسي لنفسها مكانة كاحدى الدول النفطية الفاعلة.

**01- الاحتياطات من النفط :**

– **الاحتياطات المؤكدة :** هي الكميات المقدرة التي عرف مكانها و الممكن استخراجها واستغلالها .

– **الاحتياطات المحتمة :** هي الكميات المكتشفة و الغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة و التي يتوقف استغلالها على التطور التقني و الظروف الاقتصادية المستقبلية.

– **الاحتياطات الممكنة :** هي الكميات المتوقع تواجدها بناء على خصائص معينة لكن لم يثبث دلك بعد.

و عادة يتم التغاضي عن المحتملة و الممكنة ولا يؤخد بعين الاعتبار إلا الاحتياطات المؤكدة.

وقد أوضح السيد محمد عرقاب، لدى نزوله ضيفا على برنامج ضيف قسم التحرير للإذاعة الوطنية الثالثة أن "احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط ، تقدر ب 1.340 مليون طن ، أي ما يعادل 10 مليار برميل، و بهذه الوتيرة لا زال لدينا 27 سنة من الإنتاج".

وأضاف الوزير، انه علاوة على هذه الاحتياطات من الخام، توجد هناك "احتياطات من الغاز الطبيعي، التي تقدر ب2.368 مليار متر مكعب، يضاف إليها كذلك 260 مليون طن من المكثفات، أي ما يعادل 1.4 مليار طن من النفط (طن مكافئ نفط) و أكد في هذا الخصوص، أن الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك"، قد شرعت في استكشاف مختلف الحقول لوحدها، و قامت من جانب آخر، بتوقيع مذكرات تفاهم مع كبريات شركات النفط العالمية، من اجل إنجاح عمليات استكشاف حقول أخرى.

كما أشار إلى أن هذه الاحتياطات، تسمح للجزائر بتطوير صناعتها البتروكيميائية، و خلق الثروة، والمساهمة في الإنعاش الاقتصادي.[1]

**02- الغاز الطبيعي :**

لقد تزايدت اهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة و كمادة اولية للصناعة و لدلك تطور انتاجه بسرعة، حيث بدا انتاجه في الجزائر سنة 1967، باستغلال حقل حاسي الرمل و تم بعد دلك اكتشاف حقول كثيرة تطلب استغلالها اقامة قاعدة صناعية هامة ، عملت مند اكتشافه على انشائها و تطويرها فضلا عن انشاء صناعة بيتروكمياوية تستعمله كمادة اولية و هي بدلك اول بلد عربي اهتم بالصناعة الغازية[2] .

وتمتلك الجزائر احتياطات هامة من الغاز تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا فهو يمثل اساس المحروقات في الجزائر اد يحتل الغاز الطبيعي نسبة 57 % من احتياطاتها النفطية ، 6% غاز بترول مميع ، 28% بترول خام، 9% مكثفات ، و من حيث الانتاج يمثل 62 % من انتاج المحروقات الكلية ، وتؤكد المعطيات الن الجزائر بلد غازي اكثر منه بترولي و هي الثروة الاساسية مستقبلا و اهم حقوله حقل حاسي الرمل الدي ينتج 70% من الغاز الجزائري.

وتتمثل الاهمية الاقتصادية لهدا المورد الطبيعي في استعماله في عديد المجالات اهمها:

- استعمال الغاز الطبيعي كمورد للطاقة : سواء كوقود او كمورد لإنتاج الطاقة الكهربائية
- استعمال الغاز الطبيعي كمورد متجه نحو التصدير[3].

---

[1]–الشروق اونلاين، احتياطات الجزائر من النفط يكفي ل 27 سنة قادمة، تاريخ الاصدار 2020/04/26 ،تاريخ الاطلاع2021/6/12 echoroukonline.com،

[2]–لبزة هشام،الاهمية الاقتصادية للانتاج المسوق من الغاز الكبيعي في الجزائر،مجلة علوم لااقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد 15 ، العدد05،جامعة الوادي،2016،ص 88.

[3]–لبزة هشام،مرجع سابق، ص 96

– استعماله كمادة اولية للصناعات الكيماوية.

**3- تنافسية المحروقات الجزائرية:** تحظى المحروقات الجزائرية بالميزات التالية:

– ميزة الموقع الجغرافي (القرب من اسواق الاستهلاك ) : قرب الموانيء التصديرية للجزائر من موانىء الاستقبال الاروبية و الامريكية مقارنة بدول الشرق الأوسط و اسيا .

– الجودة (نوعية البترول) : يتمتع البترول الجزائري بجودة عالية من حيث كثافته وخلوه من الكبريت.

هتان الميزتان تجعلان المحروقات الجزائرية دات قدرة تنافسية كبيرة و يمكنها من تحصيل عوائد مالية اضافية و تجنب تحمل اعباء مالية للنقل و الشحن.

**المطلب الثاني : اثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية**

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تمنح له الاختلاف عن غيره من الاقتصاديات منها أنه اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، و اقتصاد أحادي الصادرات متنوع الواردات.

وانطلاقا من هده الخصائص و بالرجوع إلى أن الجزائر دولة نفطية يمكن الحديث عن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و متابعة تقلباتها تبعا للتغيرات الحاصلة في سعر النفط و لعل أهم هده المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، رصيد ميزان المدفوعات، رصيد الميزان التجاري.

والجدول الموالي يوضح تغير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تبعا لتغير أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020:

**الجدول 02:** تغير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري تبعا لتغير اسعار النفط

| السنة | سعر النفط (دولار) | الناتج الاجمالي (مليار دولار) | الاحتياطات الاجمالية (مليار دولار) | معدل التضخم % | معدل البطالة % | رصيد الميزان التجاري (مليار دولار) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 65 | 161.21 | 162.22 | 5.84 | 10 | 18.205 | 3.177 |
| 2011 | 100 | 200 | 182.224 | 6.85 | 10 | 25.961 | 0.375 |
| 2012 | 110 | 209.1 | 190.661 | 9.42 | 11 | 20.167 | 12.057 |
| 2013 | 112 | 209.8 | 194.012 | 2.51 | 9.8 | 9.880 | 0.133 |
| 2014 | 57 | 213.8 | 178.94 | 4.66 | 10.6 | 0.459 | 5.881- |
| 2015 | 60 | 166 | 144.13 | 4.8 | 11.2 | 18.083- | -27.54 |
| 2016 | 50 | 160 | 144.14 | 6.4 | 10.5 | 20.129 - | 26.031- |
| 2017 | 55 | 167.39 | 97.332 | 4.62 | 11.7 | 14.412- | 21.762- |
| 2018 | 57 | 173.76 | 97.332 | 2.4 | 11.7 | 4.53- | 15.82- |
| 2019 | 70 | 169.99 | 79.88 | 2.7 | 11.4 | 6.11- | 5.9- |
| 2020 | 40 | 143 | 50 | 2.4 | 13.3 | 10.6- | 2.5- |

**المصدر** : من اعداد الطالبة بناء على تقرير بنك الجزائر

**01- الناتج المحلي الإجمالي :**

كما نعلم ان الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة كل من السلع و الخدمات المنتجة محليا في دولة ما خلال فترة ما، ومن خلال الجدول نلاحظ ان تطور الناتج المحلي شهد مرحلتين ، الاولى من 2010 الى 2014 و التي تميزت بارتفاع قيمته بوتيرة متسارعة الى حد ما من 161.21 سنة 2010 الى 209.8 مليار دولار سنة 2013 ليسجل اعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة 213.8 مليار دولار و كان هدا نتيجة ارتفاع اسعار البترول و ارتفاع النفقات العامة الموجهة لدعم المشاريع التنموية ، اما المرحلة الثانية وهي مرحلة ما بعد الازمة النفطية 2014 حيث انخفضت قيمة الناتج الى 166 مليار دولار سنة 2015 لتواصل الانخفاض الى 160 مليار دولار سنة 2016 اما بين السنوات 2017-2018 فقد عرفت ارتفاعا طفيفا لتعاود الانخفاض سنة 2019 لتصل 169.99 مليار دولار بسبب انهيار اسعار البترول و هي مرحلة تميزت بانخفاض النفقات العمومية و تجميد المشاريع التنموية و رفع الدعم عن بعض المنتجات و الخدمات المحلية ، وشهدت سنة 2020 اقصى انهيار لها ب 143 مليار دولار بفعل الازمة المزدوجة لفيروس كورونا وانهيار اسعار النفط و يتوقع ارتفاعه الى 149.6 مليار دولار بنسبة نمو 3.6%.

والشكل البياني المرفق يوضح حركة الناتج المحلي خلال هده الفترة :

**الشكل 07:** تطور الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال الفترة :2010-2020

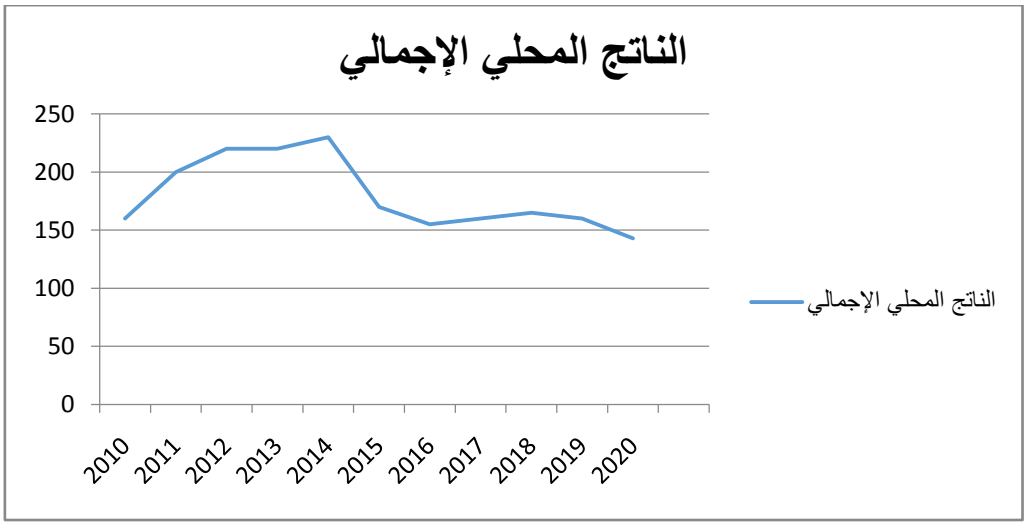


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

**02- الاحتياطات الإجمالية بدون دهب :**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة مرحلتين الأولى قبل 2013 تميزت بازدهار أسعار البترول وارتفاع سعره الأمر الذي ترك الأثر الايجابي على الاحتياطات التي بلغت 194.012 مليار دولار عام 2013 مقابل 162.22 مليار دولار عام 2010 ، مرحلة ثانية بدايتها الأزمة النفطية 2014 نلاحظ فيها تآكل الاحتياطات شيئا فشيئا نتيجة دفع فواتير الواردات الضخمة حيث انخفضت الى 178.938 مليار دولار

خلال هده السنة و استمرت في الانخفاض حتى تجاوزت عتبة 100 مليار دولار سنة 2017 حيث سجلت 97.33 مليار دولار ومع ازدياد حدة الأزمة النفطية وبروز الأزمة الصحية لفيروس كورونا تهاوت الاحتياطات بشكل تاريخي لتتخطى عتبة 50 مليار دولار خلال العامين 2020-2021.

والشكل البياني المرفق يوضح حركة الاحتياطات الإجمالية خلال هده الفترة :

**الشكل 08:** تطور الاحتياطات الاجمالية خلال الفترة :2010-2020

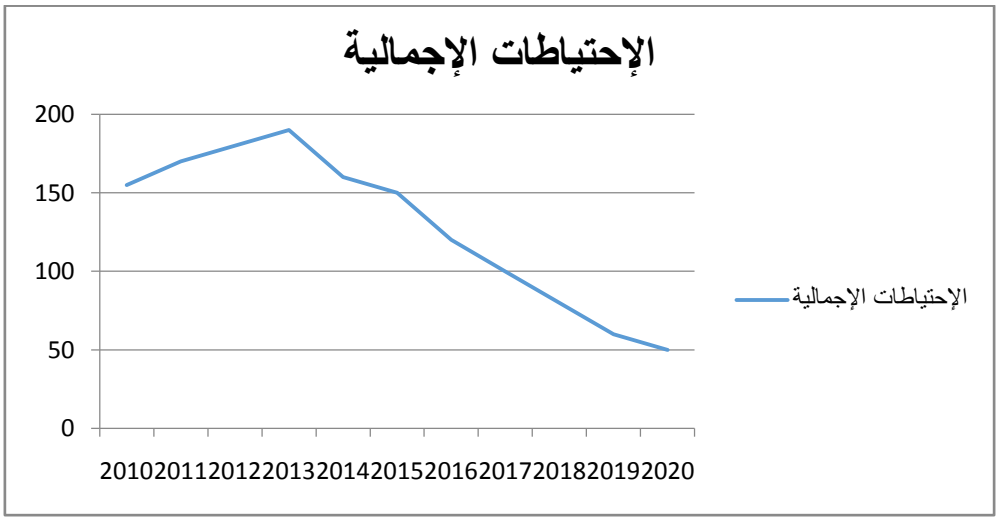


**المصدر**: اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

**03- معدل التضخم :**

من خلال الجدول نلاحظ ان معدلات التضخم متدبدبة اد سجل معدل 5.84% سنة 2010 ليرتفع تدريجيا خلال السنوات الموالية ليبلغ قيمة 9.42% سنة 2012 ليعود الى الانخفاض بشكل متدبدب وتدريجي يمكن القول انه يتناسب طرديا وأسعار النفط ليسجل ادني المستويات ابتداء من 2018 الى غاية 2021 بين حدود 2.4% و 2.7%، لكن بالنظر انه حقق نسبة 2.51% سنة 2013 رغم ارتفاع اسعار النفط يمكن الجزم ان جانب كبير من التضخم يعود الى أسباب أخرى منها مثلا ارتفاع أسعار الواردات لدا وجب معالجة الظاهرة لتجنب أثارها المستقبيلة خاصة و العملة في انخفاض مستمر.

والشكل البياني المرفق يوضح حركة معدل التضخم خلال هده الفترة :

**الشكل 09:** تطور معدلات التضخم خلال الفترة :2010-2020

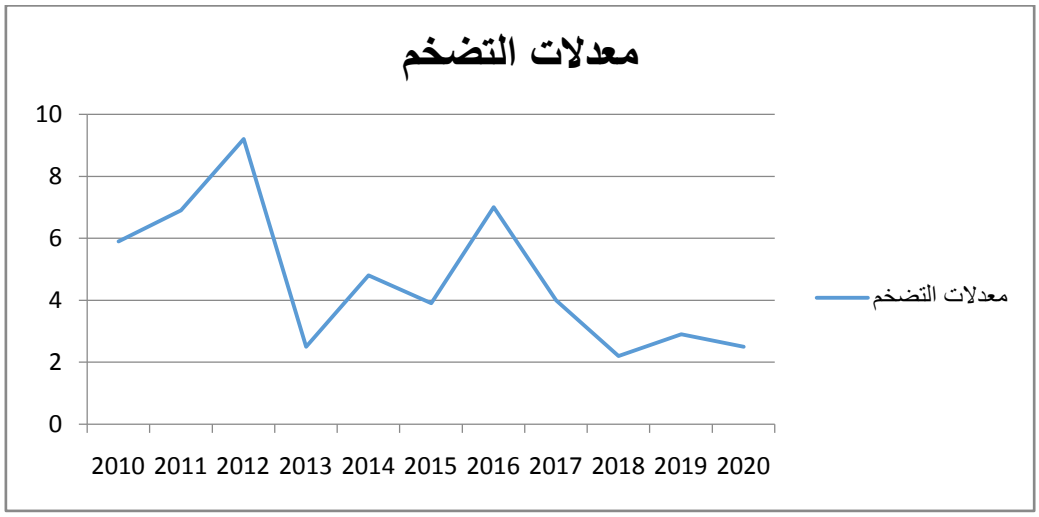


**المصدر:** اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

**03- معدلات البطالة :**

من خلال مراقبة معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2021 وما نلاحظه أنها متقاربة و متذبذبة في نفس المستويات في حدود 10% و 11% ، بين سنتي 2010-2012 ، أما سنة 2013 سجلت أدنى قيمة ب 9.8%، وهي فترات عرف فيها سعر النفط ارتفاعا الى حد ما قامت خلالها الجزائر بتطبيق سياسة انفاقية توسعية شملت جميع القطاعات إما أعلى مستوى تم تسجيله ب 13.3% سجل عام 2020 بسبب الأزمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا وما صاحبها من سياسة انفاقية انكماشية أثرت على جميع القطاعات أدت الى بطالة حادة لتعاود الانخفاض الى حدود 11.4% خلال السداسي الأول لسنة 2021.

والشكل البياني المرفق يوضح حركة معدلات البطالة خلال هده الفترة :

**الشكل 10:** تطور معدلات التضخم خلال الفترة :2010-2020

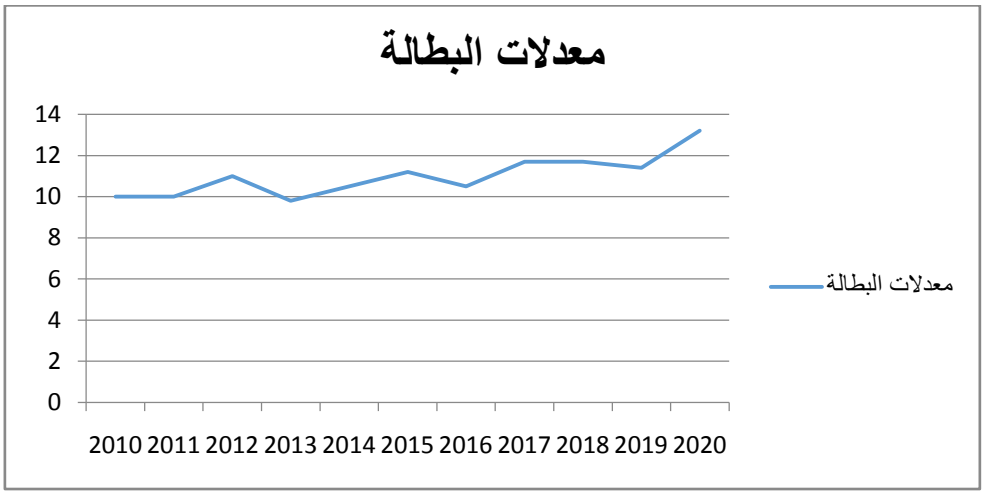


**المصدر**: اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

**04- الميزان التجاري:**

من خلال الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري سجل فائض خلال الفترة 2010-2014 ، حيث سجل قيمة 18.205 مليار دولار سنة 2010 تم ارتفع ليسجل أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة ب 25.961 مليار دولار سنة 2011، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبدا في الانخفاض بشكل متسارع ابتداء من 2012 أين سجل ادنى قيمة له سنة 2014 ب 0.459 مليار دولار، وابتداء من 2015 دخل في دوامة من العجز بسبب انخفاض قيمة الصادارت نتيجة تهاوي أسعار النفط حيث سجل ادني قيمة له سنة 2016 ب - 20.129 مليار دولار و استمر العجز بشكل اقل نوعا ما ليبلغ العجز - 6.11 مليار دولار سنة 2019 وكنتيجة للازمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط و الازمة الصحية العالمية عاود الارتفاع بين سنتي 2020-2021 الى غاية -10.6 مليار دولار.

والشكل البياني المرفق يوضح حركة الميزان التجاري خلال هده الفترة :

**الشكل 11:** تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة :2010-2020

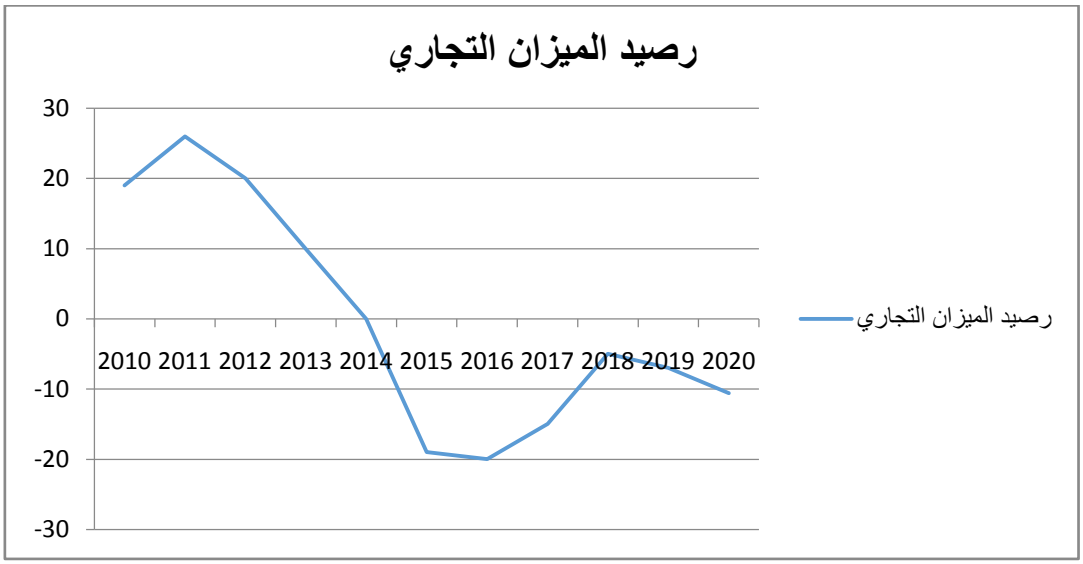


**المصدر**: اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

**05- رصيد ميزان المدفوعات :**

من خلال الجدول نلاحظ انه خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2013 ميزان المدفوعات سجل فائض ودلك راجع الى ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية و تزايد حجم صادراته ، اد سجل قيمة 3.177 مليار دولار سنة 2010 لتنخفض الى 0.375 مليار دولار سنة 2011 ، سنة 2012 سجل الميزان اعلى قيمة له ب 12.057 مليار دولار ليعود للتهاوي تدريجيا ابتداء من 2013 و مع الازمة النفطية لسنة 2014 دخل ميزان المدفوعات دوامة العجز بنسب متفاوتة و متزايدة فمن - 5.881 مليار دولار بنفس السنة بلغ حد - 26.031 مليار دولار سنة 2016 ، لتعود النسبة الى الانخفاض لتصل الى - 2.5 مليار دولار سنة 2021، ليحقق القفزة سنة 2021 بعجز قدر حسب الخبراء ب -24.82 مليار دولار.[1]

والشكل البياني المرفق يوضح حركة ميزان المدفوعات خلال هده الفترة:

[1]-عمار لشموت، قانون المالية التكميلي الحكومة في مواجهة عجز الموازنة ، تاريخ النشر 10-05-2021 تاريخ الاطلاع 12-06-2021، على الساعة 22:00 www.aps.dz

**الشكل 12:** تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة :2010-2020

**المصدر**: اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

## المطلب الثالث: تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري

لتبيان و تشخيص وجود اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه سنحاول تحليل الاقتصاد من خلال العناصر التالية:

01- **الناتج الداخلي الخام:** ان توزيع القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 يمكن توضيحها بالجدول التالي:

| السنوات | المحروقات % | الصناعة % | الفلاحة % | البناء % | الخدمات % | ق غ قابل للتبادل% | ق قابل للتبادل% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 42.94 | 9.13 | 11 | 9.28 | 26.7 | 35.98 | 20.13 |
| 2002 | 41.6 | 9.25 | 11.44 | 10.14 | 27.57 | 37.71 | 20.69 |
| 2003 | 44.52 | 8.27 | 11.99 | 9.33 | 25.89 | 35.22 | 20.26 |
| 2004 | 46.44 | 7.65 | 11.38 | 8.95 | 25.58 | 34.53 | 19.03 |
| 2005 | 52.99 | 6.52 | 9.03 | 7.85 | 29.61 | 37.46 | 15.55 |
| 2006 | 53.68 | 6.04 | 8.72 | 8.29 | 23.27 | 31.56 | 14.76 |
| 2007 | 52.31 | 5.8 | 8.81 | 9.16 | 23.92 | 33.08 | 14.61 |
| 2008 | 48.1 | 5 | 7 | 9.2 | 30.6 | 39.8 | 12 |
| 2009 | 33.6 | 6.2 | 1.01 | 11.8 | 38.3 | 50.1 | 16.3 |
| 2010 | 37.2 | 5.5 | 9 | 11.2 | 37.1 | 48.3 | 14.5 |
| 2011 | 38.4 | 4.9 | 8.7 | 9.8 | 38.4 | 48.2 | 13.6 |
| 2012 | 35.4 | 5 | 9.7 | 10.1 | 39.9 | 50 | 14.7 |
| 2013 | 35.64 | 5.47 | 11.63 | 11.13 | 27.65 | 38.78 | 17.1 |
| 2014 | 32.55 | 5.78 | 12.21 | 11.93 | 28.91 | 40.84 | 17.99 |
| 2015 | 23.22 | 6.55 | 14.09 | 13.47 | 33.1 | 46.57 | 20.46 |

**المصدر**: اعداد الطالبة بناء على احصائيات ONS

من خلال الجدول يتضح ان حصة القطاع المزدهر اي المحروقات عرفت خلال هده الفترة ارتفاعا نتقل من 42.94% سنة 2001 الى 53.68% سنة 2007، مما يعني ان القطاع لم يحول مداخيله الى قطاعات اقتصادية اخرى ، لكن هده النسبة تراجعت سنة 2013 الى 35.64% مما يدل على تحويل جزء من المداخيل لقطاعات اخرى ، لكن ما لوحظ هو تراجع ملحوظ وصل 23.22% سنة 2015 بفعل تراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية ، اما القطاع الصناعي فقد عرف تراجع و ركود مستمر حيث انخفض من 9.13% سنة 201 الى 5.8% سنة 2007 ليصل 5% سنة 2012 ، و رغم الجهود المبدولة من قبل الدولة بعد الازمة النفطية الا ان النسبة لم تسجل تحسنا ملحوظا و التي لم تتعدى 6.55% سنة 2015. اما القطاع الفلاحي فقد سلك نفس الاتجاه بالنسبة للصناعة خلال الفترة رغم ان حصتها تبقى احسن من القطاع الصناعي.

كما نلاحظ ان قطاع السلع القابلة للتبادل عرفت تراجعا تراوح بين 21.06% الى 14.61% خلال الفترة 2001-2011 رغم تحسنها سنة 2015 لتصل 20.64% ، اما السلع غير القابلة للتبادل فقد انخفضت لكن باقل حدة تم عرفت نموا ملحوظا سنة 2013 يرجع الى نمو قطاع البناء و الخدمات.

بالرجوع الى التقسيم الثلاثي للاقتصاد المحلي الى 3 قطاعات كبرى القطاع المزدهر (المحروقات)، القطاع المتأخر (الصناعة و الزراعة )، و قطاع السلع غير قابلة للتبادل (سلع و خدمات ) ، نلاحظ ان القطاعين الاول و الثالث يحتلان مكانة مهمة في الاقتصاد تتجاوز 90%[1].

02- **مؤشرات القطاع الوحيد** : يعتبر النفط المورد الرئيس للخزينة وعنصر ادماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي اضافة الى انه العامل الوحيد حاليا الدي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية والعنصر الوحيد الدي لا غنى عنه في حل مشكلات الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل القطاع النفطي 52 % من دخل الميزانية و 25 % من الناتج المحلي الاجمالي، و 97 % من الصادرات، وتعتبر الطفرة النفطية هي المسوؤلة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الاجل و اعتماد الجزائر المفرط على ايرادات النفط في تمويل الميزانية يوقع البلد في طائلة ما يسمى المرض الهولندي[2].

ويتجلى دلك في طغيان النفط على الصادرات 97% والشكل التالي يوضح دلك:

[1]- د شرقرق سمير، مرجع سابق، ص 259

[2]- د حاكمي بوحفص ، أ الشارف بن عطية سفيان ، مرجع سابق، ص 114

**الشكل 13:** الصادرات الجزائرية من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات

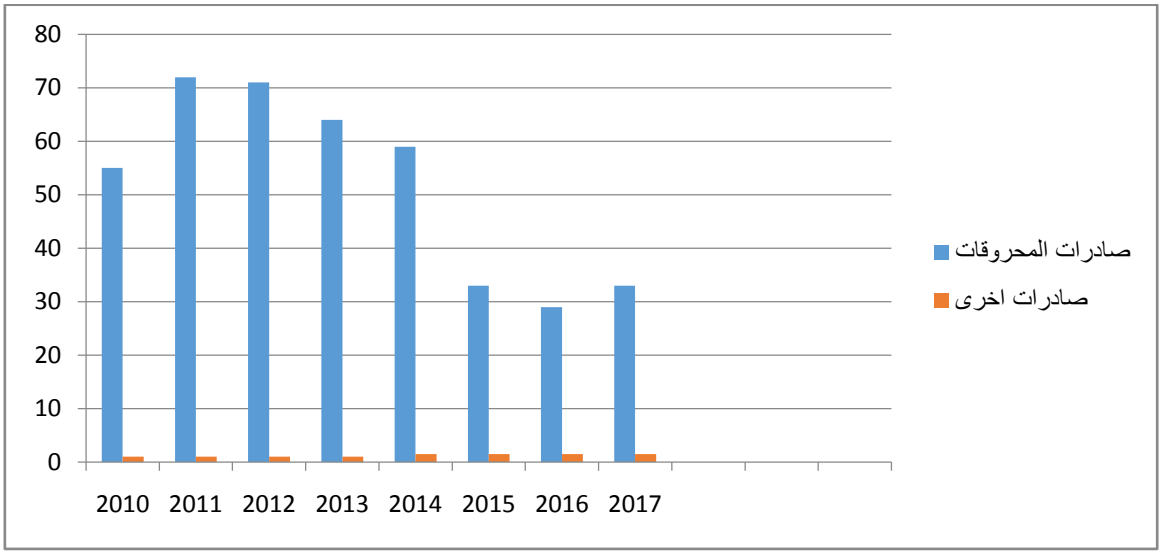


**المصدر** : إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

03- **ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي:** تراجع صادرات الجزائر خارج المحروقات ونقص عوائدها بسبب فقدانها القدرة على المنافسة بسبب ارتفاع سعر صرف العملة المحلية انعكس في زيادة تكلفة الإنتاج وعزوف المستثمرين على الاستثمار في الجزائر خاصة القطاع غير النفطي بسبب تراجع العائد مقوما بالعملة الأجنبية و ارتفاع كلفة الإنتاج داخل الجزائر مما يسمح بخروج العملات الأجنبية من خلال التحويلات للخارج.

ان تحول الجزائر من اقتصاد قائم على الزراعة و الصناعة الى اقتصاد نفطي خدمي ادى الى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور و ضعف القدرة الشرائية بسبب تراجع الصادرات و قلة الاستثمار الامر الدي ادى الى ضعف النمو الاقتصادي نتيجة تعرض القطاعات الرئيسية للضعف و هيمنة قطاع المحروقات و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و هي مؤشرات عن ظهور المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

والشكل الموالي يوضح تطور سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي:

**الشكل 13:** تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي

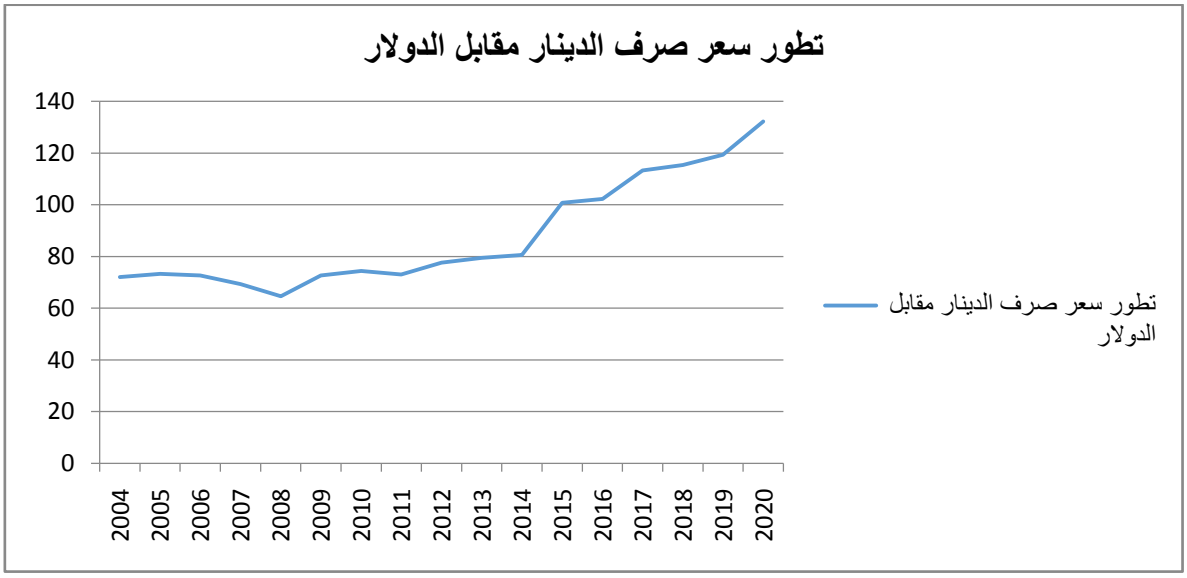


**المصدر:** اعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر

من خلال المنحنى نلاحظ ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي مستمر في الارتفاع بنسب متقاربة من سنة لاخرى مند 2000 ، و بوتيرة متسارعة ابتداء من 2014 حيث بلغ 102.21 دج/ 01 دولار امريكي و هدا راجع الى الازمة النفطية و ما نتج عنها من تقلص فاتورة الصادرات من المحروقات وضعف ومحدودية القاعدة التصديرية المتنوعة ، كدلك لجوء الدولة الى تخفيض قيمة الدينار وهدا ما يوضح اثر الاعتماد على مورد واحد من خلال الاثر السلبي و المتمثل في الارتفاع المستمر لسعر الصرف.

04- **التفكيك الصناعي:** لقد حدث تفكيك صناعي كبير في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من 15% منتصف الثمانينات الى 5.5% فقط سنة 2006، هدا الانخفاض عمل لصالح المحروقات، ضعف نمو القطاع نسبة لنمو الاقتصاد ككل استمر في زيادة التفكيك الصناعي، هدا التفكيك الصناعي ادى الى :

- فقدان صناعة الجلود و الاحدية و النسيج و الملابس حوالي 90% من انتاجها.
- التعدين و مواد البناء و الخشب و الفلين فقدت حوالي 47% من انتاجها.
- صناعات الصلب و المنتجات التعدينية ، الميكانيكية و الكهربائية حوالي 60%.

ففي خلال الفترة 1990-2006 كان هيكل الصناعة خارج المحروقات يتارجح بين الصناعات الثقيلة و الخفيفة ، وقد انتقلت حصة الصناعت الثقيلة من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات من 22% الى 13% ، بالمقابل الصناعات الزراعية انتقلت حصتها من 33% الى 41% ، اما القطاع العام فبقي مهيمنا على قطاع المناجم و المحاجر ، المنتجات التعدينية و الميكانيكية و الكهربائية ، مواد البناء و

الكيماويات ، البلاستيك و الصناعات المتنوعة ، وعليه فالطيكل الصناعي الجديد مع مكونات الصناعة الخفيفة اعاق نشوء القطاع الخاص في الصناعة و اهمل الصناعات المصنعة.

ما بين 2000 و 2004 اعتمدت الجزائر مخطط انعاش اقتصادي بقرابة 10 ملايير دولار لتنشيط الاقتصاد و اعتماد مقاربة كينزية لدعم المؤسسات الجزائرية بتحفيز الطلب في السوق و اعادة الاقتصاد الوطني و استعادة المؤسسات لنموها للشروع في احلال الواردات ، لكن مع ارتفاع نسبة النفقات العمومية برزت عدة اختلالات من بينها عجز المؤسسات الجزائرية على الانجاز رغم عودة السلطات الى خيار مسح الديون و اعادة رسملتها بتخصيص الدولة لميزانية قدرت ب 800 مليار دج ، مع تخصيص ميزانية سنوية ما بين 5 و 16 مليار دولار لاسترداد مواد تجهيز و مواد موجهة لادوات الانتاج، و على الرغم من ضمان استمرارية النفقات العمومية مع تخصيص اكثر من 160 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين 205-2009 الا ان النتائج كانت سلبية. [1]

من خلال ما سبق نستخلص ان هناك صعوبة كبيرة في تحديد اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حيث يتجلى غياب اثر الانفاق و كدلك اثر تحويل الموارد ، الاول بسبب عدم التحكم في تطورات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و الثاني بسبب غياب تنقل عوامل الانتاج خاصة العمل مع وجود نسبة بطالة كبيرة، لكن لا يمكن انكار وجود بعض الاعراض الخطيرة في الاقتصاد كتدهور القطاعين الفلاحي و الصناعي بسبب الانفتاح التجاري و ضعف المنافسة مما يتضح جليا وجود مشكلة مزدوجة في الاقتصاد الجزائري مابين غياب الشفافية و الحكم الراشد و بين الاختلال الهيكلي.

## المبحث الثاني : تأثير سعر النفط على الميزانية العامة للدولة

لا بد عند الحديث عن الجزائر كدولة نفطية تعاني اثار المرض الهولندي ان نتطرق الى هيكل النفقات والايرادات العامة و القاء نظرة على وضع الميزانية العامة في ظل التغيرات الحاصلة في أسعار النفط و دور هده العوائد في تحديد معالم السياسة الانفاقية.

### المطلب الاول : تحليل النفقات و الايرادات العمومية في الجزائر

من خلال هدا المطلب سنتناول تحليل كل من الايرادات و النفقات العامة خلال الفترة 2007-2020

#### الفرع الاول : تحليل النفقات العمومية خلال الفترة 2007-2020

عرفت النفقات العامة للميزانية في الجزائر عدة تغيرات ، وكانت ولا تزال مقرونة بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة جراء تدبدب أسعار المحروقات ، حيث ابتداء من سنة 2000 و مع ازدهار أسعار النفط

[1]- د شرقرق سمير ، د قحام وهيبة ، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، عدد رقم 36 مارس 2015، جامعة بن زيان عاشور ، الجلفة ، ص 263.

انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية تمثلت في تنامي النفقات العامة ، لكن مع بداية انهيار أسعار النفط سنة 2014 عمدت الدولة إلى إتباع سياسة تقشفية من خلال محاولة تقليص النفقات العامة بسبب انخفاض الإيرادات و الجدول الموالي يبين :تطور النفقات العامة و كل من نفقات **التسيير** والتجهيز خلال الفترة 2007-2020

**الجدول 04:** تطور النفقات العامة و كل من نفقات التسيير و الجهيز خلال الفترة 2007-2020

| السنة | النفقات العامة الإجمالية | نفقات التسيير | النسبة من النفقات الإجمالية | نفقات التجهيز | النسبة من النفقات الإجمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2007 | 569.3108 | 1673.931 | %53.84 | 638.1434 | %46.15 |
| 2008 | 051.4191 | 2117.775 | %52.91 | 276.1973 | %47.09 |
| 2009 | 334.4246 | 2300.023 | %54.16 | 311.1946 | %45.84 |
| 2010 | 940.4466 | 2659.078 | %59.52 | 862.1807 | % 40.48 |
| 2011 | 596.5853 | 3879.206 | %66.27 | 363.1974 | % 33.73 |
| 2012 | 173.7058 | 4782.634 | %67.76 | 539.2275 | % 32.24 |
| 2013 | 131.6024 | 4131.536 | %68.58 | 595.1892 | % 31.42 |
| 2014 | 769.6995 | 4494.327 | %64.24 | 442.2501 | % 35.76 |
| 2015 | 331.7656 | 4617.009 | %60.30 | 322.3039 | % 39.70 |
| 2016 | 4940.7297 | 4585.564 | %62.84 | 930.2711 | % 37.60 |
| 2017 | 630.7282 | 4677.182 | %64.22 | 448.2605 | % 35.78 |
| 2018 | 291.7726 | 286.4648 | %60.16 | 005.3078 | % 39.84 |
| 2019 | 800.7561 | 000.4789 | %63.33 | 800.2772 | % 36.67 |
| 2020 | 700.7368 | 600.4798 | % 65 .12 | 100.2570 | % 34.88 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة بناء على تقرير البنك المركزي

نلاحظ من خلال الجدول ان النفقات العامة متزايدة خلال سنوات الدراسة تزامنا مع تزايد أسعار النفط و يمكن القول ان نفقات التسيير تلعب الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة حيث قدرت ب 1673931 مليون دينار سنة 2007 لتسلك منحنى تصاعدي طوال الفترة الممتدة من 2008 الى غاية 2012 لتنخفض سنة 2013 الى 4131536 مليون دج و هدا يرجع الى الانخفاض المسجل في التحويلات الجارية و نفقات الخدمات الإدارية و التخفيض في نفقات المستخدمين كون المبالغ المدفوعة في هدا الإطار كانت بإطار رجعي للزيادة في الأجور خلال الفترة 2009-2012 بالإضافة الى تعليمات الحكومة بترشيد الانفاق ، لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2014 الى 4494327 مليون دج ، ونظرا للازمة النفطية خلال هده الفترة و تراجع إيرادات الدولة اتخذت الجزائر عدة إجراءات منها ترشيد النفاق و تجميد التوظيف الأمر الدي سمح باستقرار النسبي لنفقات التسيير بين 2015 و 2018 في حدود 4500000 و 460000 مليون دج و

على الرغم من الدولة عملت على إعادة ضبط و تأطير النفقات و كان من المتوقع انخفاض النفقات سنة 2020 الا أنها ارتفعت نسبيا نظرا للازمة الصحية لفيروس كورونا و ضخ المزيد من الإنفاق على قطاع الصحة اد وصلت الميزانية المخصصة له عتبة 410 مليار دولار و من المتوقع أن ترتفع ميزانية التسيير ب 1 مليار دولار سنة 2021 أي بنسبة 11.83 % نظرا للضغوط المالية التي تفرضها الجائحة .

أما بالنسبة لنفقات التجهيز نلاحظ أنها سجلت ارتفاع طفيف من سنة لأخرى حيث استمرت الدولة الجزائرية في الإنفاق مستغلة الوفرة المالية خلال الفترة 2007-2012 حيث بلغت 1434638 مليون دج خلال سنة 2007 بنسبة 46.15 % من إجمالي النفقات لتصل 2275539 مليون دج سنة 2012 لتنخفض سنة 2013 و تعاود الاستقرار بين 2500000 و 3100000 مليون دج بين 2014 و 2020 و من المتوقع ان تنخفض سنة 2021 نظرا لتخفيض الدولة لميزانية التجهيز الى 21.64 مليار دولار مقابل 23.93 مليار دولار سنة 2020 و يمكن إرجاع أسباب الزيادة في نفقات التجهيز قيام الدولة ب :

- تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية كالمستشفيات و المدارس و الملاعب الجوارية.
- توصيل ربع مليون منزل بالغاز و تزويد السكنات بالمياه الصالحة للشرب و بناء السدود.
- تخصيص أزيد من 120 مليار دج لإنجاز المسجد الأعظم و المدارس القرآنية .
- الأزمة الصحية لفيروس كورونا 2020 و تبعياتها.

خلاصة القول أن إجمالي النفقات العامة عرف تزايدا على مدار سنوات الدراسة بشكل مت دبدب و مختلف متوقفا أساسا على السياسات المالية المطبقة من قبل الدولة و التي تحدد نوع السياسة الاتفاقية توسعية كانت أو انكماشية تبعا للظروف الاقتصادية و السياسة التي تمر بها و أسعار النفط في الأسواق العالمية كونه أهم مداخيل الجزائر ، و استنادا الى مشروع قانون المالية 2021 فمن المتوقع ارتفاع النفقات العمومية بنسبة 10.04% رغم سعي الدولة الى تقليص الانفاق الحكومي الى 50% و تجميد العديد من المشاريع خاصة وان الجزائر استقبلت 2021 بعجز تاريخي قدر ب 22 مليار دولار بسبب جائحة كورونا و ما صاحبها من أزمة نفطية .

**الفرع الثاني: تحليل الإيرادات العامة للدولة في الجزائر 2005-2020**

ان اعتماد الجزائر على المحروقات كأهم مورد لمداخيلها، جعل حجم المداخيل الجباية البترولية مرتبطة باسعارها اد تكون على علاقة طردية دوما ففي حالة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية تكون الايرادات في ارتفاع و تزايد و العكس صحيح و الجدول التالي يوضح تطور كل من الايرادات العامة و الجبائية للدولة في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

**الجدول 05:** تطور النفقات العامة و كل من نفقات التسيير و الجهيز خلال الفترة 2007-2020

**مليار دينار**

| السنة | إجمالي الإيرادات | الإيرادات غير الجبائية | الإيرادات الجبائية | الجباية البترولية |
|---|---|---|---|---|
| 2005 | 1713.99 | 35.07 | 640.47 | 899 |
| 2006 | 1841.92 | 44.43 | 720.88 | 916 |
| 2007 | 1949.1 | 75.37 | 766.75 | 973 |
| 2008 | 2902.4 | 113.89 | 965.28 | 1715.4 |
| 2009 | 3275.4 | 67.58 | 1146.61 | 1827 |
| 2010 | 3074.6 | 64.39 | 1297.94 | 1501 |
| 2011 | 3489.8 | 78.91 | 1527.09 | 1529.4 |
| 2012 | 3804 | 77.87 | 1908.57 | 1519 |
| 2013 | 3598.3 | 83.7 | 2031 | 1615.9 |
| 2014 | 3927.7 | 75.98 | 2091.45 | 1577.73 |
| 2015 | 4552.5 | 247.48 | 2354.64 | 1722.94 |
| 2016 | 5011.6 | 177.22 | 2482.2 | 1682.55 |
| 2017 | 6047.9 | 270.83 | 2630 | 2126.98 |
| 2018 | 6314 | 93.43 | 3688.68 | 2714.47 |
| 2019 | 7002.3 | - | - | 2696 |
| 2020 | 76239 | - | 3029.2 | 1856 |

**المصدر** : من اعداد الطالبة بناء على التقرير السنوي للبنك المركزي

## 01- تحليل تطور إيرادات الجباية النفطية (الفترة 2005-2020):

من خلال الجدول نلاحظ ان ايرادات الجباية البترولية تمثل حصة الاسد من الايرادات الاجمالية خلال الفترة المدروسة و على اعتبارها المصدر الرئيسي للايرادات في الجزائر و ارتباط هدا النوع بالنفط يجعلها رهين التغيرات الحاصلة في اسعار النفط العالمية ، و من خلال ملاحظة النتائج المسجلة خلال فترة الدراسة نجد ان ايرادات الجباية النفطية تزايدت بشكل مستمر من سنة الى 2005 الى غاية 2007 حيث انتقلت من 899 مليار دينار سنة 2005 الى 973 مليار دينار سنة 2007 لتواصل ارتفاعها تزامنا و ازدهار أسعار النفط و تصل الى 1715.4 مليار دينار بحلول سنة 2008 و تعتبر اعلى نسبة محققة طوال السنوات التي سبقت ، لكن مع الازمة العالمية ل 2008 و تاثيرها على سوق النفط تراجعت و انخفضت الايرادات الجبائية نوعا ما بعد دلك حيث بلغت ما قيمته 1501.7 **مليار دينار** سنة 2010 لكنها عادت للتعافي تدريجيا مع تحسن اسعار النفط حيث سجلت حوالي 1615.9 مليار دولار سنة 2013 لكن و بسبب الازمة النفطية

عادت حصيلة ايرادات الجباية البترولية للانخفاض مرة اخرى بين السنوات 2014 الى غاية 2016 حيث بلغت دلك العام 1682.5 مليار دينار ، و مع حلول سنة 2017 و مع التزايد الملحوظ في اسعار النفط انتعشت الحصيلة مرة اخرى اد بلغت 2126.9 مليار دينار سنة 2017 و قيمة 2714.4 مليار دينار سنة 2018 بتنخفض نوعا ما سنة 2019 و تنهار سنة 2020 بسبب الازمة المزدوجة لفيروس كورونا و تهاوي اسعار النفط .

**01- تحليل تطور الايرادات العادية (الفترة 2005-2020):**

من خلال الجدول نلاحظ ان حصيلة الايرادات العادية تسير بوتيرة متزايدة من سنة لاخرى حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 35.07 مليار دينار و 44.43 مليار دينار سنة 2006 و 75.37 **مليار دينار** سنة 2007 لتصل قيمة **مليار دينار** مليار دولار سنة 2008 ، لكن ما يميز الايرادات غير الجبائية عن غيرها هو نسبتها الى اجمالي الايرادات اد ورغم حصيلتها المتزايدة سنويا الا ان نسبة مساهمتها في الحصيلة الاجمالية في تراجع مستمر حيث من نسبة 23.53%سنة 2005 لم تسجل سوى 21,22 % سنة 2008 رغم ارتفاع قيمتها بشكل اكبر ، لكن مع انخفاض اسعار البترول بعد الازمة المالية العالمية 2008 عادت نسبة مساهمة الايرادات العادية للارتفاع من جديد حيث سجلت 34.4 سنة 2009 بما قيمته 67.58 مليار دينار و بنسبة 33.86% سنة 2010 بقسمة 64.39 مليار دينار ، واستمرت المساهمات في ارتفاع مستمر على مدار السنوات اللاحقة لتصل سنتي 2015 , 2016 ما قيمته 247.48 مليار دينار و 177.22 مليار دينار على التوالي مسجلة نسبتي 53.48% و 64.66% من اجمالي الايرادات و كان هدا كنتيجة لانخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة و انتهاج الجزائر لسياسة ضريبية سعت من خلالها لزيادة المداخيل الضريبية لسد العجز الموازني ،أما سنة 2017 سجلت انخفاضا جديدا في نسبة مساهمة الايرادات العادية حيث سجلت نسبة 42.33% فقط بما قيمته 270.83 مليار دينار و دلك بسبب ارتفاع ايرادات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الى 54 دولار للبرميل .

خلاصة القول ان إجمالي الايرادات العامة في الجزائر متزايد في اغلب السنوات رغم اختلاف نسبة التزايد و قيمتها و تدبدبها الا ان الاكيد ان الايرادات العامة في علاقة طردية مع اسعار النفط في الاسواق العالمية ، فمن خلال سنوات الدراسة نلاحظ انها في تزايد مستمر و مزدهر اد قفزت سنة 2005 من 1713.99 مليار دينار الى 2902.4 مليار دينار سنة 2008 و دلك بفضل ازدهار اسعار النفط ، لتشهد انخفاضا بعد الازمة العالمية و تاثيرها على سوق النفط و بعد مرور الازمة و الانتعاش النسبي لاسعار النفط عاودت الارتفاع الى غاية سنة 2012 التي تلتها موجة هبوط سنة بعد اخرى بسبب انهيار اسعار النفط التي

وصلت حد 40 دولار الى غاية 2017 التي شهدت اسعار النفط ارتفاعا ترجمت بارتفاع ملحوظ للايرادات بحوالي 30% تصل ما قيمته 6047.9 مليار دينار.

**المطلب الثاني: تحليل و تقييم واقع عجز الميزانية**

يلعب الإنفاق العام دورا هاما في سياسة الدولة و دلك من حيث تمكينها من تخصيص مواردها لتحقيق أهدافها لا سيما على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي ، لدلك تعمل الدول بشكل رئيسي على البحث عن الموارد المالية المتاحة و تخصيصها تخصيصا امثلا لتغطية نفقاتها المتزايدة و المتأثرة بشكل مباشر بسياسة الدولة في مجال الإنفاق العام.

ولقد عملت الجزائر بداية من الألفية الثالثة على التركيز على تحقيق إنعاشا اقتصاديا في ظل التزايد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط و الذي نتج عنه زيادة المداخيل النفطية للدولة ، فكانت البداية إتباع إستراتيجية لتوسيع إنفاقها العام على مختلف الاستثمارات العمومية المندرجة في البرامج التنموية التي تبنتها الدولة و نظرا لزيادة الإنفاق العام في اطار هده البرامج مع تراجع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة فقد شهد رصيد الميزانية العامة للدولة تغيرات عديدة مند 2000 سواء من حيث مستويات الفائض المحقق أو العجز المسجل و هدا ما يوضحه كلا من الجدول و الشكل المرفقين التالي :

**الجدول 06:** رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2007-2020

**مليار دينار**

| السنوات | إجمالي الإيرادات | إجمالي النفقات | رصيد الميزانية |
|---|---|---|---|
| 2007 | 1949.1 | 569.3108 | 1159.519 - |
| 2008 | 2902.4 | 051.4191 | 1288.60 - |
| 2009 | 3275.4 | 334.4246 | 970.972 - |
| 2010 | 3074.6 | 940.4466 | 1392.296- |
| 2011 | 3489.8 | 596.5853 | 2363.75 - |
| 2012 | 3804 | 173.7058 | 3254.143 - |
| 2013 | 3598.3 | 131.6024 | 2128.816 - |
| 2014 | 3927.7 | 769.6995 | 3068.021 - |
| 2015 | 4552.5 | 331.7656 | 3103.789 - |
| 2016 | 5011.6 | 4940.7297 | 2285.91 - |
| 2017 | 6047.9 | 630.7282 | 1234.74 - |
| 2018 | 6496.58 | 291.7726 | 21412.3 - |
| 2019 | 5793.59 | 8557.2 | 61.2763- |
| 2020 | 7363.7 | 8371.62 | 21-5 .0 |

**المصدر:** من اعداد الطالبة من خلال الاطلاع على تقرير البنك المركزي

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ اختلال في توازن الميزان خلال الفترة 2007-2020 وهذا بسبب عدة عوامل أهمها التوسع في الإنفاق حيث نجد أن الرصيد السالب للميزانية يواصل في الارتفاع من 1159.5 مليار دج سنة 2007 الى 1288.6 مليار دج سنة 2008 لكن رغم انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة 2008 لم تؤثر على الإيرادات العامة ليواصل الرصيد السالب في الارتفاع من سنة 2009 الى سنة 2012 بسبب سياسة الانتعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد (زيادة الاجور وبرامج الانفاق الاستثماري) و التي تعتمد على التوسع في الانفاق حيث ارتفع من - 970.9 سنة 2009 الى -3254.8 سنة 2012 و يعتبر اكبر رصيد سالب للميزانية خلال فترة الدراسة ، لتنخفض مرة اخرى سنة 2013 الى - 2128.8 مليار دج بسبب انخفاض النفقات العامة من 7058.2 سنة 2012 الى 6024.5 سنة 2013 ليرتفع الرصيد السالب مرة أخرى خلال السنتين 2014-2015 بسبب البارمج الاقتصادية المتبع التي تهدف لإخراج الاقتصاد الوطني من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات خاصة الموجهة الى الاستثمار في البنى التحتية و المنشات القاعدية و مشاريع الإسكان بالإضافة الى تحسين مستوى المعيشة ، لتنخفض مرة أخرى خلال السنتين 2016-2017 بسبب محاولة الحكومة ترشيد نفقاته[1].

التمثيل البياني لمعطيات الجدول فيما يخص الفائض المحقق في رصيد الميزانية او العجز المسجل يمنحنا الشكل التالي:

**الشكل 15:** رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2007-2020

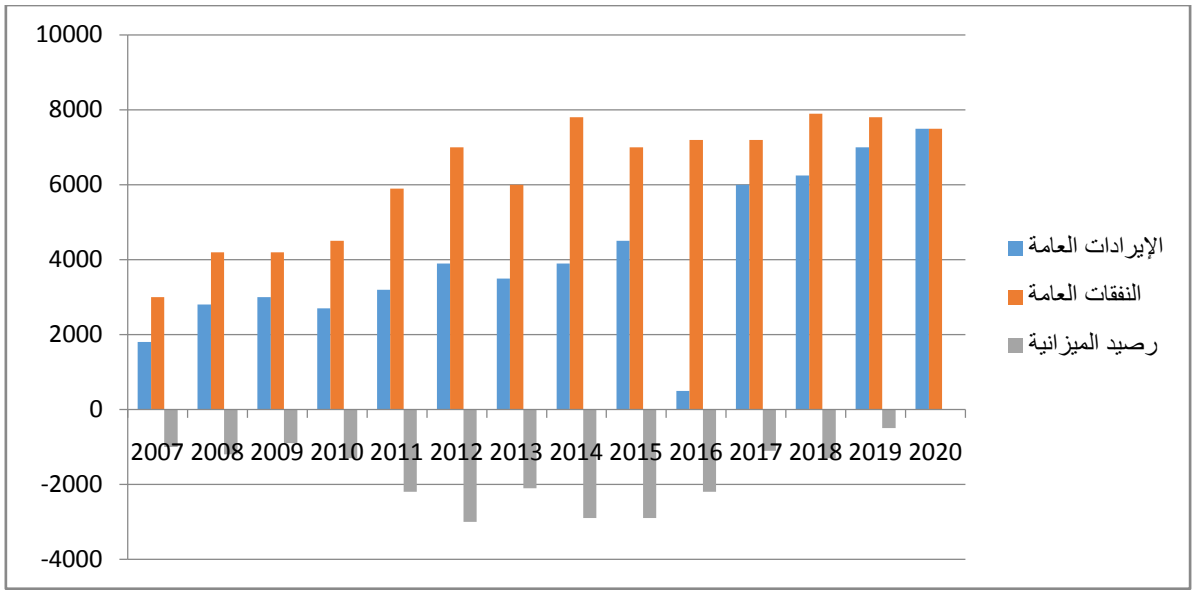


**المصدر** : من اعداد الطالبة لناء على معطيات الجدول

[1]- جردير امال، بولفراخ نهاد، ترشيد الانفاق العام كالية لتصحيح عجز الميزانية دراسة حالة الجزائر 2007-2020 مدكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي و بنكي جامعة جيجل 2019-2020،ص 65

**المطلب الثالث : دور العوائد النفطية في تحديد معالم السياسة الانفاقية**

لعبت حصيلة صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال و الى يومنا هدا ، وذلك بالنظر الى أن عوائد هذا القطاع كانت ولازالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية في المنظومة التنموية للبلاد بغض النظر عن الطابع الايديولوجي المنتهج السياسي او الاقتصادي لدلك سنسعى من خلال الى إبراز دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات انفاقية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في توجيه وتحديد معالم السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها.

**01- قنوات انتقال التقلبات السعرية للنفط لمؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر:**

هناك عدة قنوات ناقلة لتلك التقلبات السعرية و التي تجعلها تصب في قنوات الاستثمار من خلال التاثير في المتغيرات الكلية و التي ركزت على اليات انتقالالاسعار النفطية الى الاقتصاد الحقيقي و اهم ثلاث قنوات[1] هي:

**جانب العرض:** اد يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة ايرادات الدولة والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة و الانفاق الجاري ،والذي بدوره يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته وكل هذا مجتمعا سيؤدي الى زيادة العرض في الاقتصاد.

**جانب الطلب :** الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي إلى زيادة حجم السيولة -نتيجة انتقال الثروة- لدى الحكومة والقطاع الخاص و الافراد ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر مما يؤدي الى بروز ظاهرة التضخم و الدي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للافراد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات و الافراد.

**جانب التجارة:** ان صدمات العرض و الطلب المختلفة ، تختلف في اثرها على الميزان التجاري النفطي و الميزان التجاري غير النفطي في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك فهذا الارتفاع يؤدي الى رفع قيمة الصادرات ومن ثم إلى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

**02- توجيه السياسة الانفاقية في ظل الأزمات السعرية للنفط**

[1]- ادريس اميرة ، تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية ، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1986-2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد ،جامعة تلمسان. 2015-2016، ص 77

تنحصر أسباب الأزمات السعرية في غالبها على الاختلالات الحاصلة بين العرض على الطلب في السوق العالمية للنفط حيث تداخلت أسباب ارتفاع المعروض من النفط بين أسباب اقتصادية متعلقة بنمو الإنتاج خارج منظمة أوبك التي تراجع تأثيرها وأسباب جيوسياسية ناتجة عن مناورات من دول مستهلكة للنفط وأخرى مصدرة بهدف الضغط على من يخالف سياساتها الأمر الذي كان له الأثر البالغ في توجيه السياسات الاقتصادية للجزائر خاصة منها الانفاقية تمثلت في الإجراءات المتخذة من طرف الدولة و التي كانت لها فعالية في الضغط على الاستهلاك ومن ثم تخفيض الواردات في انتظار تحسن أسعار النفط غير أنها غير فعالة في بناء اقتصاد متنوع في مصادر الدخل وتخفيف التبعية بقطاع المحروقات.

الإجراءات المتخذة من طرف الدولة تتمحور حول الضغط على الاسهلاك الداخلي من خلال خفض العملة و زيادة التضخم من اجل الحد من القدرة الشرائية وبالتالي الحد من الطلب الكلي على السلع ومحاولة تخفيض فاتورة الاستيراد بضبط العملية الاستيرادية من خلال نظام الحصص في انتظار تحسن أسعار النفط.

زادت الجزائر من السياسات الحمائية مند سنة 2015 للحد من فاتورة الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي للصناعات غير النفطية و الغازية حيث فرضت الحكومة قيودًا إضافية للحد من استنزاف العملات الأجنبية بفرض جملة من الإجراءات كان أهمها فرض حصص الاستيراد لمنتجات معينة مثل السيارات و في سنة 2018 فوضت السلطات الحكومية الجزائرية تعليقًا غير محدد على استيراد ما يقرب 850 منتجا مع التحيين الدوري لهذه القائمة[1].

استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع اسعار النفط ، و توجيها لسياستها الانفاقية بما يسمح ولوج نمودج مثالي يسمح بتسيير امثل للموارد المالية، فسمحت بانخفاض سعر الصرف ،كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري ، واتخذت تدابير حازمة بميزانية 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق الوفورات المالية حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 ب 8% مقارنة بميزانية 2015 كما انخفض تقدير نفقات التسيير بنسبة 3.3%، انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء لتدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، ما بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة إلى تقلبات كثيرة ومن اجل ضمان نجاح هذا التوجه عملت السلطات على:

– العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في لمشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

[1]– ادريس اميرة ،مرجع السابق، ص 78

– تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر

– ترقية القطاعات الحيوية الاخرى كقطاع السياحة و الفلاحة، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، و الاهتمام بالقطاع الزراعي.

– التأثير الخارجي بثقل الدبلوماسية الجزائرية من اجل التحكم في إنتاج البترول للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية[1].

يمكن ان ارتفاع اسعار النفط في الجزائر يؤدي الى نتائج ايجابية على المدى القصير ولكن على المدى الطويل ستؤول إلى نتائج سلبية وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل كبدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري منها:

– اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى امرأ ضعيفا لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة ,الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شانها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

– اعتماد سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعادا كبيرة في الفترة الأخيرة.

– رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– تعزيز دور ا لقطاع الخاص مما يروج للمنافسة و حرية التجارة واستقطاب الكفاءات و بالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد .

- اعادت الحكومة الجزائرية النظر في قانون الهيدروكاربون و ادخلت عليه تغييرات اساسية ابرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية و استغلال طاقة الرياح.[2]

## المبحث الثالث : سبل معالجة اثار التبعية لقطاع المحروقات.

على الجزائر ان تسعى جاهدة من اجل ايجاد سبل للخروج من التبعية الاقتصادية الكبيرة لقطاع المحروقات ، خاصة مع التحديات التي تمر بها مع انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية و تاثيرها الكبير على الاقتصاد الوطني، لعدم كفاية النفقات تغطية الايرادات المتزايدة ،و ضعف الاقتصاد الوطني، و دلك من خلال ايجاد افاق لتمويل العجز الموازني و ايجاد سبل لتنمية لاانفاق العام.

[1]– سعد الدين جبار، اثر تقلبات اسعار النفط في توجيه سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية1986–2018، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 2 المجلد 10 www.asjp.cerist.dz اطلع عليه 20–06–2021 ، ص 10

[2]– سعد الدين جبار ، مرجع سابق، ص 11

**المطلب الاول : الأفاق المستقبيلة لتمويل العجز الموازني**

مع الأزمة النفطية لسنة 2014 وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة مالية خانقة وجفاف في الموارد كون أغلب صادارتها محروقات، ومع ظاهرة تزايد النفقات العامة و استمرار أسعار النفط في التدني لم تستطع الإجراءات المتخدة م ن قبل الدولة تغطية هده النفقات و تمويل العجز الموازني بل تفاقم و لم تجد الجزائر بدائل أخرى للتمويل لاسيما بعد استنفاذ صندوق ضبط الموارد و ايقاف الدولة للتمويل التضخمي و هذا ما يحتم على الدولة اللجوء إلى حلول بديلة من أجل توفير التمويل اللازم منها :

**01- الاستدانة الخارجية:** تعتبر من اهم وسائل التمويل الذي تلجأ اليه الدول رغم تضارب الآراء حولها و تعرف الاستدانة الخارجية على انها قروض خارجية او مبالغ مالية تحصل عليها الدولة او إحدى هيئاتها العامة اة الخاصة من اطراف اجنبية تكون في شكل مؤسسات إقليمية او دولية او حتى من مصادر خاصة مقابل ردها و ما يترتب عنها من فوائد في اجال محددة سلفا ، يمكن التحصل عليها من طرف حكومات اجنبية او منظمات دولية او من بنوك اجنبية[1]، يتم اللجوء إليها عادة من اجل :

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة و المدخرات القومية المتاحة.
- سد الفجوة الخارجية التي تنشا عندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما امكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادراته.

و مع انحصار أسعار النفط عند مستويات متدنية و دخول الجزائر في انكماش حاد يبقى اللجوء الى الاستدانة الخارجية خيارا مطروحا خاصة مع تجميد آلية التمويل غير التقليدي، أما نجاح هده العملية فحتما يتوقف على المنافد التي توجه اليها هده القروض ، حيث ان توجيهها الى المشاريع التنموية و الاستثمارية و خاصة في القطاعات المهمشة على غرار القطاع الصناعي و الزراعي و السياحي سيعود بموارد مالية على الدولة تمكنها من سداد القروض و كدا الخروج من التبعية النفطية و توفير مناصب شغل ، أما ان وجهت للإنفاق الاستهلاكي فحتما ستؤدي بالجزائر إلى الانتحار [2].

و عليه تحقيق الدولة الجزائرية لأهدافها التنموية من وراء الاستدانة الخارجية يتوقف على كيفية استغلالها و المنافذ التي ستوجه اليها.

[1] – بن يوب فاطمة، دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر و سبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، fsecg.univ-guelma.dz، تم الاصلاع 12-6-2021، ص 5

[2] – بوثانة محمد، بوغرزة فاتح، تقييم اساليب تمويل عجز الميزانية في الجزائر بعد الصدمة النفطية 2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، 2019-2020، ص109

**02- الصكوك الإسلامية:** تعتبر الصكوك الإسلامية من بين أدوات الهندسة المالية الحديثة المعتمدة على نطاق واسع لتوفير التمويل بمختلف أنواعه، ولاسيما تمويل النفقات المختلفة ، و تعرف الصكوك الاسلامية على أنها أوارق مالية متوافقة مع متطلبات الشريعة الإسلامية تطرح للاكتتاب العام، بهدف جمع التمويل اللازم من أجل الاستثمار في الموجودات التي وجدت من أجلها الصكوك ، يمكن توضيح اهميتها من خلال النقاط التالية :

**- الأهمية بالنسبة للاقتصاد:** تتمثل في

- تعد من الادوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات و الحكومات.

- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة و ادوات الدين العام.

- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن تدابير السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي ما يسمح بامتصاص السيولة، مما يخفض معدلات التضخم.

- **الأهمية بالنسبة للمصدر:** تتمثل في

- يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على خلق الأموال، أي تحريرها، لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة إضافة إلى تنويع مصادر التمويل.

- يعد التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية، نظار لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة

- **الأهمية بالنسبة للمستثمرين :** تتمثل في:

- توفر عمليات التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة[1].

- ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.

- تتميز الصكوك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوارق المالية المصدرة بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة بالإضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوافر للسندات المصدرة بواسطة مؤسسات الأعمال الأخرى.

[1]- بوثانة محمد، بوعرزة فاتح، مرجع سابق، ص 112

و عليه يمكن القول أن الصكوك الاسلامية خيار مستقبلي للجزائر من خلال العمل على إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية التي كانت تستخدم لإدارة السيولة ، ولسد عجز الموازنة العامة خاصة مع الدور المهم الدي تلعبه في توفير التمويل اللازم لشتى المشاريع التنموية سواء الخاصة أو الحكومية، خاصة لأنها تعتبر جذابة بالنسبة للمستثمرين كونها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقائمة على الربح والخسارة، كما يمكن أن تلجأ الدولة إليها لتمويل عجزها الموازني بدلا من الإصدار النقدي والاقتراض الخارجي، وخير مثال على ذلك التجربة السودانية التي يجب الاستفادة منها والاقتداء بها.

**03-صناديق الثروة السيادية:**

تعتبر صناديق الثروة السيادية أحد أهم قنوات استثمار رؤوس الاموال المتراكمة كما تعتبر أحد خيار البلدان النفطية التي تمتلك فوائض مالية، لأجل استثمارها في الأسواق المالية من أجل تحقيق عائد مستمر وطويل الأجل، وبالتالي الرجوع إلى هذه العوائد لتمويل مختلف النفقات والمشاريع التنموية عند حدوث أي تراجع في مصادر الايرادات الرئيسية، كما أنها تجنب الدولة التوجه لمصادر تمويل خارجية غير محبذة[1].

و يعرفها معهد صناديق الثروة السيادية على انها "عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من اصول مالية من اسهم و سندات و غيرها من الادوات المالية ، علما ان موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات او الموازنة العامة او نواتج عمليات الخوصصة او ايرادات الصادرات السلعية ، و بالتالي فان صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية و الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالاضافة الى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية و المستعملة لتحقيق اهداف السياسة النقدية"[2]

كتعريف شامل يمكن القول " ان الصناديق السيادية عبارة عن اداة مالية مستحدثة و مدارة بطريقة مباشرة او غير مباشرة من قبل الحكومة لاغراض استثمارية او ادخارية و يتم تمويله من عدة مصادر منها الفوائض الملاية المحققة من ميزان المدفوعات او الموازنة العامة للدولة او من خلال عمليات الخوصصة او احتياطات الصرف الاجنبي" تسعى لتحقيق جملة من الأهداف منه :

- **دخل لتحقيق الاستقرار:** يتم انشاء هده الصناديق أساسا من اجل التصدي للتقلبات الحادة في اسعار النفط و بالتالي ضمان استقرار ايراداتها منه.

[1]- سعود وسيلة ، د فرحات عباس ،حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر ، مجلة الباحث الاقتصادي العدد 04 ديسمبر ص13

[2]- العين الاخبارية، اكبر 10 صناديق سيادية في العالم التريليونات الطائرة، تاريخ النشر 01-02-2021، تاريخ الاطلاع 20-06-2021،على الساعة20:00 al-ain.com

– **مدخرات للأجيال** : يتم انشاء هده الصناديق لتكوين مدخرات من عائدات الموارد غير المتجددة للاجيال القادمة لتحقيق عدالة بين الأجيال.

– **تمويل المعاشات التقاعدية** : تهدف لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية مستقبلا نتيجة تزايد النمو الديموغرافي .

– **الأداء الامثل** : تهدف الصناديق السيادية الى تعظيم عائد الاحتياطات الاجنبية من خلال استثماره.

– **التنويع الاقتصادي** : تهدف الصناديق الى تنويع مصادر الدخل الوطني بتطوير القطاعات و الإيرادات غير النفطية للخروج من معضلة المورد الواحد.

– **التطور و التقدم** : تعمل على التطور المستمر و توجيه الاحتياطات الوطنية نحو مشاريع بعيدة الاجل ذات أهمية إستراتيجية للاقتصاد المحلي[1].

و هده الصناديق ليست بالظاهرة الجديدة بل يعود تاريخ بعضها الى خمسينيات القرن الماضي ، لكنها بدأت تنشط بصورة كبيرة مؤخرا حول العالم ، و تواصل الصناديق السيادية العربية ترك بصمتها ضمن اكبر عشرة صناديق في العالم خلال 2021 بقيادة الامارات ، الكويت و السعودية. و كشف معهد صناديق الثروة السيادية في احدث تقاريره ان اجمالي اصول 95 صندوقا سياديا في العالم بلغ 8224 ترليون دولار في جانفي 2021، و استحود اكبر 10 صناديق على اصول تبلغ 5946 تريليون دولار من اجمالي الصناديق السيادية العالمية اي بنسبة 72.3% يتربع على راسها صندوق التقاعد الحكومي النرويجي بقيمة 1274 ترليون دولار تليه شركة الاستثمار الصينية بقيمة 1046 ترليون دولار ثم جهاز ابوظبي للاستثمار كاكبر صندوق سيادي في الشرق الاوسط ب579.621 ترليون دولار[2].

والجزائر على غرار الدول النفطية قامت بانشاء صندوق سيادي عرف ب "**صندوق ضبط الإيرادات**" بناء على القانون 02–2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والدي نص في مادته العاشرة على " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103–302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" و يقيد في هدا الحساب :

– **في باب الايرادات** :

– فوائض القبم الجبائية من مستوى اعلى لاسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

– كل الايرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق.

– **في باب النفقات** :

– ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

[1]– سعود وسيلة، فرحات عباس، مرجع سابق ،ص 15

[2]– العين الاخبارية، مرجع سابق.

– تخفيض الدين العام.

وبالرغم من ان الصندوق لعب دورا هاما في تغطية عجز الميزانية خاصة ابتداء من 2014 حيث نجحت الجزائر في تخزين الفوائض البترولية خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط ثم عادت واستعملتها لسداد مستحقاتها لكن ما يعاب عليه عدم تدوير تلك الفوائض النفطية واستثمارها ، اعتماده على الصادرات الطاقوية و كدا ادارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ولا يتبع اي معيار من معايير الحوكمة والدليل استنزافه كليا سنة 2017، وعليه يمكن القول و بالنظر الى النتائج المبهرة التي حققتها الصناديق السيادية حول العالم ان الجزائر يمكنها ان رغبت حقا في الخروج من التبعية النفطية ان تعمل على :

– تطوير صناديق الثروة السيادية.
– العمل على حسن ادارة هده الصناديق بما يضمن استدامة التنمية.
– العمل على تنويع مصادر هده الصناديق.
– توجيه ثروة الصناديق السيادية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
– الاستفادة من التجارب الناجحة للدول في تسيير صناديقها.
– تخصيص ادارة خاصة بصندوق ضبط الموارد بالجزائر تتماشى و اهميته[1].
– اعتماد مبادىء الحوكمة في تسيير صندوق ضبط الموارد.

## المطلب 02 : سبل تنمية مصادر الإنفاق العام

من بين الاليات التي يمكن للجزائر اتباعها من اجل الخروج من التبعية النفطية العمل على تنمية مصادر الانفاق العام على اختلاف اشكالها ندكر منها :

**01– ترشيد الإنفاق العام :** و نعني به العمل على زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الدي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية مع القضاء على مصدر التبديد الى ادنى حد ممكن ، و يقصد به كدلك تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هدا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة و القضاء على اوجه الاسراف و التبدير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات ، يتحدد نجاحه بعدة عوامل منها :

– تحديد الاهداف بدقة
– تحديد الاولويات
– القياس الدوري لبرامج الانفاق العام

ولتحقيق الرشد في الانفاق العام لابد للسلطات تحديد خطوات ندكر منها[1] :

[1]– سعود وسيلة ، فرحات عباس، مرجع سابق، ص19

– تحديد الاهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها بصورة دقيقةو بصفة مستمرة مع ترتيب هده الاهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الاخد في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

– حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هده الاهداف بما يتضمنه دلك من تحديد البرامج التي يجب ان تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز بين برامج الاشباع المباشر و برامج الاشباع غير المباشر.

– اعادة تقييم برامج الانفاق العام على فترات وفقا لما يطرا من تغيرات على اولويات الاهداف.

– ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيد مع ما سبق تخطيطه، على ان تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية .

– وضع اطار تنفييد ملزم و دقيق يضمن كفاءة تنفيد البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيد يمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الاشغال على ان يتم دلك في اطار اللامركزية باعتبار ان الاهداف ومعايير الانجاز محددة.

– تخصيص الموارد وفقا لهياكل برامج تحقيق الأهداف.

02– **الحدود و المعايير الدولية للإصلاح:** تعمل المؤسسات المالية الدولية و على راسها صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الانفاق العاموفق معايير يعتقد انها تقلل من الهدر و تسمح بضمان مردودية افضل للاموال العمومية و من هنا الاتجاهات المحبدة من قبل الصندوق تعمل على ثلاث محاور:

- تخفيض الانفاق العام او ترشيده "تم التطرق اليه سابقا"

– اعادة توجيه الانفاق العام

– ضبط الميزانية العامة

**2–2– اعادة توجيه الانفاق العام:** و دلك من خلال

- الاهتمام بعملية تشغيل و صيانة الاستثمارات

– الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الانتاجية في الحكومة

– التاكد من فعالية الانفاق العام في تحقيق الهدف المنشود فمثلا سياسة دعم الاسعار ليس لها فعالية في حماية الفقراء بل الاجدى مراجعة الاجور و اقامة مشاريع موجهة اليهم.

– اعداد دقيق لدراسات جدوى المشاريع.

**2–3– تخطيط و ضبط الميزانية العامة:** و يتمثل هدا التخطيط في

[1]– محيي الدين حداب،ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الازمة النفطية الراهنة،مجلة اداة الاعمال و الدراسات الاقتصادية ،مجلد 03،العدد 01 ، تاريخ الاطلاع 22–662021،على الساعة12:00 www.asjp.cerist..dz

– صياغة برامج استثمار مقسمة الى مراحل و تقدير احتياجات الانفاق الجاري و تقييم الحجم المتاح من الايرادات و احتياجات الاقتراض لفترة مابين ثلاث الى خمس سنوات.

– تخطيط الميزانية السنوية

– تدعيم انظمة ضبط الميزانية و الانفاق و هدا بزيادة الشفافية و دقة توقيت رفع تقاريرالمالية العامة، اد يجب الاعتماد على البرامج متوسطة الاجل مرنة من حيث تكييفها مع تغير الظروف المالية و الاقتصادية مع ضمان الصرامة في التنفيد و الحرص على فعالية الرقابة[1]

**03– العودة الى خيار الجباية و اصلاحها في الجزائر:**

تعرف السياسة الضريبية على انها مجموعة التدابير دات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التاثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقصاد من جهة اخرى ، في حين يعبر عن الاصلاح الضريبي على انه التغيرات التي تطرا على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية او لتحقيق خطط التنمية في مرحلة ما.

3–1– **مجالات الاصلاح الضريبي :** هناك العديد من القضايا المتعلقة بالاصلاح الضريبي تتطلب المراجعة اهمها حسب صندوق النقد الدولي

– العمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب

– ادخال الضريبة على القيمةالمضافة و اقرار ضريبة على ارباح المشروعات و ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي دو الوعاء الواسع.

اما في الجزائر وأمام معضلة الانخفاض الحاد للايرادات نتيجة فقدان برميل النفط ل 45% من قيمته اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الاعباء و فرض ضرائب جديدة و رفع اخرى ، حيث اقر قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي من شانها رفع اسعار بعض المنتجات منها السيارات والوقود واجهزة الاعلام الالي فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية. [2]

كما تم تقديم مقترحات لإصلاحات جبائية لاسيما ما تعلق بالرسم على النشاط المهني لتفادي استمرار التهرب الضريبي و زيادة الرسوم و الضرائب و حقوق الطابع

**3–2–اهداف الاصلاح الضريبي في الجزائر**

تعددت الاسباب التي سعت السلطات العمومية الى تحقيقها عن طريق الاصلاح الضريبي اهمها:

[1]– عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 85

[2]– بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة 1992–2004، اطروحة دوكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ، نخصص مالية، جامعة الجزائر 2005–2006، ص 63.

– **الهدف المالي:** ويتمثل في الرفع من المردودية المالية للجباية العادية و جعلها كفيلة بتغطية نفقات التسيير اضافة الى محاولة احلالها محل الجباية البترولية التي تسيطر بشكل تام على ميزانية الدولة .

– **الاهداف الاقتصادية** : تتمثل في

– تحقيق النمو الاقتصادي: هنا الاصلاح الضريبي لابد ان يؤكد على استعمال الضريبة كاداة لخدمة اهداف السياسة الاقتصادية بتخفيف العبىء الضريبي على الدخل و مدخلات الانتاج لتشجيع الادخار والاستثمار والانتاج.

– توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاد سياسة الاعفاء الضريبي.

– **الاهداف الاجتماعية** : يتمثل في

– تحقيق العدالة الضريبية : ودلك بالتفريق بين الاشخاص الطبيعيين و المعنويين و اخضاع كل منهما لمعاملة خاصة و كدا التوسع في تطبيق الضريبية التصاعدية التي تعتبر اكثر عدالة من النسبية مع ضرورة مراعات المقدرة التكليفية.

– اعادة توزيع المداخيل : والعمل على حماية القدرة الشرائية و دلك باستخدام الضرائب كوسيلة لتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع .

– **الاهداف التقنية** : تتمثل اهم الاهداف التقنية للاصلاح الضريبي في:

– تبسيط النظام الضريبي : عن طريق الغاء الضرائب المعقدة و تجميع مختلف الانواع التي لها نفس الاهداف و نفس الاوعية في ضريبة واحدة ، بحيث اصبحت قوانين واضحة وشفافة يسهل فهمها من قبل المكلفين [1] .

– ادارة ضريبية فعالة : العمل على اعادة تنظيم الادارة الضريبية و رفع كفاءة موظفيها و اساليب عملها باتجاه التحديث و العصرنة.

**المطلب الثالث : النموذج الاقتصادي الجديد في تسيير ميزانية الدولة**

موازاة مع الإجراءات الاستعجالية تبنت الجزائر سياسة نمو جديدة و مغيرة للسياسات التي تبنتها سابقا ذلك من خلال التركيز على الصرامة في تسيير ميزانية الدولة بالإضافة إلى تبني نموذج نمو جديد ويمكن تجميع مضمون نموذج النمو المتخذ من قبل الدولة لمواجهة أزمة النفط لسنة 2014 في محورين رئيسيين وهما محور المالية العامة ومحور التنويع الاقتصادي.

[1]– كمال رزيق ،سمير عمور ، تقييم عملية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 5 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008–2009 ص 326–327

**01- محور المالية العامة :** اعتبر محور المالية العامة بمثابة أساس النموذج الجديد و محركه كونه يأتي في المرحلة الأولى ويستند محور التنويع الاقتصادي عليه و يتمثل في:

- تعزيز المداخيل الجبائية من خارج قطاع المحروقات بما يضمن تغطية نفقات التشغيل
- تدنية عجز الميزانية إلى أقصى الحدود
- تعبئة موارد اضافية في سوق رؤوس الاموال.[1]

**02- محور التنويع الاقتصادي :**أدرج هذا المطلب كركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي الجديد أين حدد جملة من الأهداف خلال المرحلة الثانية 2020-2030 و تتمثل فيما يلي :

- تحقيق نسبة زيادة في الناتج الداخلي الخام خار ج قطاع المحروقات تقدر بنسبة 5.6% سنويا بين 2020-2030 .
- زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 2, 3 مرة.
- مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضاعفة إلى 10% مع مشارف 2030.
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الأمن الغذائي.
- تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بالنصف أي من 6% سنة 2015 الى 3% سنة 2030.
- تنويع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد[2].

وللوصول إلى تلك الأهداف تم برمجة استراتيجية وفقا لثلاثة مراحل أساسية هي :

- **مرحلة الانطلاق في تطبيق النموذج 2016-2019:** ترتكز هذه المرحلة أساسا على تصحيح الاختلال المالي في موازنة الدولة بهدف تحقيق فوائض تسمح بالانطلاق مع مشارف سنة 2020 في تنويع مصادر الايردات.

- **المرحلة الانتقالية 2020-2025 :** تعتبر هده المرحلة مرحلة تكيف و استدراك مع المعطيات الجديدة المجسدة اساسا ببداية مساهمة القطاعات الاخرى في القيمة المضافة و زيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام ، و هو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

[1]- قميتي عفاف، شكة عبد الله ، نمودج النمو الجديد بين حتمية التطبيق و فرص النجاح، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير،جامعة عبد الحميد مهري،قسنطينة2،اكتوبر 2017، ص 15

[2]- قميتي عفاف،شكة عبد الله، مرجع سابق ص 16

**مرحلة الاستقرار 2026-2030:** لعل اصعب مرحلة في تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار لما تنطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة[1].

من أجل تحقيق هده المراحل يفرض النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية نقترحها في هذا المخطط

**الشكل17:** مخطط توجيهي للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط

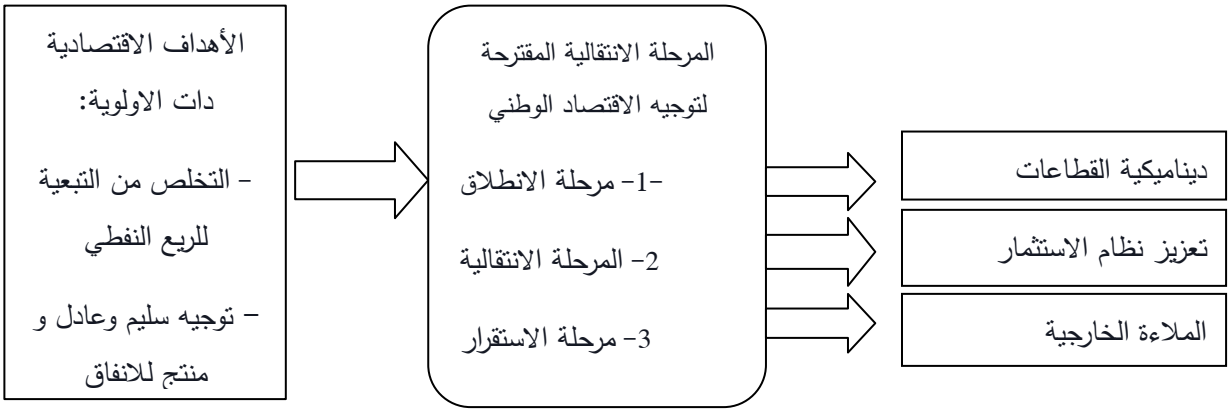


**المصدر** : قميتي عفاف، نمودج النمو الجديد بين حتمية التطبيق و فرص النجاح، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة عبد الحميد مهري،قسنطينة2، اكتوبر 2017،ص17

وعليه فان على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة ، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود2030، وما يلح عليه مؤيدي هدا النمودج المستقبلي هو التركيز على القطاعين العام و الخاص معا و هدا يتطلب :

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو
- قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030 أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة هي:

- درجة التغير في الهيكل الإنتاجي
- تطور الدين الداخلي
- الملاءة الخارجية
- الانتقال الطاقوي ، أو الاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي[1].

[1]- ناصر بوعزيز – منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع و التجسيد مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 2 المجلد 10، اطلع عليه 25-06-2021 على الساعة 10:30 www.asjp.cerist..dz

**خاتمة الفصل:**

من خلال عرض تطور سعر الصرف وتشخيص خصائص الاقتصاد الوطني يتضح تاثر الاقتصاد الوطني بالصدمات النفطية ويوضح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات في ظل غياب القطاعات الاخرى، الأمر الدي يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات اسعار النفط الخارجية خاصة وان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تعتمد صادراته على المحروقات بصفة اولى مما يجعله رهين التقلبات الحادثة في اسعارها في الاسواق الدولية الامر الدي يؤثر بصفة مباشرة على مسار التنمية و العملة الوطنية، أمر يستدعي تنويع مصادر الدخل لتجاوز أعراض المرض الهولندي التي تظهر في الاقتصاد الجزائري .

ولقد سعت الجزائر ومند الاستقلال بخطى حثيثة و جادة للتحرر من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات وهدا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، ولقد كانت معظم الرؤى والاقتراحات من قبل الخبراء والاقتصاديين تصب في خانة استثمار واستغلال الطاقات البديلة و القطاعات الناشئة ودلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة و واعدة لتكون بديلا استراتيجيا للبترول في ظل امكانية نضوب الاحتياطات النفطية ، او ظهور طاقات بديلة تغني عن استغلال هده الطاقة مستقبلا، لكن حاليا ومن خلال ما درسناه تبين ان القدرة الهائلة لاسعار النفط في التاثير على الاقتصاد الجزائري تجعل اقتصاده وعملته مربوطان بالتغيرات في اسعار النفط الامر الدي يجعل منه اقتصادا هشا ومعرضا لأعراض المرض الهولندي الدي يترتب عنه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و انخفاض انتاج وصادرات قطاعي الصناعة والفلاحة وكدا ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة و هدا ما وجد في الاقتصاد الجزائري في فترات الوفرة النفطية مع تزايد المديونية و ضعف العملة و معدلات النمو الاقتصادي في فترات انهيار الأسعار.

[1]– سعد الدين عبد الجبار، اثر تقلبات اسعار النفط في توجيه سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1986–2018 مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 2 المجلد 10 www.asjp.cerist..dz اطلع عليه 20–06–2021، على الساعة14:00.

# الخاتمة

**خاتمة:**

شملت الدراسة هده موضوع تحليل اثر الإنفاق العمومي على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي، ومنها و على اعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد في بشكل شبه كلي في اقتصادها على إيرادات صادرات المحروقات التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الخام و تمويل الموازنة العامة ، وتعتبر تقريبا مصدرها الوحيد من العملة الصعبة جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات المتأتية من تدبدبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و اثر على سياستها المالية خاصة الإنفاقية منها، سواء بتطبيق سياسة تقشفية غير مخطط لها نتيجة توقف التمويل عند انخفاض اسعار النفط ، او بتطبيق سياسة توسعية عند ارتفاع الأسعار و وما يصاحبها من ارتفاع في المداخيل الحقيقية لدى الأفراد توجه الى القطاع التبادلي والإنفاق الاستهلاكي ، وبما ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير منتج فهدا حتما يؤدي الى ارتفاع الواردات لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على حساب القطاع التبادلي (الفلاحة و الصناعة) الأمر الذي يؤدي الى حالة تناقض: وفرة في الموارد الطبيعية مقابل تخلف تنموي بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي، وحتى تتعافى منه الجزائر وتتفادى اثاره السلبية على الاقتصاد عليها العمل على ايجاد حلول و بدائل من اجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

**اختبار الفرضيات:**

– ان تحول الجزائر من اقتصاد قائم على الزراعة و الصناعة الى اقتصاد نفطي خدمي ادى الى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور وضعف القدرة الشرائية بسبب تراجع الصادرات و قلة الاستثمار الامر الدي ادى الى ضعف النمو الاقتصادي نتيجة تعرض القطاعات الرئيسية للضعف و هيمنة قطاع المحروقات وارتفاع سعر الصرف الحقيقي أمر يؤكد اصابة الجزائر المرض الهولندي و هو تاكيد للفرضية الاولى.

– ما يؤكد صحة الفرضية الثانية ان النفقات العامة توازي في اهميتها الايرادات في مكونات الميزانية، وبالنطر الى الطبيعية النفطية للجزائر واعتماد ايراداتها على صادرات المحروقات فالنفقات العامة مرتبطة اساسا بالتغيرات الحاصلة في تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية و بالتالي اي تغير فيها سواء ايجابا او سلبا يؤثر على الميزاينة العامة بصفة مباشرة.

– لجوء الجزائر الى الاستدانة الخارجية سلاح دو حدين ففي حالة توجيهها الى المشاريع التنموية والاستثمارية خاصة في القطاعات المهمشة على غرار القطاع الصناعي والزراعي والسياحي سيعود بموارد مالية على الدولة تمكنها من سداد القروض وكدا الخروج من التبعية النفطية أما ان وجهت للإنفاق الاستهلاكي فحتما ستؤدي بالجزائر إلى الانتحار، اما بخصوص الصناديق السيادية فقد لعب صندوق ضبط

الايرادات دورا هاما في تمويل العجز الموازني اثناء الازمة النفطية و رغم نضوب موارده يمكن للجزائر العمل على اصلاحه مع اعتماد مبادىء الحوكمة في تسييره و يمكنها الاستفادة من تجارب دول اخرى ناجحة حتى تتحقق الفرضية الثالثة.

– يمكن من خلال تبني النموذج الاقتصادي الجديد المسطر من قبل الحكومة والداعي الى الصرامة في تسيير ميزانية الدولة وتدنية العجز إلى الحد الأقصى ، تعزيز المداخيل الجبائية خارج قطاع المحروقات وكدا العمل التنويع الاقتصادي، يمكن ان يحقق الهدف الرئيسي وهو التخلص من التبعية للريع النفطي والتوجيه العادل و السليم و المنتج للانفاق الحكومي و عليه صحة الفرضية الرابعة تتوقف على مدى فعالية البرنامج واستجابة الاقتصاد الوطني.

**اقتراحات الدراسة:**

**على ضوء الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات منها:**

– حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة كالزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من شانه خلق نمو ثابث و مستقر و ادارة مالية جيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل.

– من أجل زيادة فعالية سياسة الانفاق العام يجب اولا وضع اصلاح وتحديث دوري للإدارة العامة مراقبة و ثانيا متابعة تنفيد الانفاق العام بما يضفي نوع من الشفافية وثالثا وجب ترتيب اوجه الانفاق بما يساهم في تنسيق التفاعل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ، فإنفاق عام أكثر رشدا، واقتطاع عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا، وسياسة نقدية أكثر فعالية ، وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.

– الاستثمار في مشاريع البني التحتية بهدف إعدادها لتكون مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص والعام وبمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية.

– التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع صناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي والعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في القطاع الصناعي الثقيل.

– تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة.

– الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي.

– مراجعة هيكل الإيرادات العامة في الجزائر بالعمل على إزاحة حمل الإنفاق العام من الجباية البترولية.

– تفعيل التعامل بنظام التمويل الإسلامي.

– تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية.

وتحقيقا لهذه التوصيات على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري تنظير وتصميم رؤية مستقبلية تتضمن إعادة هيكلة اقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة التشغيلية المُهدرة في قطاعات اخرى، والتخلص من التبعية للقطاع الواحد دون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية .

**افاق الدراسة:**

تناولت دراستنا هذه موضوع تحليل اثر الإنفاق العام على الاقتصاد الجزائري حسب نظرية المرض الهولندي والتي يمكن معالجتها من عدة زوايا وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا منطلقا للقيام بدراسات أخرى واسعة تركز على جوانب أخرى، نذكر منها:

– تحليل اثر سعر الصرف على الاقتصاد حسب نظرية المرض الهولندي.

– سبل مكافحة المرض الهولندي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– القطاع النفطي و اشكالية المرض الهولندي.

– اثر تقلبات اسعار النفط في توجيه السياسة الانفاقية في الجزائر.

– القيام بدراسات تحليلية قياسية تعالج مثل هد المواضيع.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع:**

**مراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**


1. طارق وضاح ، المالية العامة،دار الصفاء للنشرو التوزيع، عمان ، الاردن،2009.
2. حسين خلف ، المالية العامة , عالم الكتاب الحديث–جدار للكتاب العلمي الطبعة الأولى, الأردن,2008.
3. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008.
4. محمد طاقة ، هدى العزاوي،. إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان ،2007.
5. عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعرف ، الاسكندرية ، 2005.
6. سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2005.
7. لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004
8. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام،، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية،2006.
9. حازم الببلاوي، تدخل الدولة في الاقتصاد دار الشروق، الطبعة االاولى ، مصر، 1998
10. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009


- **المقالات :**


1. د قاسمي محممد ميلود، ا.د فاتح جاري، التنويع الاقتصادي كاستراتيجيه لاستقلال سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول– دراسة حالة الجزائر 2001–2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد 16،العدد 23،2017.
2. فاتح جاري، د فار عبد القادر، سياسة الانفاق العام في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006–2016، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، www.pgsa.ctsire.dz
3. العياطي جهيدة ، د بن عزة محمد، الانفاق العام والنمو الاقتصادي، علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري، مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد الثالث – مارس 2018، المركز الجامي مغنية.
4. د حاكمي بوحفص ، أ الشارف بن عطية سفيان، اعراض المرض الهولندي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 11 ديسمبر 2016، جامعة وهران

5. أ سعود وسيلة ، د فرحات عباس ،حوكمة الصناديق السيادية دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر ،مجلة الباحث الاقتصادي العدد 04 ديسمبر 2015، جامعة المسيلة.

6. ناصر بوعزيز – منصف بن خديجة ، النمودج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع و التجسيد مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 2 المجلد 10، www.asjp.cerist..dz

7. سعد الدين عبد الجبار اثر تقلبات اسعار النفط في توجيه سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1986–2018 مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 2 المجلد 10 www.asjp.cerist..dz

8. كمال رزيق ،سمير عمور، تقييم عملية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 5 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008–2009

9. د بن يوب فاطمة ، دراسة تحليلية لمصادر تمويل الانفاق العام في الجزائر و سبل تنميتها في ظل تراجع الجباية البترولية، ورقة بحثية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

10. محمد هاني د محمد ياسين صدمات السيولة النقدية و اشكالية المرض الهولندي بالجزائر . مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد 04 سبتمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة البويرة.

11. بلقلة ابراهيم د نورين بومدين الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري و علاقته بالمرض الهولندي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 2018/10/06

12. أ يوسف علي عبد الاسدي ، ميثم عبد الحميد رضوان، تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، كلية الادارة و الاقتصاد، العدد 37، المجلد العاشر،جامعة البصرة ، 2014.

13. حمزة بن الزين، امال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية : حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2017/12،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017.

14. مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الكوفة.

15. شرقرق سمير، قحام وهيبة ، تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

- **الرسائل الجامعية:**

01.بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009 ، مدكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية و نقود– جامعة دالي ابراهيم 2009–2010

02.عدة اسماء، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران02، 2015–2016.

03.بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف ، دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر 1990–2009، ، مدكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2009–2010.

04.بوثانة محمد، بوغرزة فاتح، تقييم اساليب تمويل عجز الميزانية في الجزائر بعد الصدمة النفطية 2014، مدكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي و بنكي جامعة جيجل 2019–2020

05.بوزاهر سيف الدين، اسعار الصرف و اسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مدكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك– جامعة ابي بكر بلقايد .جامعة تلمسان 2010–2011.

06.شكوري سيدي محمد، وف رة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة ابي بكر بلقايد .جامعة تلمسان 2011–2012

06.جردير امال، بولفراخ نهاد، ترشيد الانفاق العام كالية لتصحيح عجز الميزانية دراسة حالة الجزائر 2007–2020 مدكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي و بنكي جامعة جيجل 2019–2020.

07.ادريس اميرة ، تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية ، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1986–2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ابي بكر بلقايد ،جامعة تلمسان. 2015–2016.

08.بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة 1992–2004، اطروحة دوكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية ، نخصص مالية، جامعة الجزائر 2005–2006.

09. ليتيم ايمان، زنقوفي ايمان، أعراض المرض الهولندي عللى الاقتصاديات الريعية، مدكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية،جامعة قالمة، 2016–2017

10.خشخوش هاجر، اختبار ظاهرة العلة الهولندية في الجازئر دارسة اقتصادية قياسية للفترة 1990–2014، متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة حمة لخضر ،الوادي،2016–2017.

11. خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة2012–2020، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة،جامعة المدية، 2013–2014

12.بودربالة بنعمر، جليل عبد المنعم، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر– دراسة تحليلية، مذكرة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي،تخصص نقدي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان،2015–2016.

- **المواقع الالكترونية:**

**1.** ايناس عبد الله ،اسباب و مظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة

www.futureuae.com

2. وكالة الانباء الجزائرية، احتياطات الصرف ستتراجع الى اقل من 47 مليار دولار 2021

www.aps.dz

3. عمار لشموت، قانون المالية التكميلي الحكومة في مواجهة عجز الموازنة

www.aps.dz

**4.** العين الاخبارية، اكبر 10 صناديق سيادية في العالم التريليونات الطائرة.

Al-ain.com

**5.** رشاد الوشاح، س الاشقر، نظريات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والمذاهب الإقتصادية، تجزئة السوق المصرفية.

worldinlines.blogspot.com

**6.** محمد الهواري، المرض الهولندي

www.shorouknews.com

**الملخص باللغة العربية :**

ان وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام والنفط بشكل خاص في الجزائر له أثار ايجابية وأخرى سلبية، إذ تتجلى نعمة هده الموارد في العوائد المالية التي تحصلها والتي تساعد على زيادة الدخل القومي وكدا الفردي وتتجلى نقمتها في زيادة اتكال الدولة على هده الموارد الناضبة مما يشجع القطاع الاستخراجي على غيره من القطاعات الإنتاجية، الى الحد الذي أصبحت فيه الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على الايرادات المتأتية من المحروقات في تغطية نفقات الدولة واغلبها يوجه نحو استثمارات غير منتجة ومع اتباع الجزائر لسياسة توسعية امام ضعف انتاجية اقتصادها ظهرت تشوهات وآختلالات في اقتصادها بما يعرف بالمرض الهولندي وحتى تتعافى منه عليها العمل على إيجاد حلول من اجل الخروج من التبعية النفطية وإيجاد افاق مستقبلية لتنمية مصادر الإنفاق العام وتمويل العجز الموازني.

**الكلمات المفتاحية:** المرض الهولندي، قطاع المحروقات، العائدات النفطية، الإنفاق العام، الاقتصاد الجزائري

**Abstract:** The features of modern economic growth is that economies abundant in natural resources have tended to grow slower than economies without substantial natural resources, The abundance has positive and negative effects, with the blessing of these resources is reflected in the financial revenue collected by these countries, which helps to increase the national and individual income as well, and reflected a curse these resources in increased dependence state this resources depleted, which encourages sector extractive on the other productive sectors, to the extent that Algeria has become almost completely dependent on revenues from hydrocarbon to cover state expenditures, most of them are directed towards unproductive investments, with pursuing an expansionary policy in the face of the week productivity of its economy, distortions and imbalances appeared in its economy with what is known "Dutch disease" in the productive systems and in order to recover from it ,solutions must be found in order to get out of the oil dependency and find future prospects for developing sources of spending and financing the budget deficit.

**Key words**: Dutch Desease,The hydrocarbon sector, Oil revenues, Public expenditure, Algerian economy.